الفصل الثاني

بنية الخطاب وافتراض التماثل

الفصل الثاني

بنية الخطاب وافتراض التماثل

0- مدخل:

الافتراض الذي ندافع عنه، في هذا البحث، هو كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، افتراض أن بنية الخطاب الطبيعي بنية واحدة وأن العلاقات القائمة بين وحدات هذه البنية علاقات متماثلة أيّا كان حجم الخطاب. سنحاول في هذا الفصل أن نستكشف مدى ورود هذا الافتراض الذي نسميه "افتراض التماثل" في مختلف تجليات الخطاب، خاصة المركب الاسمي والجملة (بأقسامها، أي الجملة البسيطة والجملة المعقدة والجملة الكبرى) والنص.

1- البنية العامة:

يمكن إرجاع بنية أيّ خطاب (باعتبار الخطاب وحدة تواصلية كاملة) إلى بنية تحتيّة عامة عناصرها مستويان، علاقي وتمثيلي، وطبقات تربط بينها علاقات سلميّة.

في هذا المبحث، نعرض، قَصْدَ رصد معالم هذه البنية العامة، وَحداتها وما يقوم بين هذه الوحدات من علائق.

1-1 المستويات:

يُفترض (هاليداي 1970، هنخفلد 1988، ديك 1989 و1997) في بنية كلّ خطاب وجودُ مستويين أساسيين اثنين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، باعتبار أن كلّ خطاب يستهدف التواصل يرمي إلى تحقيق غرضين متلازمين: وصف واقعة ما أو ذات وإقامة علاقة بين المتكلم ومخاطبه من ناحية وبين المتكلم وفحوى خطابه من ناحية أخرى.

1-1-1- المستوى التمثيلي:

الوقائع التي يمكن أن يرصدها الخطاب أعمـــال أو أحـــداث أو أوضـــاع أو حالات كما هو الشأن في الجمل (1 أ) و(1ب) و(1 ج) و(1 د) بالتوالي:

(1) أ – فتح الحارس باب العمارة (عَمَل)

ب – فتحت الريح الباب (حدث)

ج – وقف خالد تأدباً (وضع)

د – حزن خالد لرحيل صديقه (حالة)

وتشمل الواقعة العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة والذوات المشـــاركة في العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة. وتنقسم الذوات المشـــاركة في الواقعـــة إلى فئتين: ذوات أساسية وذوات إضافية. تنتمي إلى الفئة الأولى الذوات التي لا يمكـــن للواقعة أن تتحقق بدونها كالذات المنفذة أو الذات المتقبلة أو الذات المستقبلة. أمّـــا الفئة الثانية فتشمل الذوات التي تُضاف إلى الواقعة لتحدد ظروف تحققها كالذوات الزمنية والمكانية والأداتية وغيرها.

على أساس هذا التصوّر للوقائع يمكن التمثيل للجملة (2):

(2) فتح الحارس الباب بالمفتاح ليلاً

* علة الشكل التالي:

(3)

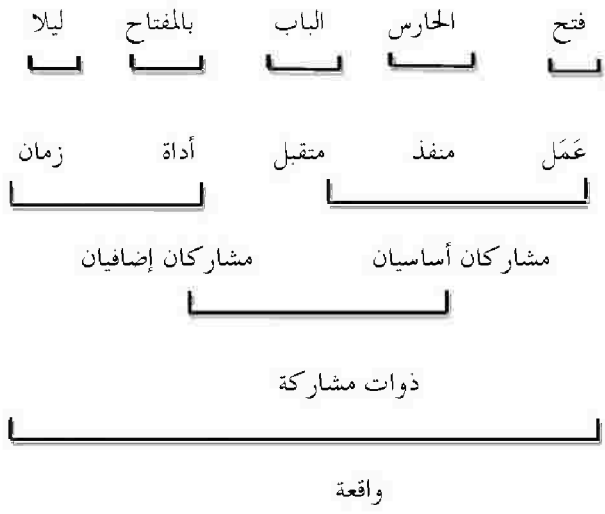

مرّ بنا، في الفصل الأول، أن المتخاطبَيْن يبنيان "نموذجا ذهنياً" هو الذي يشكّل واقع ومرجع خطابهما. مفاد هذا أن الوقائع والذوات التي يتضمنها خطاب ما هي في الحقيقة "صور ذهنية" (أو "تمثيلات ذهنية") للوقائع والذوات التي توجد فيما يسمّى "العالم الخارجي". ما يرصده الخطاب، إذن، صورٌ ذهنية للواقع لا الواقع ذاته وما يُمثّل له في المستوى التمثيلي (كما تدل على ذلك تسميته) "تمثلات" للواقع.

2-1-1 المستوى العلاقي:

إذا كان المستوى التمثيلي يضطلع بعملية رصد الصورة الذهنية (أو التمثيل الذهني) الواقعة أو ذات ما يقصد نقلها إلى المخاطب، فإن المستوى العلاقي، كما تشير إلى ذلك تسميته، يتكفل أساسيتان اثنتان: (أ) علاقة تقوم بين المتكلم والمخاطب و(ب) علاقة تقوم بين المتكلم وفحوى خطابه.

(أ) تتمثل العلاقة الأولى في القوة الإنجازية التي يحملها الخطاب إذ يكون موقف المتكلم من المُخاطب مُوقفَ مُخبِر أو مستفهم أو آمر أو غير ذلك. ومن المعلوم أن العلاقة الإنجازية هذه يمكن أن تكون "مباشرة" تُستنتَج من نمط العبارة ذاته أو "غير مباشرة" يُتوصّل إلى استكناهها عند طريق سلسلة من الاستدلالات قد تطول وقد تقصر. من أمثلة ذلك أن "الالتماس" في الجمل (4 أ) مباشر في حين أنه في الجملة (4 ب) غير مباشر ممرورٌ إليه عبر "استفهام":

(4) أ – أعرني معطفك من فضلك

ب – هل من الممكن أن تعيرني معطفك من فضلك؟

(ب) أمّا العلاقة الثانية فإنها تحدّد "وجهَ" العبارة. والسمات الوجهية، في النحو الوظيفي، من حيث طبيعتها، صنفان: سمات وَجهية "ذاتية" وسمات وجهيّة "مرجعية".

تنقسم الفئة الأولى من السمات، حسب ديك (1997 ج1)، إلى سمات "معرفية" وسمات "إدارية". تحدّد السمات الولى موقف المتكلم من مدى ورود فحوى الخطاب كان يكون شاكاً أو متيقناً أو متردّداً كما هو الشأن في الجمل التالية:

(5) أ – **قد** ينجح خالد في مهمته

ب – سينجح خالد في مهمته **قطعاً**

ج – **من الممكن** أن يجح خالد في مهمته

وتحدّد السمات الثانية إرادة المتكلم بالنظر إلى تحقق فحوى الخطاب كان يتمناه أو يرجوه:

(6) أ – **ليت** هنداً تعود غداً

ب – **لعلّ** هنداً تعود غداً

وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1995 و1996) على ورود إدراج "التعجب" فئة ثالثة من فئات السمات الوجهية الذاتية، على أساس أن التعجب وجه ذاتي وليس قوة إنجازية كما دُرجَ على اعتباره في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1989 و1997). حسب اقتراحنا هذا تكون الجمل التالية جملاً خبرية من حيث القوة الإنجازية تعجبيةً من حيث الوجه:

(7) أ – ما أجمل عيون هند!

ب – أعظم بذلك الرجل!

ج – كم ذا أريد وما أرَاد!

أمّا السمات الوَجَهيّة المرجعيّة فإنها تحدّد مَرجعَ المتكلم في تقويمه لفحوى الخطاب، أي المصدر الذي يعتمده المتكلم حين يكون بصدَد تحديد مدى ورود فحوى الخطاب. من أمثلة العبارات الموجّهة مرجعياً الجمل (8):

(8) أ – **يبدو** أن هنداً ستعود غدا.

ب – **بلغني** أن خالداً سيسافر إلى الخارج.

ج – **يُقال** إن هنداً تنوي الرحيل عن حينا.

نستخلص أن الخطاب، بوجه عام، يتضمن مستويين أساسيين، مستوى تمثيلياً يرصد صوراً ذهنية لوقائع وذوات يقصد المتكلم تمريرها إلى مخزون المخاطب الذهني ومستوى علاقيّاً يضطلع بربط المتكلم بالمخاطب عن طريق القوة الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة) من ناحية وربط المتكلم بفحوى خطابه عن طريق المقولات الوَجهية من ناحية أخرى. ويمكن التمثيل لبنية الخطاب بالنظر إلى تضمنها لهذين المستويين على النحو التالي:

(9) [قوة انجازية [وجه [واقعة – ذوات مشاركة]

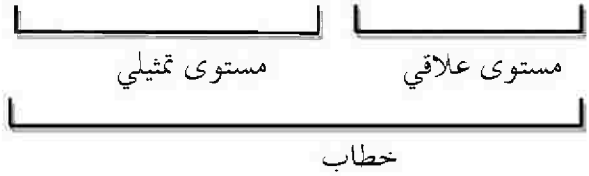

2-1 الطبقات:

يمكن إرجاع البنية التحتية العامة للخطاب، أيّاً كان حجمه، في مستوى معين من التجريد، إلى ركنين رئيسيّين، **نواة وهامش**، كما يتبين من التمثيل التالي:

(10) [هامش [نواة] هامش]

تفارق النواةُ الهامش (كما تدل على ذلك تسميتاهما) من حيث إنها تتضمن العناصر الأساسية التي تتمثل عادة، حين يتعلق الأمر بالجملة، في المحمول وموضوعاته. في مقابل النواة، يتضمن الهامشُ العناصرَ الإضافية التي تزوّد النواة بتحديدات (زمنية، مكانية، جهية، إنجازية، جَهيَّة...) ظرفية. وتنقسم عناصر الهامش قسمين: عناصر "نحوية" وعناصر معجمية. تضطلع الفئتان من العناصر كلتاهما بالتأشير إلى سمات دلالية وتداولية من قبيل السمات الجهيّة والوَجهيّة والزمانية والإنجازية وغيرها مع فارق أن الفئة الأولى تتحقق عبر وسائل صرفية (صُرفات) كاللواصق والأدوات في حين أن الفئة الثانية يتم تحققها عن طريق وحدات معجمية، خاصة عن طريق الحدود اللواحق. فالجملة التالية، على سبيل المثال، تتضمن، إضافة إلى النواة المتمثلة في المحمول الفعلي وموضوعيه الفاعل والمفعول، هامشاً يشمل صُرفات زمنية وجهيَّة وإنجازية متحققة في صيغة المحمول ذاته وصُرفةً وَجهية (الأداة "**قد**") وحدّين لاحقين دالين على المكان والحال:

(11) قد استقبل خالد بكراً في بيته مُرحّباً

وتشكّل النواة مع عناصر الهامش طبقات يعلو بعضها بعضاً. ويعني ذلك أن البنية التحتية للخطاب بنية سلميّة إلاّ أنها ليست، كما بَيّنا سابقاً، بنية مرتبة. فالمكونات تنتمي إلى طبقات مختلفة إلاّ أن ترتيبها الخطّي لا يتم إلا لاحقاً عن طريق قواعد الموقعة.

توحي الأبحاث الأخيرة (رايكوف 1992، ديك 1997، المتوكل (قيد الطبع، هنخفلد (قيد الطبع)) أنه من الممكن أن نميز بين خمس طبقات، ثلاث طبقات في المستوى التمثيلي وطبقتين في المستوى العلاقي.

طبقات المستوى التمثيلي الثلاث هي: (أ) "طبقة الوصف، و(ب) "طبقة التسوير" و(ج) "طبقة التأطير" ويمكن **تعريف** الطبقات الثلاث كالتالي:

(أ) تحدّد طبقةُ الوصف نمط المحال عليه سواء أكان واقعة أم كان ذاتاً. بالنسبة للوقائع، مثلاً، تحدّد هذه الطبقة ما إذا كان يتعلق الأمر بعمَلٍ أو حدث أو وضع أو حالة

(ب) وتحدّد طبقة التسوير (من "السور" حجم أو عدد أو كمّ الوقائع أو الذوات المحال عليها. من أمثلة عناصر هذه الطبقة الأعداد والأسوار بالنسبة إلى الذوات وبعض السمات الجهية ("متكرّر"، "معتاد"...) بالنسبة إلى الوقائع.

(ج) أمّا الطبقة الثالثة، طبقة التأطير، فإنها تحدّد، كما توحي بذلك التسمية، الإطار الزماني والمكاني والمعرفي بوجه عام) الذي تتحقق فيه الواقعة أو الذات المحال عليها.

وتتمثل كل طبقة من هذه الطبقات، إضافة إلى النواة، في "مخصّص" (وصفي، سوري، تأطيري) وحدّ لاحق. على هذا الأساس، تكون البنية العامة لطبقات المستوى التمثيلي هي البنية (12):

(12) [(3Σ) [(2Σ) [(1Σ) نواة [1 II][2 II][3 II]]

طبقة وصفية

طبقة تسويرية

طبقة تأطيرية

حيث: 3II، 2II، 1II= مخصّصات، 3Σ، 2Σ، 1Σ=حدود لواحق.

أمّا طبقتا المستوى العلاقي فهما: (أ) الطبقة الوَجهيّة و(ب) الطبقة الإنجازية.

(أ) تحدّد الطبقة الوَجهيّة، كما سبق أن بيّنا، تقويم المتكلم لمدى ورود فحوى الخطاب أو موقفه منه إمّا ذاتياً أو مرجعيّاً.

(ب) وتحدّد الطبقةُ الإنجازيةُ القوة الإنجازية الحرفيّة أو المستلزمة أو كلتيهما) التي تواكب فحوى الخطاب وتؤشر إلى الفعل اللغوي ("سؤال"، "إخبار"، "أمر"، "وعد"، "وعيد"...) الذي يتحقق أثناء عملية إنتاج الخطاب.

وعلى غرار طبقات المستوى التمثيلي، تتكون الطبقتان العلاقيتان الوَجهية والإنجازية من عنصرين، مخصّص وحدّ لاحق. وسنتبين طبيعة مخصّصات ولواحق هذه الطبقات في مبحث لاحق.

على أساس ما ورد في هذا العرض عن المستويات والطبقات المتواردة في بنية الخطاب، يمكن التمثيل لهذه البنية على الشكل التالي:

[(5Σ) [(4Σ)[(3Σ)[(2Σ)[(1Σ) نواة 1II]2II] 3II]4II]5II] (13)

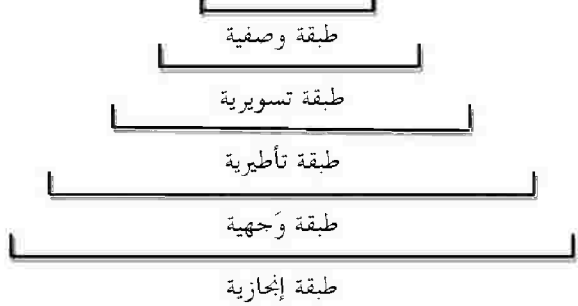

3-1 العلاقات:

مقومات البنية بوجه عام، كما هو معلوم، عناصرُ وعلاقاتٌ تربط بين هذه العناصر. فيما يخصّ بنية الخطاب، قد رصدنا أهم عناصرها، مستويات وطبقات، في الفقرة السابقة. أمّا العلاقات التي تقوم بين هذه العناصر، فهي أنماط خمسة: علاقاتُ السُلّمية بين الطبقات وعلاقات المخصّصات بالحدود اللواحق داخل كل طبقة والعلاقات الوظيفية وقيود التوارد والعلاقات الإحالية.

1-3-1 علاقات السّلمية

تقوم علاقة سلّميّة بين المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي إذ يعلو المستوى الأول المستوى الثاني. وتقوم نفس علاقة السّلميّة داخل كلّ من هذين المستويين حيث إن الطبقة الإنجازية تعلو الطبقة الَجهية وحيث إن الطبقة التأطيرية تعلو الطبقة التسويرية التي تعلو الطبقة الوصفية.

ويمكن توضيح هذه السلمية عن طريق الرسم الشجري التالي:

(14)

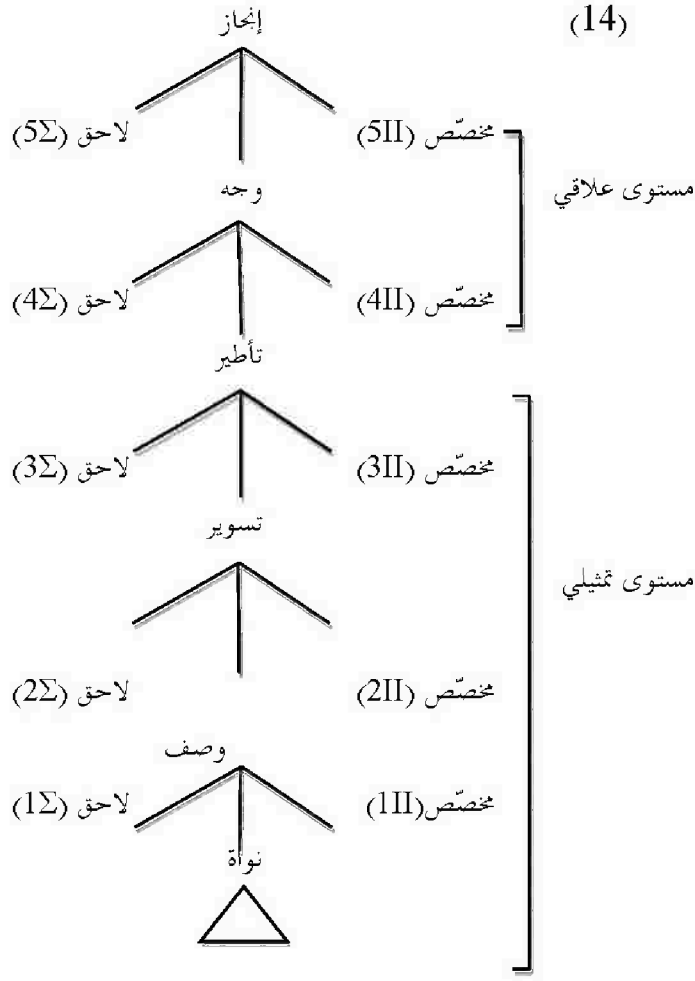

يتبين من الرسم (14) أن بنية الخطاب التحتية بنية شجرية على أساس السلمية التي تربط بين عناصرها (طبقاتها). إلاّ أنها كما أسلفنا ليست بنية مرتبة (خطيّـــة). بتعبير آخر، تقوم بين عناصر بنية الخطاب التحتيّة علاقات "إشراف" دون أن تقوم بينها علاقات "سَبْق".

1-3-2- المخصصات/اللواحق:

سبق أن أشرنا إلى أن مخصّص ولاحق (أو لواحق) كل طبقة مـــن الطبقـــات الخمس يتضافران في التأشير لسمات دلالية وتداولية معينة، سمات تخـــصّ الطبقـــة

المعنيّة بالأمر، وأشرنا، في معرض نفس الحديث، إلى أن الفرق بين المخصّص واللاحق فرق في التحقق إذ يتحقق المخصّص صرفيّا (في شكل لواصق محمولية أو أدوات) في حين يتحقق اللاحق في وحدة معجميّة، في مركّب ظرفي على الخصوص. إلاّ أن إمعان النظر في خصائص هذين العنصرين يوحي بأن الفرق بينهما لا يكمن في طبيعة التحقق (صرف/معجم) فحسب، إذ لو كان ذلك كذلك لكان تحقق أحدهما حصراً بالنظر إلى تحقق الآخر. ويمكن تلخيص علاقات التوارد التي تقوم بين هذين العنصرين على النحو التالي:

(أ) المخصّص عنصر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه في حين أن اللاحق (كما تدل على ذلك تسميته) عنصر اختياري. ما يثبت ذلك أن نزع لاحق زمني، مثلاً، لا يؤثر في سلامة الجملة:

(15) أ – قابلت صديقي البارحة

ب – قابلت صديقي

في حين أنه لا يمكن أن تقوم صيغةُ المحمول (الفعلي) دون المخصّص الزمني.

(ب) حين يضاف لاحقٌ للدلالة على سمة كامنة في المخصّص فإن اضافته تكون لتدقيق تلك السمة، حين لا يكون بالإمكان أن تم هذا التدقيق بواسطة المخصّص ذاته. مثال ذلك إيراد اللاحق الزمني "البارحة" في الجملة (15 أ). وقد يُلجأ، لأجل نفس الغرض، إلى إضافة أكثر من لاحق حين يتطلب السياق زيادة في التدقيق:

(16) قابلت صديقي البارحة ليلاً في الساعة العاشرة.

(ج) من أدوار اللاحق، كذلك، الدلالة على سمات لا يمكن التعبير عنها صرفيّا، أي لا يمكن الدلالة عليها بواسطة مخصّص. من هذه السمات مفاهيمُ "العلة" و"المصاحب" و"الحال" و"الأداة" التي لا يتأتى التعبير عنها، عادة، إلاّ بواسطة وحداتٍ معجمية لواحق كما هو الشأن في الجمل التالية:

(17) أ – عاقبت هندا **تأديبا لها**

ب – سافرت و**عليّا هذا** الصيفَ

ج – استقبلني بكر **باشَا**

د – لا أكتب إلا **بقلم رصاص**

(د) تُفرَضُ قيود توارد بين المخصّص واللاحق إذا كانا ينتميان لنفس الطبقة ويؤشران لنفس السمات أو لسمات من نفس الفئة. مثال ذلك أن المخصّص الزمني واللاحق الزمني في الجملة (18 أ) يستجيبان لقيد التوارد القاضي بأن يوافق اللاحقُ المخصص من حيث السّمة المؤشّر لها في حين أن هذا القيد مخروق في الجملة (18 ب) وذلك ما يفسّر لحنها:

(18) أ – ستفتح المعاهد أبوابها **غداً**

ب –* فتحت المعاهد أبوابها **غداً**

القيود المفروضة على التوارد بين المخصّص واللاحق واردةٌ بالنظر إلى كل طبقات بنية الخطاب بوجه عام، فكما مثلنا لورودها في طبقة التأطير، يمكن أن تأتي بأمثلة تبيّن أنها واردة في طبقات أخرى، كالمثال التالي حيث خُرق قيد التوارد بين المخصّص واللاحق الوَجهيّين:

(19) أ – سيعود خالد غداً **قطعاً**

ب – **قد** يعود خالد غداً **قطعاً**

(هـ) من النزوعات العامة التي تحكم تطور اللغات الطبيعية نزوعُ "التحجّر". والتحجر مسلسل تطوري يلحق جميع مستويات وطبقات بنية الخطاب. ويجب تفسيره في ما سُمّي في نظرية النحو الوظيفي، "**مبدأ نقل الوسم**" الذي عرضنا له في أبحاث سابقة (المتوكل 1993 ب مثلاً).

من مظاهر التحجّر أن تتحوّل الوحدات المعجمية إلى صُرفات، أي أن تتحوّل الحدود اللواحق إلى مجرّد مخصّصات. ومن الخصائص التي يتسم بها هذا الضرب من التحولات خاصيتان أساسيتان اثنتان:

(أ) يمكن أن يتم الانتقالُ من وضع لاحق إلى وضع مخصّص داخل **نفس الطبقة**. مثال ذلك، الحد اللاحق المسوّر "**كثيرا**" الذي تحول، في بعض العربيات الدوارج، كالدارجة السورية، إلى صُرفة تفي بنفس الدور (التسوير):

(20) ها الاكل **كثير** طعْم!

ويبدو أن ما حصل لهذا اللاحق في العربية السورية يحصل الآن، داخل العربية الفصيحة نفسها، للاحق المسوّر "**جداً**" إذ إنه أصبح بالإمكان تقديمه على المحمول المراد تسويره في بعض مستويات هذه اللغة:

(21) أ – هذا الكتاب مفيد **جداً**

ب – هذا الكتاب **جدٌّ** مفيد

وقد يتم الانتقال عبر الطبقات حيث يتحول لاحق طبقة ما إلى مخصّص طبقة أخرى تعلو طبقته أو تسفُلها. أمثلة التحول عبر الطبقات كثيرة نورد منها هنا ما يلي:

(1) حصل في لغات كثيرة أن أصبحت بعض الحدود الموضوعات، الواردة لأدوات النفي، مجرّد عناصر ثانية لأداة نفش متقطعة. وقد بيّنا (المتوكل 1993) كيف انتقل الحد الموضوع "**شيء**" في اللغة العربية، إلى محرّد جزء من أداة النفي قد ينفصل ("**ما... ش** ي") وقد يتصل ("**مش**"). هذا التحجر ذاته يمكن أن يُمَسّ الحدود اللواحق أيضاً، كاللاحق الزمني مثلاً. مثال ذلك ما حدث للاحق "**عمر(ه)**" في بعض الدوارج العربية:

مغربية

(22) **عمره** ما كتب لي حتى رسالة وحدة

مصرية

(23) **عمري** ما حاقدر أنساك

(2) تحوّل الحد اللاحق الدالّ على جهة **الاستمرار** "**دأب**" إلى وضع مخصّص دالّ على الزمن المستقبل القريب في اللغة الدارجة المغربية:

(24) **دابا** يجي مُحمّد

وقد تم الانتقال، في هذه الحالة، من الطبقة التسويرية إلى الطبقة التي تعلوها، طبقة التأطير.

(3) قد يتم الانتقال، أثناء مسلسل التحجر، داخل الطبقة الواحدة أوّلاً ثم من طبقة إلى طبقة ثانياً. ولعل من أمثلة هذا النوع من الانتقال تطور العباراة "**زمان**" في الدارجة المصرية من الممكن أن نلاحظ عبر صيرورة هذه العبارة محطّتين اثنتين:

(أ) الانتقال من وضع حدّ لاحق دال على الزمان إلى وضع وخصّص زمني يؤشر للسمة "مستقبل قريب":

(25) "**زمانها** جاية، كمان شوية، دا وعد منها ومنها هيّ"

(ب) الانتقال من وضع مخصّص زمني إلى وضع مخصّص وَجهي يؤشر إلى السمة الوَجهيَّة "محتمل الوقوع":

(26) أ – **زمانه** رجع م شّغل

ب – **زمانه** متلقح غ القهوة

(ج) السمة الثانية التي تطبَع التحجُّر هي أنه مسلسَل تدرجيّ يتم في عدة مراحل. مؤدى ذلك أن الانتقال من الحدّ اللاحق إلى المخصّص (وهي الظاهرة التي تهمنا هنا) قد يبلغ منتهاه فيفقد اللاحق خصائصه الحدّية ويكتسب خصائص المخصّص الحقيقي وقد يتوقف في مرحلة من مراحل تحققه. من الأمثلة الواضحة للتحجر التام تطور عبارة "**شيء**" من حدّ موضوع (متقبل مفعول) إلى جزء من أداة نفي. ومن أمثلة التحجّر غير التام توقف تطور العبارتين "**ديما**" (دائماً) و"**دابا**" (**دأباً**") في مرحلة تجعلهما في وضع وسط بين اللاحق والمخصّص. ومن أدلة هذا الوضع المتأرجح أن هاتين العبارتين تحتفظان دائماً بحرية الرتبة التي كانت لهما وهما حدان لاحقان:

(27) أ – **ديما** كايجي

ب – كايجي **ديما**

(28) أ – **دابا** غادي نخرجوا

ب – غادي نخرجوا **دابا**

وممّا يُلاحظ، في هذا السياق، أن نفس الحدّ اللاحق يمكن ألاّ يمر بنفس التطور من اللغة الأصل إلى اللغات الفروع. مثال ذلك الفرق الذي نلحظه في تصرف العباراة (**عمر(ه)**) في الدارجتين المغربية والمصرية:

مغربية

(29) أ – **عمره** ما سافر

ب – **ما عمره** سافر

ج –؟؟ ما سافرش **عمره**

مصرية

(30) أ – **عمره** ما سافر

ب – ما سافرشي **عمره**

تفيد المقارنة بين الجملتين (29 ج) و(30 ب) أن العبارة "**عمره**" بلغت من التحجر في الدارجة المغربية مدى لم تبلغُه في الدارجة المصرية.

إن تحوّل الحدود اللواحق إلى مخصّصات تتحقق بواسطة صُرفات ظاهرة من الظواهر التطورية الهامة تستوجب، في الواقع، أن يُفردَ لها بحث خاص يستهدف استجلاء مدى كلّية هذا التحول وأسبابه وإواليات ونتائجه وتأثيره على نسق اللغة ككل. إلاّ أن هذا النوع من ا لبحوث يستعصي، الآن، مع الأسف الشديد، إنجازه حين يتعلق الأمر باللغة العربية، لعدم توافر دراسات تاريخية ترصد بدقة المراحل التي تصل الدوارج الحالية بالعربية الفصحى الأم.

1-3-3 الوظائف:

الفئة الثالثة من العلاقات التي تقوم داخل بنية الخطاب هي الوظائف. ولتوفية هذا الضرب الهام من العلاقات حقّه، نقترح أن نتناوله من أربعة جوانب: مجال الوظائف وأنماطها ومسطرة إسنادها ودورها.

1-3-3-1- مجال الوظائف:

يُقصَد بالمجال، هنا، الحيّز الذي تتخذه الوظائف محطّ إسنادها ومجال الوظائف، بوجه عام، قد يكون، حسب نمط الوظائف كما سنرى، المستوى العلاقي وقد يكون المستوى التمثيلي. ومن الوظائف ما يتخذ مجالاً له إحدى طبقات هذين المستويين. بصفة عامة، يمكن القول إن من الوظائف ما يتحيّز في المستوى التمثيلي وفيها ما يتحيز في المستوى العلاقي ومنها ما لا يتعدّى طبقة من طبقات المستوى التمثيلي أو المستوى العلاقي ومنها ما ينحصر في النواة ذاتها.

على هذا الأساس، يمكن تصنيف الوظائف، من حيثُ مجالها، كما هو موضح في الرسم التالي:

(31)

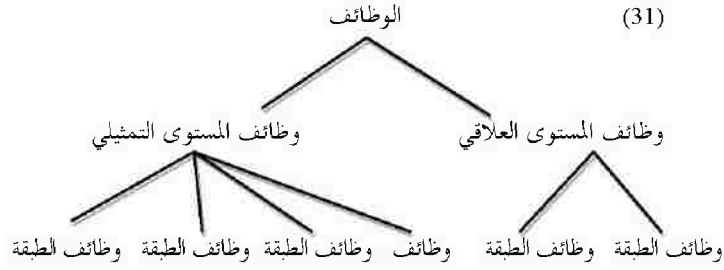

1-3-3-2- أنماط الوظائف:

يُميّز، في النحو الوظيفي كما هو معلوم، بين أنماط ثلاثة من الوظائف: وظائف دلالية ووظائف وجهيّة[1] (بكرس الواو) ووظائف تداولية. وتختلف هذه الوظائف لا من حيث طبيعتها فحسب بل كذلك من حيث مجالها ومسطرة إسنادها ودورها في الخطاب كما سيتبين لنا في الفقرات الموالية.

1-3-3-2-1- الوظائف الدلالية:

كانت الوظائف الدلالية في أدبيات النحو الوظيفي الأولى (ديك 1978) تُحصَر في الأدوار الدلالية (منفذ، متقبل، هدف، أداة، زمان...) التي تسنَد إلى حدود الحمل وفقاً لمساهمة الذوات المحال عليها في الواقعة الدّال عليها المحمول. كانت الوظائف الدلالية، إذن، منحصرة في المستوى التمثيلي للجملة بالأساس. أمّا الآن، بعد أن أصبح النحو الوظيفي يصبو إلى تحقيق مطمحين، توسيع مجال الوصف ونقله من الجملة إلى النص من ناحية وتبني افتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب (مركب إسمي)، جملة، نص) من ناحية ثانية فيتعيّن أن يُعادَ النظر في الوظائف الدلالية. ونرى أن تتم إعادة النظر هذه من ناحيتين اثنتين على الخصوص: مجال هذه الوظائف، أوّلاً، وتحديد طبيعتها ثانياً.

(أ) من حيث المجال، يتعيّن أن تُفرز النظريةُ وظائفَ دلالية ترصد العلاقات التي تقوم لا في المستوى التمثيلي فحسب، بل كذلك في المستوى العلاقي (الإنجازي والوَجهي). ويتعين كذلك، إذا اعتُمد افتراضُ التماثل البنيوي، أن تفرز وظائف دلالية ترصد العلاقات القائمة لا في إطار الجملة أو المركب الاسمي بل كذلك في إطار النص بكامله. يجب، بعبارة أخرى، أن تعمّم الوظائف الدلالية لتشمل المركب الاسمي والجملة (بفروعها) والنص.

ومن حيث المجال كذلك، يجب إمداد الطبقات "المستحدثة" بما يلائمها من وظائف دلالية كالطبقة **التسويرية** مثلاً.

---

(1) يُفضّل، منذ اقتراح ديك (1996)، أن يُطلق على هذه الفئة من الوظائف مصطلح، الوظائف الوجهيّة، عوضاً عن مصطلح، "الوظائف التركيبيّة". ويبرّر هذا التفضيل طبيعة هذه الوظائف، من جهة، والرغبة في تلافي الحديث عن التركيب في مستوى بنية لا ورود له فيها.

(ب) من المتوقّع – ومن الطبيعي – أن يستلزم تبني افتراض التماثل البنيوي إعادة تحديد الوظائف الدلالية بحيث يصبح من الممكن افتراض نفس الوظائف (أو على الأقل وظائف متناظرة) في مختلف أقسام الخطاب من المركب الاسمي إلى النص مروراً بالجملة.

1-3-3-2-2- الوظائف الوجهية:

كان يحال على الوظائف التي تعنينا هنا، في أدبيات النحو الوظيفي الأولى (كما في نظريات لسانية أخرى)، بمصطلح "الوظائف التركيبية". والمقصود بالأساس وظيفتا "الفاعل، و"المفعول": إلا أن هذا المصطلح، عوّض في الكتابات الأخيرة (منذ ديك 1989) بمصطلح "الوظائف الوجهيّة". وهذا المصطلح أنسب لأنه يعكس مفهوم هذه الوظائف كما هو محدّد داخل إطار نظرية النحو الوظيفي.

الوظائف الوجهيّة، في هذه النظرية، هي الوظائف التي تسند إلى الحدود بالنظر إلى "الوجهة" التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه، للواقعة التي يتضمنها الخطاب على الخصوص. والوجهة المنطلق منها منظوران اثنان: منظور **رئيس** ومنظور **ثانوي** على أساس هذا التمييز، تُسند وظفةُ الفاعل إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الرئيسي في حين تُسنَد وظيفة المفعول إلى الحدّ المتَّخذ منظوراً ثانوياً.

لنأخذ مثالاً لذلك الجملة التالية:

(32) كتب خالد التقرير

تتضمن الجملة (32)، في المستوى التمثيلي، الواقعة التي مكن التمثيل لها (بصفة مجملة) كالتالي:

(33) [كتب (خالد) منف (تقرير) متق]

يمكن أن تقدم هذه الواقعة من منظور الحد المنفد فتسند الوظيفة الفاعل إلى هذا الحد والوظيفة المفعول إلى الحد المتقبل:

(34) [كتب (خالد) منف فا (تقرير) متق مف]

فنحصل بذلك على الجملة (32).

ومن الممكن كذلك أن تقدم نفسُ الواقعة من منظور الحد المتقبل فيستأثر هذا الحد بوظيفة الفاعل:

(35) [كتب (خالد) منف (تقرير) متق فا].

فنحصل إذّاك على الجملة المبنية للمجهول التالية:

(36) كُتب التقرير (من لدن/من قبل خالد)

فيما يخص الوظائف الوجهيّة، يتعين التنبيه إلى أمرين هامين:

(أ) إذا كانت الوظائف الدلالية (والوظائف التداولية التي ستكون موضوع الفقرة الموالية) مفاهيم يمكن عدّها "كلّية" على اعتبار ورودها في جميع اللغات الطبيعيّة، فإن الوظائف الوجهيّة لا يثبت ورودها إلاّ بالنسبة لبعض اللغات. رائز ورود الفاعل في لغة ما هو أن تتيح هذه اللغة إسناده لغير الحد المنفذ (إلى الحد المتقبل وغيره) أي أن تتوافر فيها التراكيب المبنية للمجهول. أمّا رائز ورود المفعول فأن تتيح اللغة إسناده إلى حدّ آخر غير الحد المتقبل (كالحد المستقبل)، أي أن تتوافر فيها التراكيب التي من قبيل (37 ب) إلى جانب التراكيب التي من قبيل (37 أ):

(37) أ – أعطى خالد المال لهند

ب – أعطى خالد هنداً المالَ.

ومن البيّن أن الفاعل والمفعول وظيفتان واردتان في اللغة العربية بدليل وجود التراكيب الممثل لها بالجملتين (36) و(37 ب).

(ب) أمّا مجال إسناد الوظائف الوجهيّة فإنّه يختلف باختلاف اللغات. ففي بعض اللغات ينحصر إسناد هذه الوظائف في النواة (أي إلى الحدود الموضوعات كالمنفد والمتقبل والمستقبل) وفي بعضها يجاوز النواة إلاّ أنه لا يتعدى الطبقة الثانية من المستوى التمثيلي، أي طبقة التسوير[1].

1-3-3-2-3- الوظائف التداولية:

تُباين الوظائف التداولية الوظائف الدلالية والوظائف الوجهية من حيث إن إسنادها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق في بعديه المقامي والمقالي، خاصة بعلاقة التخابر التي تقوم بين المتخاطبين في موقف تواصلي معين. بتعبير آخر، يرتبط إسناد

(2) تُسند هذه الوظائف في مجال الجملة وتُسند كذلك في مجال الحد (في الحدّ المشتقّ على وجه الخصوص) لكنه من العسير القول إنها يمكن أن تُسنَد أيضاً في مجال نص. فهل يمكن أن نتحدث عن فاعل أو مفعول النص؟

الوظائف التداولية بكمّ ونوعية المعلومات التي يعتقد المتكلم أنها متوافرة في مخـــزون المخاطب حين عملية التخاطب يوضّح علاقة التخابر بين المتخاطبين هـــذا الرســـم التالي (ديك 1997 ج1: 11):

(38)

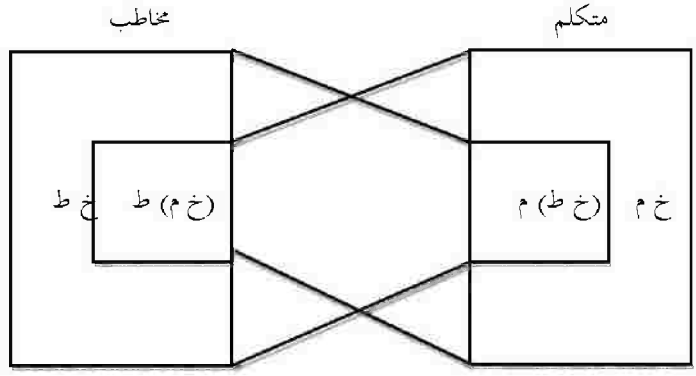

حيث:

(خ ط) م= مخزون المخاطب حسب اعتقاد المتكلم

(خ م) ط= مخزون المتكلم حسب اعتقاد المخاطب

تختلف النظريات الوظيفية بالنظر إلى تحديد نوعية وعدد الوظائف التداوليـــة. أمّا النح الوظيفي (ديك 1997 ج1) فيصنف هذه الوظائف صنفين: وظائف تداولية "خارجية" ووظائف تداولية "داخلية". تتسم الوظائف الداخلية، كما تـــدل علـــى ذلك تسميتها، بكونها تُسند إلى عناصر تنتمي إلى الجملة ذاتها، إمّـــا إلى المســـتوى التمثيلي أو المستوى العلاقي.

الوظائف التداولية الداخلية التي تُسنَد إلى عناصر مـــن المســـتوى التمثيلـــي وظيفتان رئيسيتان إثنتان، محـــور وبـــؤرة، تنقســـم كـــل منـــهما إلى وظـــائف فرعية.

يعرّف ديك (1997 ج1: 314) المحور بأنه الذات (بالمعنى الواسع) التي تشكّل محطّ خطاب ما، أو الذات التي تشكل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما. وقد تتعدّد المحاور في الخطاب الواحد على أساس أن تقوم بينها علاقات سلميّة. مثال ذلك أن محور الفقرة، في كتاب ما، يندرج في محور يعلوه هو محور الفصل الذي يندرج في المحور الأعلى، محور الكتاب ككل.

ويمكن أن تقوم علاقة السلميّة بين محاور الخطاب الواحد لا من حيث تضمن بعضها البعض كما في المثال السابق، بل كذلك بالنظر إلى درجة مركزيتها بالنسبة إلى الخطاب. مثال ذلك أن ما يُدعى "البطل" في قصة ما هو محور رئيسي بالمقارنة مع "الشخصيات" الأخرى التي تُعَدُّ محاور ثانوية والتي تتفاوت فيما بينها من حيث المركزية بالنسبة إلى الخطاب. إذا أردنا أن نورد مثالاً معروفاً لهذا النوع من العلاقات السلمية بين محاور الخطاب الواحد، أمكننا أن نحيل على رواية "**خان الخليلي**" حيث يُشكّل "**أحمد عاكف**" المحور الرئيسي في حين تدخل الشخصيات الأخرى في حيّز المحاور الثانوية التي تتفاوت ثانويتها بالنظر إلى أهميتها.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، بهذا الصدد، هو التالي: ما هي المعايير التي تُعتَمد في تحديد مركزية محور ما بالنسبة إلى الخطاب ككل؟

للإجابة على هذا السؤال، سننطلق من تعريف الوظائف التداولية الوارد في النحو الوظيفي والذي سبق أن سُقناه في بداية هذا المبحث ومن تعريف وظيفة المحور ذاتها. يوحي هذان التعريفان بأن أوْرَدَ معيار لتحديد المركزية هو كميّة المعلومات التي يُفْرزها الخطاب في تسلسله بالنسبة لمحورما. على هذا الأساس، يصبح التفاوت بين محاور الخطاب الواحد من حيث المركزية تفاوتاً في كمّ المعلومات التي تشكّل هذه المحاورُ موضوعات لها، ويصبح بذلك المحور الرئيسي في خطاب ما المحور الذي يستقطب الكُمّ الأكبر من المعلومات في ذلك الخطاب. ومن مظاهر المركزية، كما حدّدناها هنا، مدى "استمرار" المحور عبر الخطاب الذي يُقَاس بعدد مرات إيراده أو إعادة إيراده (إمّا بعينه أو عند طريق توابعه أو متعلقاته) محطّاً للأخبار.

يُميّز في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1989 وما بعده) بين أربعة أصناف من المحاور: (أ) "محور جديد" و(ب) "محور معطى" و(ج) "محور فرعي" و(د) "محورُ معاد". يوضح هذه الأصناف الأربعة من المحاور الرسم التالي:

(39)

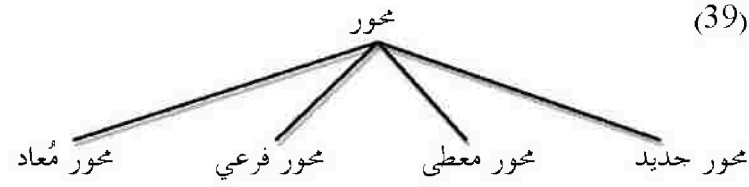

يُعَدّ "محوراً جديداً" المحور الذي يُدرَج **لأوّل مرة** في الخطاب. وحين يُعادُ إدراج نفس هذا المحور في الخطاب فإنه يصبح "محوراً معطى". وفي حالة مكوث هذا المحور محطاً للخطاب فإنه يُعاد ذكره ويتم ذلك إمّا بطريقة مباشرة أو بواسطة أحد متعلقاته أو توابعه. في الحالة الأولى، نكون أمام "محور معاد" وفي الحالة الثانية نكون أمام "محور فرعي".

لنأخذ على سبيل التوضيح، النص التالي:

(40) "زار المغرب **شاعر مصري** (محور جديد) و**شاعر سوري** (محور جديد) و**شاعر لبناني** (محور جديد)... تجول **الشاعر السوري** (محور معطى) في المدن التونسية... بيعت أثناء ذلك مئات النسّخ من ديوان "الرسم بالكلمات" (محور فرعي)... وقد سعد نزار قباني (محورُ معاد) كثيراً بحفاوة المثقفين التونسيين...".

ويبدو لنا أنه من الممكن (وربما من الأنسب) أن يعاد النظر في هذا التصنيف على أساس آخر يمكن إجماله في ما يلي:

ليست المحاور الأربعة، في الواقع، إلاّ أوضاعاً خطابية مختلفة لنفس المحور. فهو محور جديد إذا أدرج لأوّل مرة وقد يكون المحور المدرج **عابراً** وقد يمكث كمحط من محاطّ الخطاب فينتقل بذلك من وضع المحور الجديد إلى وضع المحور المعطى. ومن المحاور المعطاة ما يمكن أن يستمر إلى نهاية الخطاب (أو على الأقل عبر جزء كبير منه) ومنها ما ينقطع ويزول. ومن وسائل ضمان استمرار المحور المعطى تكرار الإحالة عليه ويكون هذا التكرار بالإحالة التامة فتقول إنه "محور مُعَاد" أو بالإحالة الجزئية فنكون آنذاك أمام "محور فرعي". من هذا المنظور يصبح تصنيف المحاور كما هو موضح في الرسم التالي:

(41)

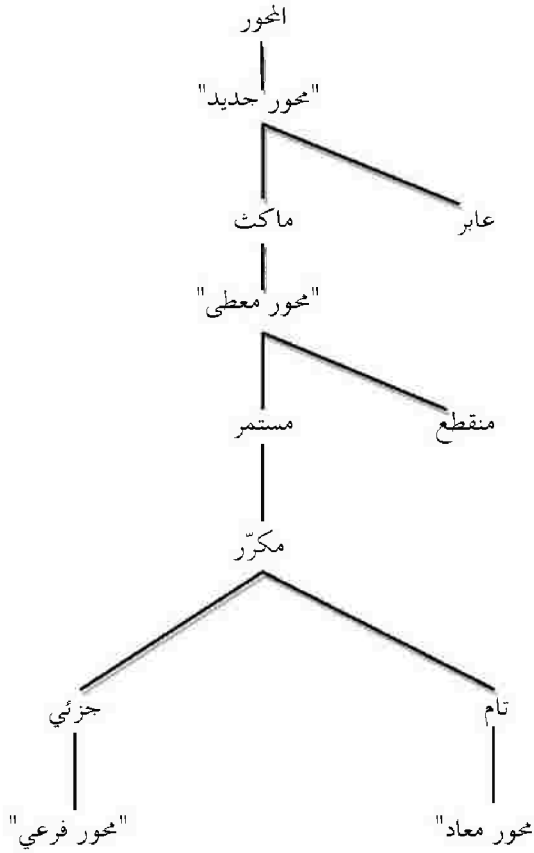

يشير ديك (1997 ج1) إلى أن استمرار المحور المعطى عبر خطاب ما يخلق "سلسلة محورية" تشكّل حلقاتها مختلفُ الإحالات المتكررة إلى نفس المحور المعطى: مثال ذلك أن المحور المعطى في النص (40) يُشَكّل سلسلةً محوريّة حلقاتها هي: "شاعر سوري" – "الشاعر السوري" – ديوان "الرسم بالكلمات" – "نزار قباني".

تتكون السلسلة المحورية في هذا النص من: المحور الجديد والمحور المعطى والمحور الفرعي والمحور المعاد على التوالي. وعلى ضوء مفهوم السلسلة المحورية وإعادة النظر في تصنيف المحاور الموضّحة في الرسم (41) يمكن قراءة النص (40)، من حيث بُعدُه المحوري، على النحو التالي (حيث القرينة (ي) تؤشر إلى حلقات السلسلة المحورية):

(42) "زار المغرب شاعر مصري (محور جديد عابر) (ع) وشاعر سوري (محور جديد ماكث) (ي) وشاعر لبناني (محور جديد عابر) (ح) تجول الشاعر

السوري (محور معطى مستمر) (ي) في المدن التونسية... بيعت أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان "الرسم بالكلمات" (محور معطى فرعي) (ي)... وقد سعد نزار قباني (محور معطى معاد) (ي) بحفاوة المثقفين التونسيين".

ممّا يتيحه إدراج السلسلة المحورية ضمن مفاهيم نظرية النحو الوظيفي أنه يمكّن من تدقيق مفهوم "المحور الرئيسي" حيث يصبح من الممكن أن يقال إن المحور الرئيسي هو المحور المعطى الذي تُعقَد حوله أطول سلسلة محوريّة في خطاب تتعدّد فيه المحاور المعطاة. بذلك يصبح من الممكن صياغة التعريف البديل لمفهوم المحور الرئيسي على الشكل التالي:

(43) **المحور الرئيسي**

"يُعَدّ محوراً رئيسياً لخطاب ما المحورُ المعطى الذي يشكّل أطول سلسلة محوريّة في هذا الخطاب".

يستنتج من التعريف (43) أنه لا يعدو أن يكون صياغة بديلة – لعلها أكثر دقة – للتعريف الذي يجعل من المحور الرئيسي "المحور الذي يستقطب اكبر كمّ من المعلومات في خطاب ما" على أساس أن كمّ المعلومات التي يسوقُها الخطاب بالنسبة إلى محور ما يزداد كلما ازداد طول السلسلة المحورية التي ينتمي إليها هذا المحور.

هنا يتبادر إلى الذهني سؤالان: (أ) هل يمكن أن نعدّ المحور الرئيسي وظيفة محورية قائمة الذات وأن نضيفها إلى المحاور الأخرى؟ (ب) في نفس الاتجاه، هل يمكن إضافة محاور أخرى إلى المحاور التي يقترحها ديك (ديك 1997 ج1)؟ سنحاول الإجابة على هذين السؤالين في فقرة لاحقة حيث نعرض لدور الوظائف بوجه عام.

الوظيفة التداولية الداخلية الثانية هي وظيفة "البؤرة". ويعرّف ديك (ديك 1997 ج1: 326) البؤرة بأنها الوظيفة التي تُسنَد إلى المكون "الذي يحمل المعلومة الأهمّ أو الأبرز في موقف تواصلي معيّن والتي يعتقد المتكلم أنها أحرى بأن تُدرَجَ في مخزون معلومات المخاطب".

يتضح من هذا التعريف، ومن شقّه الثاني على الخصوص، أن من الفروق الأساسية بين وظيفة البؤرة ووظيفة المحور أن المعلومة البؤرية تنتمي إلى الحيّز الذي

يشكّل الفرق بين مخزون المتكلم ومخزون المخاطب، وبكيفية أدق، في الفرق مخزون المتكلم (خ م) ومخزون المخاطب كما يتصوره المتكلم ((خ ط) م) حسب الرسم (38) في حين أن المعلومة البؤرية تتحيّز، عامة، في مخزون المعلومات المشتَرك بين المتخاطبين أي في كل من (خ م) و(خ ط) حسب نفس الرسم.

فيما يخص تنميط المكونات المبأرة، مرّ النحو الوظيفي بمرحلتين أساسيّتين اثنين:

(أ) في المرحلة الأولى، اقترح ديك (1978) وظيفة بؤرة واحدة تُسنَد إلى المكون الحامل للمعلومة "الجديدة" أي المعلومة غير المدرَجة في مخزون المخاطب. ومن الأمثلة التي كانت تُعطى آنذاك للسياقات البؤرية الزوجُ سؤال – جواب:

(44) أ – متى ستعود هند؟

ب – ستعود هند **غداَ** (بنبر "غداً"

ففي الجملة (44 ب) تُسنَد البؤرة إلى الحد اللاحق الزمني "**غداً**" باعتباره الحد الحامل للمعلومة التي تضاف إلى مخزون المخاطب.

(ب) استدللنا بعد ذلك (المتوكل 1984 و1985 و1993 أ) على أن وظيفة واحدة لا تكفي لرصد كل خصائص التراكيب البؤرية في اللغات العربية (ولغات أخرى كثيرة) وبيّنا، على الخصوص، أن الرصد الكافي لهذا الضرب من التراكيب يستوجب أخذ أمرين اثنين بعين الاعتبار:

(1) لا يكمُن الفرق بين مخزوني المتكلم والمخاطب في المعلومات "الجديدة" بالنظر الى مخزون المخاطب فحسب بل كذلك في المعلومات التي لا تتطابق، أي في معلومات المخاطب التي لا توافق معلومات المتكلم. **مؤدى** ذلك أن ما يمكن أن يضيفه المتكلم إلى مخزون المخاطب ليس معلومات جديدة لا يملكها المخاطب فحسب بل كذلك معلومات تُعدّل أو تصحّح أو تعوض معلومات في مخزون المخاطب يعدّها المتكلم مستوجبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض. لرصد الفرق بين هاتين الفئتين من المعلومات، اقترحنا أن نميّز بين بؤرتين رئيسيتين اثنتين: "بؤرة **جديدة**" و"بؤرة **مقابلة**". وتبنّى هذا الاقتراح ديك (1989) إلاّ أنه ارتأى أن تقسم وظيفة بؤرة المقابلة إلى وظائف فرعية. وأضفنا (المتوكل 1993 أ) إلى ما اقترحه ديك وظائف فرعية أخرى خاصة ما أسميناه "بؤرة الجحود".

(45)

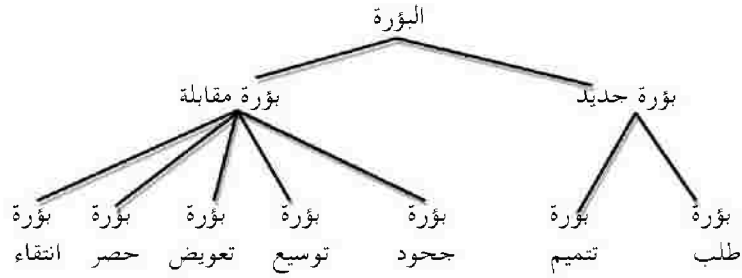

(2) **استدللنا** بنفس المناسبة (المتوكل 1991 و1993 أ) على ضرورة التمييز داخل بؤرة الجديد نفسها بين وظيفتين فرعيتين: "بؤرة الطلب" و"بؤرة التتميم". وتُبنّي هذا الاقتراحُ بدروه فاستقر تنميط وظيفة البؤرة بوجه عام على ما هو موضح في الرسم التالي (ديك 1997 ج1: 331).

تُسند بؤرة الجديد إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي لا تتوافر في مخزون المتكلم (بؤرة طلب) ولا في مخزون المخاطب (بؤرة تتميم). واقترحنا تسميتها، في الحالة الأولى "بؤرة طلب" لأن المتكلم يطلب من المخاطب أن يمده بمعلومة لا تتوافر في مخزونه وتسميتها، في الحالة الثانية "بؤرة تتميم" لأن المكون المعني بالأمر يحمل معلومة تتمّم مخزون المتكلم. وكان بالإمكان، وربما من الأنسب، أن نطلق على فرعَي بؤرة الجديد "بؤرة استتمام" وبؤرة تتميم على التوالي. على هذا الأساس، يكون اسم الاستفهام في الجملة (44 أ) بؤرة طلب (أو استتمام) في حين يكون المكون "**غدا**" بؤرة تتميم في الجملة مقابلتها (44 ب).

تسند بؤرة الجحود إلى المكون الحامل لمعلومة من معلومات مخزون المخاطب يعدها المتكلم غير واردة. وترد بؤرة الجحود، عامة، في سياق النفي كما يتبين من الزوج الجملي التالي:

(46) أ – ذهب خالد إلى تطوان

ب – لا، لم يذهب خالد إلى **تطوان** (بنبر "تطوان")

قد يعوّض المتكلم المعلومة التي يراها غير واردة بمعلومة أخرى فتسند بؤرة التعويض إلى المكون الحامل لهذه المعلومة، بذلك تتوارد البؤرتان، بؤرة الجحود وبؤرة التعويض في نفس الجملة كما هو الشأن في الجملة (47) التي تُعيد وتتمّم الجملة (46 ب):

(47) لا، لم يذهب خالد إلى تطوان بل ذهب إلى **طنجة**

قد تتوافر في مخزون المخاطب معلومة يعدُّها المتكلم واردةً لكن ناقصة فيضيف إليها ما يكملها كما هو الشأن في الجملة (48):

(48) لا، لم يذهب خالد إلى تطوان فحسب بل كذلك إلى طنجة

تسند بؤرة التعويض إلى المكون الحامل للمعلومة المكمّلة كالمكون "**طنجة**" في الجملة (48)، مثلاً.

ترد بؤرة الحصر في السياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمنا لمعلومة واردة ومعلومة بعدها المتكلم غير واردة كما هو الشأن في الجمل (49 أ-ج):

(49) أ - لا لم يذهب خالد إلى تطوان وطنجة بل إلى **طنجة** فقط

ب - لا، لم يذهب خالد إلا إلى **طنجة**.

ج - لا، إنما ذهب خالد إلى **طنجة**

أمّا بؤرة الانتقاء، فتُسنَد إلى المكون الذي يحمل معلومة ينتقيها المتكلم من بين مجموعة من المعلومات يتردّد المخاطب في أيها وارد. مثال ذلك ما نجده في الحوار التالي:

(50) أ - إلى طنجة ذهب خالد أم إلى تطوان أم إلى الرباط؟

ب - **إلى الرباط**، ذهب خالد

تشكّل الوظيفتان المحور والبؤرة (بفروعيهما) عناصر داخلية تنتمي إلى الجملة ذاتها. وتباين، في هذه الخاصّية، الوظائف الخارجية التي تحتل مواقع خارج الجملة. تطورت مقاربة هذه الفئة الثانية من الوظائف التداولية عبر صيرورة النحو الوظيفي ولحق هذا التطوّر عدد الوظائف الخارجية وتحديد طبيعتها ودورها بالنظر إلى الخطاب الذي تَرد فيه. ونظراً لكون طبيعة هذه الوظائف طبيعة إشكالية نوعاً ما، فإننا نُرجئ التطرق إليها إلى مبحث لاحق، المبحث الذي نُفرده لما أسميناه "الجملة الكبرى".

1-3-3-3- مسطرة إسناد الوظائف:

تثير مسطرة إسناد الوظائف ثلاثة إشكالات هي: المقصود بالإسناد في النحو الوظيفي وترتيب إسناد الوظائف و"أولويّة" (أو أصلية) هذه الوظائف.

1-3-3-3-1- الإسناد/المواكبة:

يباين مصطلح الإسناد هنا نظيره القديم الذي كان يُستعمل للدلالة على العلاقة التي تقوم بين "مسند" و"مسند إليه"، بين فاعل وفعل أو خبر ومبتدأ.

ما نقصده بالإسناد هو الإجراء (أو القاعدة) الذي يُلْحقُ سمة ما (وظيفة أو حالة إعرابية أو غير ذلك) بمكون ما وفقاً لشروط معيّنة. فيما يخص الوظائف، يجب أن نميز بين حالتين: الوظائف التي نجدها مواكبة للمكونات في الأصل والوظائف التي يتم إلحاقها بالمكونات في مراحل متأخرة. لذلك نقترح أن نستعمل في الحالة الأولى مصطلح "المواكبة" على أن نحتفظ بمصطلح الإسناد للدلالة على ما يندرج في الحالة الثانية.

الوظائف المواكبة هي الوظائف الدلالية التي يتم تحديدها في المدخل المعجمي ذاته علما بأن المدخل المعجمي في النحو الوظيفي إطار حملي تحدّد فيه صورة المحمول المجردّة وموضوعاته و"القيود الانتقالية" التي يفرضها على موضوعاته والوظائف الدلالية التي تحملها هذه الموضوعات. مثال ذلك الإطار الحملي للمحمول الفعلي "**شرب**":

(51) ش.ر.ب{فعل}ف(س1:<حي>)منف(س2: سائل>)) متق

يتبين من الإطار الحملي (51)، وذلك ما يهمنا هنا، أن الحدين الموضوعين يحملان أصلاً وظيفتي المنفذ والمتقبل. بهذا المعنى يمكن أن نقول إن هاتين الوظيفتين لا تسندان إلى هذين الحدين وإنما تواكبهما. ويتضح من نفس الإطار الحملي أن باقي الوظائف (الوظائف الوجهية والتداولية) لا تحدّد في هذا المستوى بل تترك إلى مرحلة اشتقاقية لاحقة: مفاد ذلك أن باقي الوظائف، في مقابل الوظائف الدلالية، وظائف **مسندة** لا وظائف "مواكبة" ويجد إرجاءُ إلحاق الوظائف الوجهية والتداولية تعليله في ما يلي:

لا تحدّد في المدخل المعجمي (أيّا كان تصورّه وتنظيمه) إلاّ إلسمات **اللازمة** للمفردة **اللاصقة** بها والتي لا تتغير بتغير السياقات والتراكيب التي ترد فيها. الوظائف الدلالية من هذه الفئة من السمات فهي تواكب الحدود الموضوعات في جميع التراكيب التي يُدرج فيها المحمول. مثال ذلك أن حدّي الإطار الحملي (51) يحملان الوظيفتين المنفد والمتقبل في جميع العبارات التي يشكل هذا الإطار الحملي

مصدر اشتقاق لها. أمّا الوظائف الوجهيّة والتداولية فإنها مربوطة سياقياً بحيث لا يمكن أن يتم تحديدها إلا في سياق معيّن. فالموضوعات المنفذ والمتقبل في الإطار الحملي (51) قد يكونان فاعلا ومفعولاً فنحصل على الجملة (52 أ) وقد تنعيّر الوجهة ويُسنَد الفاعل إلى الموضوع المتقبل فيكون ناتجُ ذلك الجملة (52 ب):

(52) أ – شرب خالد الشاي

ب – شُرِب الشاي

ويتحكم السباق (أي العلاقة بين مخزوني المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب) في إلحاق وظيفتي المحور والبؤرة حيث يمكن أن يُمَحورَ الموضوع الأوّل ويبأر الثاني أو العكس:

(53) أ – شرب خالد **الشاي** (بنبر "الشاي")

ب – شرب الشاي **خالد** (بنبر "خالد")

نستخلص مما سبق أن الوظائف، من حيث مسطرة إلحاقها، فئتان: وظائف مواكبة تلحق بالحدود الموضوعات في مستوى المدجل المعجمي نفسه ووظائف مسندة يُرجَا إلحاقها إلى مراحل اشتقاقية متأخرة نسبيّا.

ونخلص الآن إلى السؤال التالي: هل يحكم إسناد الوظائف، بوجه عام، ترتيبُ معيّن؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هو الترتيب الوارد؟

1-3-3-3-2- مراحل الإسناد:

لا يتم إلحاق الفئات الثلاث من الوظائف (الدلالية والوجهيّة والتداولية) دفعة واحدة وإنما يتم ذلك في مراحل، أي أن إسناد هذه الوظائف يخضع لترتيب معيّن.

(أ) مرّ بنا، في الفقرة السابقة، أن الوظائف الدلالية المواكبة للحدود الموضوعات تتحدّد، في الإطار الحملي مصدر الاشتقاق.مفاد هذا أن الوظائف الأخرى، الوجهيّة والتداولية، تُسنَد إلى حدود أصلاً لوظائف دلالية.

(ب) إذا قطعنا النظر عن الوظائف الدلالية التي هي بطبيعتها وظائف مواكبة، يظل السؤال وارداً حين يتعلق الامر بالوظائف الوجهيّة والتداولية أيها أسبق في الإسناد. بعبارة أوضح، هل تُسند الوظائف التداولية قبل الوظائف الوجهيّة ام هل تسنَد بعدها؟

أثارَ ويُثير ترتيبُ إسنادها بين الفئتين من الوظائف نقاشاً وجدلاً خارج نظرية النحو الوظيفي وداخلها دون أن يُفضي ذلك إلى اتفاق قار ونهائي. ولا يمكن، في الواقع، إلا الإدلاء بالملاحظات التالية علها تكون عناصر تُوَجّه البحث نحو جواب معقول للسؤال التعلق بترتيب إسناد الوظائف الوجهية والوظائف التداولية:

(1) مرّ بنا أن الوظيفتين الوجهيتين الفاعل والمفعول ليستا واردتين وورود ضرورة في أنحاء جميع اللغات الطبيعيّة وأن من اللغات الطبيعيّة ما يستغني عن المفعول ومنها ما يستغني عن الفاعل والمفعول معاً. مثال الفئة الأولى من اللغات اللغةُ الفرنسية ومثال الفئة الثانية اللغة الهنغارية (خروت 1980).

فيما يخص اللغات التي لا وجود للفاعل والمفعول في أنحائها، يُصبح إشكالُ ترتيب الإسناد غير وارد حيث إن الوظائف التداولية تُسنَد مباشرة إلى الحدود الحاملة أصلاً لوظائف دلالية.

ترتيب الإسناد، إذن، لا يثير إشكالاً إلاّ حين يتعلق الأمر باللغات التي يتطلب نحوها استخدام وظيفتي الفاعل والمفعول أو وظيفة الفاعل.

(2) حين تتوارد في لغة ما فئتا الوظائف كلتاهما يبدو أن الترتيب الأورد هو أن تسند الوظائف الوجهيّة إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية ثم بعد ذلك الوظائف التداولية، ومما يبرّر هذا الترتيب أمران: **أولاً**، يتحدّد إسناد الوظيفتين الوجهتين وفقاً لسلمية الوظائف الدلالية التالية (ديك 1997 ج1: 266):

(54) **سلمية الوظائف الدلالية**

منف > متق > مستق > مستف > أد > مك > زم

فا	+	+	+	+	+	+	+
مف	+	+	+	+	+	+	

مفاد السلمية (45) أن وظيفتين الفاعل والمفعول لا يتم إسنادهما بكيفية اعتباطية وإنما يتم ذلك حسب سلمية تبدأ بالحد المنفذ وتنتهي بالحد الزمان بالنسبة إلى الفاعل وتبدأ بالحد المتقبل وتنتهي بالحد الزمان بالنسبة إلى المفعول. إذا صحّ ورود هذه السلمية كان من الطبيعي أن يتقدم إسناد الفاعل والمفعول على إسناد الوظائف التداولية لإتاحة علاقة المباشرة بين الوظيفتين الوجهيتين والوظائف

الدلالية. **ثانيا**، ثمة نـــزوع عام إلى أن تُسند الوظيفة التداولية المحـــور المعطـــي، في اللغات التي تستخدم الوظائف الوجهيّة، إلى الحد الفاعل قبل غيره. وقد وضعْنا في أبحاث سابقة (المتوكل 1985 مثلاً)، لرصد هذا النـــزوع، سلمية لاســـناد المحـــور يمكن إعادة صوغها كالتالي:

(55) **سلمية إسناد المحور**

	الفاعل	غير الفاعل
محور	+	+
معطى		

تؤشر السلمية (55) إلى إسناد الوظيفتين الوجهيتين يجب أن يســـبق إســـناد الوظائف التداولية:

(3) إذا قارنا بين السلميتين (54) و(55) وجدنا بينهما ترابطاً يكمن في أن وظيفة المحور تسند بالأسبقية إلى الفاعل وأن وظيفة الفاعل تُسند، بالأسبقية، إلى هذا الترابط يعكس نـــزوعاً عاماً يجعل الوظائف الثلاث، المنفذ والفاعل والمحور، تجتمع في حدّ واحد، يطلق عليه أحياناً، مصـــطلح "**الفاعـــل النمـــوذجي**". ويُقصد بالفاعل النموذجي الحدّ الذي يستقطب الوظيفـــة الدلاليـــة المنفـــذ والوظيفة الوجهيّة الفاعل والوظيفة التداولية المحور كما هو شأن الحدّ "**خالد**" في الجملة (53) المكررة للتذكير:

(53 أ) شرب خالد **الشاي** (بنبر "الشاي")

(4) من الملاحظ أن وظيفتي الفاعل والمحور (خاصة المحور المعطى)، يجمع بينهما، على تباينهما، سماتٌ مشتركة أهمها أنهما تُسندان إلى الحد الذي يُتخذ **نقطة انطـــلاق** في تقديم الواقعة وفي توزيع الحمولة الإخبارية للعبارة (ديـــك 1997 ج1: 266). وقد اعتمد بعض الباحثين (كومري 1981، جيفون 1979 و1983) هذا التقارب بين الوظيفتين تبريراً للقول بأن الفاعل ليس إلاّ مجرد "محورٍ متحجّر".

هذا الطرح يؤشر إلى شدة التقارب بين الفاعل والمحور ولكنه لا يمكن أن يعدّ دليلاً على أن هاتين الوظيفتين وظيفة واحدة.

(5) ثمة اتجاه، في النحو الوظيفي، يـــرى أصـــحابه (بولكســـتاين 1998 علـــى الخصوص) أن الوظائف التداولية، نظراً لطبيعتها السياقية، يجب أن تُرصد في

قالب آخر غير القالب النحوي، وليكن "**القالب التـــداولي**" وقـــد أشـــرنا (المتوكل 1998) في هذا الاتجاه وأسهمنا في رسم طريقة التمثيـــل للســـمات التداولية (وضمنها الوظائف التداولية) في قالب مستقل. سنعود لنفصـــل في هذا الاقتراح في مبحث لاحق.

1-3-3-3-3- الأولوية/المشتقّية:

كما هو معلوم، أثارت طبيعة الوظائف في نظريات لسانية مختلفـــة (النحـــو التوليدي التحويلي، النحو المعجمي الوظيفي، النحو الوظيفي) نقاشاً حول مـــا إذا كانت هذه الوظائف مفاهيم "أولى" أم مفاهيم مشتقة.

تعدُّ الوظائف مفاهيمَ مشتقة حين يتم تحديدها انطلاقاً من بنيـــة صـــرفية – تركيبية معيّنة.

فوظيفتا الفاعل والمفعول مفهومان مشتقان إذا ما عُرفت الأولى بأنها المكـــون الذي تعلوه مباشرة مقولة الجملة والثانية بأنها المكون الذي تعلوه مباشـــرة مقولـــة المركب الفعلي في تركيبة شجرية من قبيل (56):

(56)

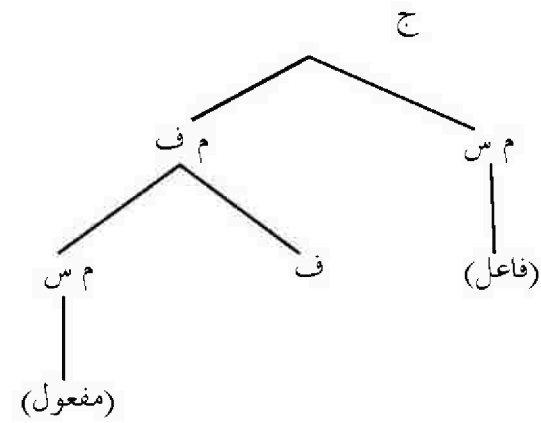

وتُعدّ البؤرة مفهوما مشتقّاً حين تعرّف بأنها تُسنَد إلى المكون الذي يحمـــل النبر الرئيسي في الجملة أو الذي يتصدّر الجملة أو الـــذي يـــرد في التراكيـــب "المفصولة" أو التراكيب "شبه المفصولة" مثلاً. فالبؤرة حسب هذا المنظـــور، في الجمل التالية هي "**هند**" لأنها المكون المنبور (57 أ) والمكون المتصـــدر (57 ب) والمكون المفصول (57 ج):

(57) أ – عاتب بكر **هنداً**

ب – **هنداً** عاتب بكر

ج – التي عاتبها بكر **هند**

يتضح إذن، أن الوظائف في هذا المنظور تُسند إلى عناصر بنية صرفية تركيبية تامة التحديد على أنها وليدة هذه البنية.

في مقابل ذلك، ثمة نظريات لسانية (كالنحو المعجمي الوظيفي والنحو الوظيفي) تُعدّ فيها الوظائف مفاهيم "**أولى**"، أي مفاهيم أصلية يتم تحديدها في استغلال عن أي بنية صرفية – تركيبية. فيما يخص النحو الوظيفي، تعد الفئات الثلاث من الوظائف مفاهيم أولى إذ يتم تحديدها جميعها (ولو في مراحل متلاحقة كما رأينا) في مستوى البنية التحتية، أي في مرحلة سابقة عن قواعد التعبير التي تنقل هذه البنية إلى بنية صرفية – تركيبية. بل إن العلاقة بين الوظائف والبنية الصرفية – التركيبية تسير في اتجاه عكس الاتجاه الذي تسير فيه في الاتجاه (كالنحو التوليدي التحويلي) التي تُعَدُّ فيها الوظائف مفاهيم مشتقة. مثال ذلك أن وظيفة البؤرة هي التي تحدّد الخصائص الصورية التي تَسم المكون الحامل لها لا العكس. فالمكون "**هند**" في الجمل (57 أ–ج) منبور ومتصدر ومفصول لكونه أسندت إليه وظيفة البؤرة في البنية التحتية وليس بؤرة لكونه منبوراً أو متصدراً أو مفصولاً.

إن استقلال إسناد الوظائف عن البنية الصرفية – التركيبية كان من المبرّرات التي احتج بها من يرى (بولكستاين 1998) أن رصد الوظائف التداولية يجب أن يتم في قالب تداولي مستقل عن القالب النحوي. ويُعدّ استقلال إسناد الوظائف في النحو الوظيفي من الافتراضات النظرية التي تُمكّن هذا النحو من تبني أطروحة التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب إذ إن المشترك البنيوي بين هذه الأقسام يكمن في مستوى البنية التحتية أكثر مما يكمن في البنية الصرفية – التركيبية.

1-3-3-4- دور الوظائف:

تقوم الوظائف، باعتبارها علاقات، بدور أساسي هو دور الربط، والربط الذي تقوم به الوظائف ربطان: (أ) ربط البنية التحتية بالبنية المكوّنية (الصرفية – التركيبيّة) و(ب) ربط عناصر البنية التحتية بعضها ببعض.

1-3-3-4-1- ربط البنية التحتية بالبنية المكونيّة:

يكمن دور الربط بين البنية التحتية والبنية المكوّنية الذي تقوم به فئات الوظائف الثلاث، الدلالية والجهيّة والتداولية، في كون عدد من قواعد التعبير بتضمن دخلها سماتٍ وظيفية.

في مستوى معين من التعميم، يمكن رصد دور الوظائف بالنظر إلى قواعد التعبير حسب التوزيع التالي حين يتعلق الأمر باللغة العربية:

(أ) تشكّل الوظائف الدلالية الدخلَ الرئيسي للقواعد المسؤولة عن إدماج الحروف من أمثلة هذه القواعد، قاعدة الحاق "الباء" بالحدّ الحامل للوظيفة الدلالية "الأداة":

(58) أد [حدّ] = ب – حدّ

(ب) يكمن دور الوظائف الوجهيّة أساساً في تحديد الحالات الإعرابية التي تُسند إلى الحدود الحاملة لهذه الوظائف. ويمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن إسناد الحالة الإعرابية الرفع للحد الفاعل كالتالي:

(59) فا [حدّ] = حدّ – رفع

(ج) أمّا الوظائف التداولية فتحدّد رتبة المكونات كما يتبين ذلك من القاعدة (60) المسؤولة عن مَوقَعة المكون الحامل للوظيفة "بؤرة الانتقاء":

(60) بؤنق ⟵ مΦ.

التي مفادها أن المكون المبأر تبثير انتقاء بتموقع في الموقع الصدر الثاني في الجملة.

بالإضافة إلى الرتبة، تحدّد الوظائف التداولية إسناد النير المركزي الذي يستقطبه، كما هو معلوم، المكون الحامل لوظيفة البؤرة.

من الملحوظات التي ينبغي إيرادها في هذا الباب الملحوظتان التاليتان:

(1) إن التوزيع الذي عرضنا له هنا لا يمكن أن يعدّ وارداً بالنسبة إلى اللغات الطبيعيّة إلاّ إذا أخذ في عمومه. فمن اللغات ما تحدّد فيها الوظائف الدلالية الحالات الإعرابية (كاللغة اليابانية مثلاً) ومنها ما تتولّى فيها الوظائف التداولية هذه الحالات الإعرابية.

(2) فيما يخص ترتيب المكونات، يمكن أن تسهم فيه الفئات الثلاث من الوظائف، إلاّ أنه في حالة توارد وظيفة دلالية ووظيفية وجهيّة ووظيفة تداولية على نفس

المكون، يأخذ هذا المكون الرتبة التي تخولها له وظيفته التداولية، حيث إن عمل هذه الوظيفة "يحجب" عمل الوظيفتين الأخريين. وقد اقترحنا في كتابات سابقة (المتوكل 1987 مثلاً) أن يُرصَد التنافس بين الوظائف الثلاث في شكل السلمية التالية:

(61) **سلمية تحديد رتبة المكونات**

وظائف تداولية > وظائف وجهيّة > وظائف دلالية.

من الأمثلة التي يتضح فيها ورود السلمية (61) الجمل الثلاث التالية:

(62) أ – أعطى خالد باقة الورد **لهند**

ب – اعدى خالد **هنداً** باقة الورد

ج – **هنداً** أعطى خالد باقة الورد.

يحتل المكون "**هند**" في الجملة الأولى الموقع الذي تقتضيه وظيفته الدلالية (المستقبل) اذ لا وظيفة وجهيّة له ولا وظيفة تداولية ويحتل في الجملة الثانية الموضع الذي تقتضيه وظيفته الوجهيّة (المفعول) التي تحجب عمل الوظيفة الدلالية. أمّا في الجملة الثالثة فإنه يتصدّر الجملة طبقاً لما تخوله له وظيفته التداولية (بؤرة الانتقاء).

في نفس السياق، سياق الدور الذي تقوم به الوظائف في الربط بين البنية التحتية والبنية المكونيّة، يمكن إدراج مجموعة الظواهر التي ترتبط بالفئات الثلاث من الوظائف. في هذا الباب، يقترح ديك (1997 ج2: 365) تلخيص ما يسميه "القيود الوظيفية" في الصيغة التالية:

(63) ع [ح] ظ

"لا تجرى العملية **ع** على الحد **ح** إلاّ إذا كان حاملاً للوظيفة **ظ**"

وبما أن الوظائف فئات، دلالية ووجهيّة وتداولية يقترح ديك تدقيق القيد الوظيفي (63) بإضافة ثلاث سلميات وظيفية يصوغها كالتالي:

(64) أ – **سلمية الوظائف الدلالية**

موضوع 1 > متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان

ب – **سلمية الوظائف الوجهيّة**

فاعل > مفعول > غير الفاعل، غير المفعول

ج - **سلمية الوظائف التداولية**

محوري > غير محوري

بؤري > غير بؤري

ويمكن ورود السلميات الوظيفية (64 أ-ج) في كونها تتحكم في مجموعة من العمليات الصرفية والتركيبية كعملية الإضمار الموصولي، مثلا، التي ثبت أن الحدّ الذي يستقطبها، بالدرجة الأولى (أي الحد الذي يمكن أن يصبح ضميراً موصولاً)، هو الحد الحامل لوظيفة الفاعل أو وظيفة المحور.

1-3-3-4-2- الربط داخل البنية التحتية:

نقصد بالربط الداخلي الربط الذي تضطلع به الوظائف بين عناصر البنية التحتية ذاتها.

ويمكن التمييز، في هذا الباب، بين نوعين من الربط، ربط محلي (أو جزئي) وربط كلّي. ونقصد بالربط المحلي الربط الذي يتم داخل وحدة خطابيّة واحدة وبالربط الكلي الربط الذي يتم بين وحدتين خطابيتين أو وحدات خطابية متعدّدة.

تربط الوظائفُ ربطاً محلّياً برصد العلاقات التي تقوم بين عناصر الوحدة الخطابية وعلى الخصوص بين رأس الوحدة وتوابعه موضوعاته ولواحقه. ويتم الربط، في هذا المجال، أساساً بواسطة الوظائف الدلالية والوظائف الوجهيّة سواء أتعلق الأمر بالمركّب الاسمي أم بالجملة.

أما الربط الكلي، أي الربط بين وحدات خطابية متعددة (وحدات نص)، فتضطلع به الوظائف الدلالية والتداولية. ويهم الربط الكلّي العلاقات التي تخلق "الأنساق" وتضمن استمراره.

1-3-4- قيود التوارد:

يخضع التوارد داخل كلّ مجال لقيود تتمثل في سمات يفرضها رأس المجال على توابعه الموضوعات. وتتخذ هذه السمات طابع القيود لكون خرقها يؤدّي إلى **لَحْن**. مثال ذلك ما يتبيّن من الإطار الحملي (51) حيث إن المحمول "**شرب**" يستوجب أن يتسم موضوعاه المنفذ والمتقبل **بسمتي** "حي" و"سائل" على التوالي،

ويؤدي عدم الاستجابة لهذا القيد إلى تراكيب لاحنة كما يتبين من المقارنة بين الجملة (65 أ) والجمل (65 ب–د):

(65) أ – شرب الطفل لبناً

ب –* شرب الطفل خبزاً

ج –* شرب الكرسي لبناً

د – شرب الكرسي خبزاً

يثير ديك (1997 ج1: 91–94) إشكال طبيعية قيود التوارد (أو قيود الانتقاء). ويمكن إرجاع هذا الإشكال إلى السؤال التالي: هل قيود التوارد سمات لغوية، تندرج في معرفتنا اللغوية الصّرف للغة موضوع الدرس ويتوجّبُ رصدها في البنية اللغوية ذاتها (الإطار الحملي، مثلاً) أم هل هي سمات غير لغوية تنتمي إلى معارفنا العامة عن العالم الخارجي بحيث لا يرد رصدها في البنية اللغوية؟

يُقصي ديك الافتراض **الثاني** ويستدل على صحة الافتراض الأوّل. أمّا نحن فقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1995 و1996)، في شأن هذا الإشكال، أن نميّز الحالتين التاليتين:

(أ) ثمة تراكيب لاحنة يكون مصدر لحنها، دون التباس، خرقاً لسمات لغوية صرف كالتراكيب التي من قبيل (65 ب – د) مثلاً. في هذه الحالة، يكون من الأورد التمثيل للسمات المعنية بالأمر (أي السمات المخروقة) في البنية اللغوية ذاتها كما هو الشأن في الإطار الحملي (51).

(ب) وثمة تراكيب لاحنة يكمن لحنها لا في خرق سمات لغوية بل في مناقضة معارفنا عن العالم الخارجي. مثال ذلك الجملة (66):

(66)* تزوّج الراهب أمس

من البيّن أن توارد مكونات هذه الجملة يُرضي جميع القيود اللغوية الصّرف، خاصة القيْد "**إنسان**" الذي يستوجبه المحمول "**تزوّج**" في حدّه المنفذ كما يتنبأ بذلك إطاره الحملي (67):

(67) ز. و. ج. {تفعّل} في (س ي: <إنسان>) منف

مفاد هذا أن التراكيب التي تستجيب لهذا القيد سلمية لغوياً بإمكان القالب النحوي أن ينتجها (أو يؤولها) دون إشكال.

القيد المخروق، إذن، في التراكيب التي من قبيل (66) ينتمي إلى قالب آخر غير القالب النحوي، ولعله بالتحديد القالب المعرفي. إذا صح هذا الافتراض، يصبح تعامل النحو الوظيفي مع التراكيب التي من قبيل (65 ب–د) والتراكيب التي من قبيل (66) كالتالي:

(1) يُمنَع اشتقاق التراكيب أمثال (65 ب–د) داخل القالب النحوي نفسه ويتم ذلك بواسطة منع إدماج الوحدات المعجمية غير الملائمة (التي لا تستجيب لقيدي "حي" و"سائل").

(2) أمّا التراكيب التي من قبيل (66) فإن التعامل معها، في إطار النحو الوظيفي، يمكن أن يتخذ أحد النهجين التاليين: **أولاّ**، يتم اشتقاق هذه التراكيب بطريقة عادية عبر إوليات القالب النحوي على أن يُترك رصد "غرابتها" للقالب المعرفي؛ **ثانيا**، يمنَع اشتقاقها أصلاً على أساس أن نصوغ قواعد الاشتقاق بحيث يكون دخلُها متضمنا لمعلومات القالب المعرفي كذلك، أي بحيث تكون هذه القواعد "مفتوحة" على القالب المعرفي.

عرضنا في فقرة سابقة من هذا المبحث للمهمة التي تقوم بها الوظائف ورأينا أن دورها الاساسي يكمن في أمرين: رصدها للعلاقات القائمة بين عناصر المجال، رأسه وموضوعاته، وخلقها لا تساق الخطاب وضمان استمراره. فيما يتعلق الآن بقيود التوارد، يتبين من تعريفها وطبيعتها (لغوية/معرفيّة) أن دورها الأساسي هو ضمان التناسب (اللغوي/المعرفي) بين العناصر المتواردة في وحدة خطابية معينة.

بهذا المعنى، يكون دور قيود التوارد لا ضمان اتساق الخطاب فحسب بل كذلك، وعلى الخصوص، ضمان سلامته، إذ بخرقها نحصل على خطاب لاحن إمّا لغويّاً أو معرفيّاً.

1-3-5- الإحالة:

ليس من المألوف أن تُدرّج الإحالة ضمن العلاقات البنيوية إلى جانب الوظائف وقيود التوارد وغيرها. ولعل مردّ ذلك أن الإحالة ليست علاقة داخلية (تقوم بين عناصر البنية نفسها) وإنما هي علاقة تربط البنية بالعالم الخارجي (بتمثيل

ذهني للعالم الخارجي على الأصح). إلاّ أن "خارجيتها" لا تنـــزع عنـــها كونهـــا علاقةً خاصة إذا علمنا أن لهذه العلاقة تأثيراً (صرفيّا وتركيبيّاً) في البنية.

نالت الإحالة حظاً غير قليل من الدراسة في أدبيات النحو الـــوظيفي (ديـــك 1978 و1989 و1997 ج1، بويدح 1990، رايكوف 1992،كايزر 1992، المتوكل 1995 و1996). للإطلاع على المقاربة الوظيفية لظاهرة الإحالة نحيل القارئ علـــى هذه الكتابات ونكتفي في هذا المبحث بالتذكير بأهم ملامح هذه المقاربة وبما هـــو عام تشترك فيه مختلف أقسام الخطاب.

1-3-5-1- تعريف الإحالة:

لنأخذ كتعريف عامّ للإحالة ما ورد في ديك (1997 ج1: 127):

(68) * انطلاقاً من المنظور العام الذي نعتمده للتفاعل اللغوي، نفهم الإحالة هنا على أنها فعل تداولي تعاوني بين متكلم ومخاطب في بنية تواصلية معيّنـــة وفقـــاً للنموذج التالي:

"يحيل المتكلم المخاطب على ذات بواسطة حدّ"

يُستنتج من التعريف (68) أن الإحالة تتسم بسمتين أساسيتين: كونها فعـــلاً تداولياً وكونها عملية تعاونيّة.

(أ) الإحالة في النحو الوظيفي فعل تداولي لأنها ترتبط بموقف تواصلي معـــين أي لأنها ترتبط، بعبارة أدق، بمخزون المخاطب كما يتصـــوره المـــتكلم أثنـــاء التخاطب. دليل ذلك أن الإحالة على ذات ما يمكن أن تتم بواسطة ضمير أو اسم أو مركب اسمي معقّد وفقاً لتقدير المتكلم للإمكانات المتـــوافرة لـــدى المخاطب للتعرف على الذات المعنية بالإحالة:

(69) أ – قابلته أمس.

ب – قابلت **الرجل** أمس.

ج – قابلت الرجل الذي يبحث عن وظيفة أمس.

(ب) والإحالة عملية تعاونية (نسبة لمبدأ التعاون كما يحدّده جرايس 1975) لأنهـــا تستهدف تمكين المخاطب من التعرف على الذات المقصودة ويتم ذلك عـــن طريق إمداد المخاطب بكل المعلومات التي يملكها المتكلم عن الذات المقصودة والتي تمكّن المخاطب من انتقائها من بين مجموعة من الذوات.

من خصائص هذه العملية التعاونية أنها محكومة بقواعد الحوار (جرايس 1975) وعلى الخصوص بقاعدة "الكمّ" التي تقتضي، في هذا الباب، ألاّ تفوق المعلومات التي يُمَدّ بها المخاطبُ المطلوب، أي ما يكفيه للتعرف على الذات المقصودة، وألاّ تكونَ دُونَه. فإذا كانت دُونَه فشلت عملية الإحالة وإذا فاقته عُلم أن المقصود ليس مجرّد الإحالة بل معنى آخر كالاستخفاف بالمخاطب مثلاً.

1-3-5-2- أنماط الإحالة:

يميز ديك (1989، 1997 ج1: 130) بين إحالتين: "إحالة بناء" و"إحالة تعيين".

(أ) يعرف ديك إحالة البناء كالتالي:

(70) **إحالة البناء:**

"يستعمل المتكلم الحد (ح) لتمكين المخاطب من بناء محال عليه للحد (ح) وإدراجه في نموذجه الذهني".

(ب) ويعرف إحالة التعيين على النحو التالي:

(71) **إحالة التعيين:**

"يستعمل المتكلم الحد (ح) لتمكين المخاطب من تعيين محال عليه للحد (ح) متوافر في مخزون المخاطب"

يتضح من المقارنة بين التعريفين (70) و(71) أن الإحالة في الحالة الأولى تتعلق بذات لا يعرفها المخاطب ويُطلب منه أن يبينها بناءً وأن يضيفها إلى مخزونه الذهني، في حين أن المحال عليه في الحالة الثانيّة متوافر في مخزون المخاطب ضمن ذوات أخرى ويطلب منه تعيينه بانتقائه من بين هذه الذوات.

ويتضح كذلك من هذين التعريفين أن ثمة التقاء بين الإحالتين وبين وظيفتي المحور الجديد والمحور المعطى حيث ان إحالة البناء تكون، عادة، إلى ذات تشكّل المحور الجديد في الخطاب في حين أن إحالة التعيين تكون إلى الذات التي تشكل المحور المعطى. ولعل مردّ التلاقي بين الإحالتين ووظيفتي المحور، في الواقع، كامنٌ في مفهومي الجدة وغير الجدة (بالنظر إلى مخزون المخاطب الذهني) أكثر مما هو كامن في هاتين الوظيفتين من حيث هما وظيفتان وهذا ما يمكننا من تعميم هذا التلاقي بحيث يشمل أيضاً وظيفتين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة فيكون المحال عليه إحالة بناء

بؤرة جديد والمحال عليه إحالة تعيين بؤرة مقابلة. ويمكن توضيح التلاقي بين الإحالتين والوظائف التداولية بالشكل التالي:

(72)

إحالة	محور جديد	محور معطى	بؤرة جديد	بؤرة مقابلة
بناء	+	−	+	−
تعيين	−	+	−	+

يقوم تعريف إحالة التعيين (71) على فكرة أن المحال عليه متوافر في مخزون المخاطب. ويمكن أن يندرج المحال عليه في هذه الحالة (ديك 1997 ج1: 131)، في أحد أقسام مخزون المخاَطب التالية: (أ) المعارف العامة و(ب) المعارف السياقية و(ج) المعارف المقامية (الإدراكية). من أمثلة ذلك ما يلي:

(73) أ – فوائد **الشمس** (معارف عامة) لا تُحصى

ب – بلغني أنك اقتنيت كتابا جديداً. هل بإمكانك أن تعيرنيه (معارف سياقية)؟

ج – ناولني **الكتاب الذي فوق المكتب** (معارف مقامية).

كما يمكن أن يُستدلّ على المحال عليه انطلاقاً من أحد الأنماط المعرفية الثلاثة كما هو شأن ما يحيل عليه المركب الاسمي "**المفتاح**" في الجملة (74) المستنبط مما يحيل عليه المركب الاسمي "**الباب**":

(74) وددت فتحَ **الباب** لكن لم يكن لدي **مفتاح** (ديك 1997 ج1: 131).

إذا اعتمدنا هذا التقسيم لمخزون المخاطب أمكن أن نميّز بين أربعة أنماط من إحالة التعيين هي: الإحالة المعرفية والإحالة السياقية والإحالة المقامية والإحالة الاستدلاليّة. بذلك يصبح تنميط الإحالات كما يوضحه الرسم التالي:

(75)

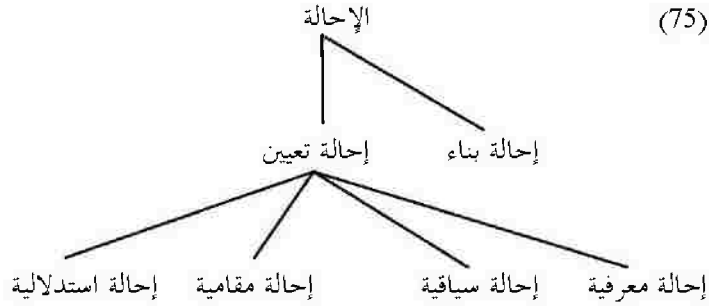

فيما يخص الإحالة السياقية، يجدر أن نشير إلى أنها الإحالة التي دُرج على تسميتها "**الإحالة العائدية**" أو "**الربط**" أو "**التحاول**". في هذا النمط الإحالي، تقوم علاقة "عائديّة" بين "عائد" (ضمير أو غيره) و"معود عليه" أو "مقدّم" كما هو شأن العلاقة الرابطة بين ضمير الغائب في "تعيرنيه" والمركب الاسمي "كتاباً جديداً في الجملة (73 ب).

1-3-5-3- طبيعة المحال عليه:

يقول ديك (1997 ج1: 129) عن "العالم" الذي تحيل عليه (أو داخله) العبارات اللغوية إنه "ليس "عالم الواقع" وإنما هو عالم ذهني، تمثيل ذهني أو "نموذجي".

ويسوق ديك ثلاث ملاحظات تدعم أن ما تحيل عليه العبارات اللغوية نموذج ذهني هي:

(أ) يمكن أن نحيل، بواسطة عبارات لغوية، على أشياء أو وقائع لا وجود لها في الواقع، أشياء أو وقائع من نسج الخيال لكنها تشكّل تمثيلات ذهنية لدى المتخاطبين، مثال ذلك ما يرد في الخرافات والأساطير.

(ب) لا تتسنى الإحالة على بعض الذوات الموجودة في عالم الواقع إلاّ إذا توافر في مخزون المخاطب صور ذهنية لهذه الذوات. فإذا أراد المتكلم أن يحيل على "المنارة" (منارة مراكش) مثلاً، استوجب ذلك أن تكون لدى المخاطب صورة ذهنية (أو تمثل ذهني) لهذا الأثر. مفاد هذا أن ما تحيل عليه العبارات اللغوية في الواقع ذاته ليس هذا الواقع بل تصورات المتخاطبين له، أي الصور الذهنية التي يختزنها له المتخاطبان.

(ج) يمكن للمتخاطبين أن يحيلا على ذوات "واقعية" دون أن تكون هذه الذوات خاضعة للإدراك المباشر أثناء عملية التخاطب. معنى هذا، أيضاً، أن ما يتيح الإحالة هي الصّور الذهنية للموجودات لا الموجودات نفسها.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الملاحظات الثلاث ملاحظة رابعة تدعم نفس الأطروحة، أطروحة "ذهنية" المحال عليه:

(د) يلاحظ أن العبارات المتقابلة في لغات مختلفة لا تحمل نفس المفهوم وإن دلّت كلها على نفس الذات أو الواقعة. مثال ذلك الفرق بين كلمة "**حامل**" في

اللغة العربية ومقابلتها الفرنسية "enceinte" اللتين تحملان معنيين مختلفين، الحمل من جهة وعدم التمنطق من جهة أخرى، وإن دلّنا على نفس الواقع (مرحلة ما قبل الوضع). ما يُستنتَج من هذه الملاحظة هو أن ما تحيل عليه عبارات اللغات الطبيعية الصورُ الذهنية التي يكوّنها المتكلمون بها عن عالم الواقع لا عالم الواقع نفسه.

ممّا تجدر الإشارة إليه في باب طبيعة المحال عليه الذهنية أن بعض الباحثين يرون أن الوظيفة الإحالية أو المرجعيّة (بالمعنى الذي يعطيه ياكوبسون (1966) لهذا المفهوم) تكاد تنعدم في بعض أنماط الخطاب، كالخطاب الشّعري، مثلاً. لاّ أن هذا الرأي لا يمكن أن يقوم إلاّ في المنظور التقليدي للإحالة، أي العملية الرابطة بين اللغة والواقع كما سنرى في مبحث لاحق.

1-3-5-4- أنماط المحال عليه:

درجَ المهتمون بقضايا الإحالة، بما فيهم المشتغلون في إطار نظرية النحو الوظيفي، على قصر هذه العملية على **الحدود** باعتبارها عبارات تحيل على ذوات إمّا "جديدة" (إحالة بناء) أو "معطاة" (إحالة تعيين). حسب هذا المنظور، تكون العبارات المحلية في الجملة (76)، مثلاً، هي العبارات "**سعاد**" و"**هند**" و"**سواراً**" التي تحيل (إحالة تعيين وإحالة بناء على التوالي) على الذوات المشاركة (كمنفذ ومستقبل ومتقبّل) في واقعة "الإهداء":

(76) أهدت سعاد هنداً سواراً

في إطار هذا التصوّر للإحالة لم تكن تُعدّ المحمولاتُ والمحمول والقضايا والجمل عبارات محيلة وإنما كانت تعدّ عبارات دورها أن "**تحمل**" خاصية أو علاقة على ذات تمت الإحالة عليها. ففي الجملة (76)، مثلاً، لا يُعدّ الفعل "**أهدى**" عبارة محيلة وإنما يُفهم على أنه دال على علاقة معينة يتم "حملها" على الذوات المحال عليها بالحدود الثلاثة "**سعاد**" و"**هند**" و"**سوار**".

إلاّ أنه من الممكن أن يُوسّع مفهوم المحال عليه (ومفهوم الإحالة بالتالي) ليشمل ما تحيل عليه العبارات غير الحدود. في هذا الاتجاه، يقترح ديك (1997 ج1: 136-137) تبني تصنيف لاينز (1977) الذي يميّز بين درجات ثلاث من المحالات عليها، مضيفاً درجتين اثنتين فيكون الحاصل تصنيفاً تضمن خمس وحدات

إحالية هي: (أ) الخاصية/العلاقة و(ب) الذات و(ج) الواقعة و(د) الفحوى القضوي و(ه) الفعل اللغوي. وتطابق هذه الوحدات الإحاليّة المحمولَ والحدّ والحملَ والقضية ولانجاز على التوالي كما يوضح ذلك الرسمُ التالي:

(77)

درجة المحال عليه	نمط المحال عليه	العبارة المحيلة	المتغيّر
0	خاصية/علاقة	محمول	ح
1	ذات	حد	س
2	واقعة	حمل	و
3	فحوى قضوي	قضية	س
4	فعل لغوي	إنجاز	و

في نفس الإطار، إطار توسيع مفهومي المحال عليه والإحالة، نرى أنه من الممكن ومن الوارد أن تضاف وحدة إحالية تشكّل محط إحالة نصّ بكامله.

1-3-5-5- دور الإحالة:

تقدّم أن للخطاب نموذجا ذهنيّا يشكّل مرجعيّته سواء أكان لهذا النموذج الذهني علاقة بعالم الواقع أم لا وسواء أقويت هذه العلاقة أم ضعفت كما تقدم أن روافد هذا النموذج الذهني أربعة روافد:

(أ) المعارف العامة و(ب) المعارف المقامية و(ج) المعارف السياقية و(د) المعارف المستقاة عن طريق الاستدلال من إحدى فئات المعارف الثلاث.

هذا المخزون الذهني هو الذي يشكّل محط الإحالة بنمطيها إحالة البناء وإحالة التعيين.

الآن يمكن أن نتساءل عن دور الإحالة بوجه عام وعن ضرورة أن يكون للخطاب نموذج ذهني يحيل داخله.

يمكن أن نلخص الدور الذي تقوم به الإحالة في عملية التخاطب في ما يلي:

(أ) تُسهم الإحالة، مع العناصر الأخرى كما رأينا (الوظائف، قيود التوارد)، في خلق اتساق الخطاب وضمان استمراره ويتم ذلك بربط الخطاب بنموذج ذهني واحد متماسك من بداية الخطاب إلى نهايته.

بهذا الاعتبار، يمكن القول إن اتساق الخطاب اتساقان: اتساق "داخلي" تتضافر في خلقه وضمان استمراره العلاقات القائمة بين عناصر بنية الخطاب نفسها (أي الوظائف وقيود التوارد وغيرها) واتساق يمكن أن نعدّه، مجازاً، "خارجيّا" يحصل بالإحالة، أي يربط الخطاب بالعالم الذهني الذي يواكبه ويشكل مرجعيّته (أيّا كانت طبيعة هذا العالم الذهني). هذان الضربان من الاتساق ضروريّان كلاهما لضمان اتساق الخطاب بوجه عام إذ يشترط أن يحصلا معاً لقيام خطاب متسق.

(ب) إضافةً إلى دورها في خلق اتساق الخطاب والحفاظ على استمراره، تُسهم الإحالة في ضمان عملية التواصل ذاتها. فمن شروط التواصل "الناجح" أن يكون المتخاطبان متفقين صراحةً (في التخاطب المباشر) أو ضمنا (في التخاطب غير المباشر) على مجال واحد للخطاب. وتتبيّن أهمية الإحالة في ضمان التواصل حين يختل هذا الشرط ونكون أمام خطاب مرجعيّة المتكلّم فيه غير مرجعيّة المخاطب.

أهم ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا المبحث أن للخطاب في اللغات الطبيعية بنية عامة قوامها مكونات وعلاقات. أمّا المكونات فمستويات، مستوى تمثيلي ومستوى علاقي، يتضمنان طبقات تتكوّن كل طبقة منها من نواة وهامشين، هامش نحوي (مخصّص) وهامش معجمي (لواحق). وأمّا العلاقات فهي خمس فئات: علاقات تربط بين الطبقات وعلاقات تكامل بين المخصّصات واللواحق داخل الطبقة الواحدة ووظائف وقيود توارد وعلاقات إحالية تسهمُ كلها في خلق خطاب متّسق تتناسق مكوناته بعضها مع بعض وتتناسق بنيته ككل مع العالم الذهني الذي يشكّل مرجعيّته.

إذا اعتمدنا افتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب (من الجملة إلى النص)، توجّبَ أن نجيب على الأسئلة التالية:

(1) هل تتحقق هذه البنية، كما حدّدناها في هذا المبحث، في كل أقسام الخطاب، الجملة البسيطة والمركّب الاسمي والجملة المعقدة والنص؟

(2) ما الذي يظل ثابتاً في تحقق هذه البنية في مختلف أقسام الخطاب وما الذي يتغير وما هي عوامل التغيّر؟

(3) بما أن المركب الاسمي يتحيّز في الجملة في النص، فما هي العلاقات التي تربط "المتحيّز فيه" بالمتحيز وما هي القيود التي يفرضها الأوّل على الثاني؟

(4) ما مصير التماثل البنيوي حين ننتقل من بنية الخطاب التحتية إلى بنيته السطحيّة؟ بتعبير آخر هل يظل التماثل البنيوي المفترض في البنية التحتيّة وارداً حين تنقل هذه البنية إلى بنية سطحية؟

2- التماثل البنيوي من الجملة إلى النص:

موضوع هذا المبحث استكشاف مدى تحقق البنية العامة كما حدّدت معالمها الأساسية في مختلف أقسام الخطاب، مركباً اسمياً وجملةً ونصّاً.

2-1- افتراض التماثل البنيوي:

سبق أن بيّنا، في الفصل السابق، أن اللسانيين الوظيفيين مختلفون اختلافاً بيّناً فيما يخص مقاربة الخطاب الذي يفوق الجملة، أي مقاربة ما اصطلحنا على تسميته هنا "النص". ويكمن هذا الاختلاف بالتحديد، في طبيعة نحو النص وعلاقته بنحو الجملة. ويمكن صياغة الإشكال مصدر هذا الخلاف في السؤال التالي: هل بنية النص هي نفس بنية الجملة أم هل هي بنية مختلفة؟ ويُترجَم هذا السؤال إلى السؤال المنهجي التالي: هي يمكن توسيعُ نحو الجملة، أي الجهاز الواصف المعتمد حاليا في النحو الوظيفي، بحيث يشمل النّص كذلك أم هل يتوجّب بناء نحو آخر (أو على الأقل قالباً آخر) يفي برصد ووصف خصائص الخطاب الذي يجاوز الجملة؟

وسبق أن أشرنا، بنفس المناسبة، إلى إن هذا الإشكال كان وراء بروز اتجاهين داخل نظرية النحو الوظيفي: يتبنى الاتجاه الأول ما يمكن أن نصطلح على تسميته "**افتراض التباين**" القائم على فكرة أن للخطاب المجاوز للجملة (أي النصّ) خصائص تُباين خصائص الجملة وأنه من المتوجّب، بالتالي، إفرادُ قالب مستقل (قالب نصي) لرصد خصائص هذا الخطاب. وأشرنا كذلك إلى أن حجاج متزعمي هذا الاتجاه (كرون 1997 على الخصوص) يقوم بالأساس على عدم التطابق بين الفعل اللغوي بوصفه أعلى طبقات الجملة (= الطبقة الأعلى من المستوى العلاقي

في البنيتين (13) و(14) والفعل النصّي بوصفه أدنى طبقات النص والذي يمكن أن يصادق الجملة كما يمكن أن يتمثل في وحدات تعلو الجملة أو تسقُلها.

يَستدعي هذا الطرح لعلاقة الجملة بالنص، في رأينا، ملاحظتين أساسيتين اثنتين:

(أ) يترتب، في نظرنا، طرح التباين عن تصور معين لبنية النص، تصور النموذج السويسري الذي يقسُم النصّ إلى خمس وحدات (ثلاث وحدات على الأخص) تقوم بنها علاقة سلميّة. ما يتسم به هذا التصوّر خاصيتان: **أولا**، ينطبق التقسيم الخماسي المقترح، خاصة، على نمط واحد من أنماط النصوص وهو "المحادثة" سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة. ولا ينطبق هذا التقسيم الخماسي هذا معايير محورية صرف (معايير تتعلق بفحوى النص وموضوعه الصورية المعروفة (كالجملة مثلاً) إلا من باب الصدفة المحضة. لذلك يلاحظ أصحاب هذا التصور لبنية الخطاب أن الوحدة الدنيا من التقسيم الخماسي (أي "الفعل النصّي") لا تطابق الجملة ويستنتجون من ذلك أن على النص أن يُتناول في قالب مستقل غير القالب الذي يُعنى بالجملة.

ما يمكن استخلاصه من هاتين الملاحظتين هو أن التباين بين بنية الجملة وبنية النص لا يكمُن في طبيعة هاتين البنيتين في حد ذاتهما وإنما هو وليد طبيعة التصور الذي يثوي خلفَ تقسيم النص إلى وحدات. التباين بين البنيتين ناتج، إذن، عن قصر التقسيم على نمط نصي واحد، من جهة، وبناء هذا التقسيم على معايير تتسم بسمتين: سمة الأحادية إذ إنها تتعلق بفحوى النص فقط، وسمة النسبيّة بكونها واردة بالنظر إلى بنية نمط نصي واحد، نمط المحادثة. مُفاد هذا أن افتراض التباين هذا غير مُلزِم أنه لا مانع يمنع نظرياً على الأقل – من اقتراح الافتراض المناقض، افتراضِ التماثل بين بنيتي الجملة والنص.

(ب) فيما يخص القالب النصّي في هذا التصور، يلاحظ أن ثمة لبساً يكتنف المفهوم الذي يحيل عليه المصطلح "Discourse Module". يُستعمل هذا المصطلح تارة للدلالة على القالب الذي يُنتظر منه أن يضطلع بوصف ما نسميه نحن، هنا، "نصّا" أي ما يفوق الجملة (كرون 1997) فيكون بذلك مقابلاً لمصطلح "Sentence module". ويستعمل تارة أخرى في معرض الحديث ع القالب

الذي يجب أن يتكفّل بالخصائص التداولية للخطاب أيّاً كان حجم الخطاب (بلكستاين 1998 وفيت 1998). في هذا الإطار تقترح بلكستاين أن تُرصدَ الوظائف التداولية (المحور والبؤرة) في قالب تداولي ويرى فيت أن مجال رصد القوة الإنجازية هو القالب التداولي. رفعاً لهذا الالتباس، نقترح أن نحتفظ بمصطلح "القالب التداولي" للدلالة على القالب الذي يتكفّل بالخصائص التداولية للخطاب سواء أكان الخطاب جملة أم نصّاً. هذا الاقتراح بندرج، طبعاً، في إطار تبني افتراض التماثل البنيوي الذي يقضي بعدم إفراد قالب مستقل للنص في مقابل قالب الجملة.

فيما يخصنا نرى (المتوكل 1998 و(قيد الإنجاز)) أن أورد الافتراضين بالنسبة للغة العربيّة وغيرها من اللغات، هو افتراض التماثل البنيوي. ويقوم هذا الافتراض، كما سبق أن بيّنا، على الفكرتين المرتبطتين التاليتين:

(أ) للخطاب في اللغات الطبيعية بنية عامة تتوزع عناصرها في مستويين، مستوى علاقي مستوى تمثيلي، يتضمنان عدداً معيّناً من الطبقات وتقوم بين هذه العناصر مجموعة من العلاقات الوظيفية والإحالية وغيرها التي تقوم بدورين أساسين، ربط العناصر بعضها ببعض من جهة وربط البنية ككل بالعالم الذهني الذي يحيل داخله من جهة أخرى. نموذج هذه البنية العامة هو التمثيل (13) الآنف إيراده.

ونفترض أن هذه البنية العامة تتحقق في مختلف أقسام الخطاب إلا أن تحققها، كما بيّنا آنفاً، قد يختلف من قسم إلى قسم ومن نمط إلى نمط. لذلك نقترح أن يُميّز بين البنية العامة (13) من حيث هي بنية مجرّدة وبين مختلف تحققاتها في مختلف أقسام الخطاب وأنماطه حيث تتكيّف تلك البنية العامةُ وخصائص كل قسم وكل نمط. سنعود إلى إشكال الثابت والمتغير في تحقق البنية (13) في مبحث لاحق.

(ب) بما أن لمختلف أقسام الخطاب، من الجملة إلى النص، بنية عامة واحدة، يُصبح من الممكن رصد خصائص هذه الأقسام جميعها بما فيها النص باعتباره وحدة خطابية (فوق الجملة) بنفس الإواليات أي داخل نحو واحد (أو قالب واحد). بتعبير آخر، إذا صحّ أن لأطروحة التماثل البنيوي بين الجملة والنص قدراً معقولاً من المرود، نصبح في غنى عن إفراد نحوٍ أو قالبٍ قائم الذات للنص يحالف نحو أو قالب الجملة.

2-2- البنية النموذجُ والجملة:

البنية (13) ناتجة، في الواقع، عن عملية تجريد لبنية الجملة البسيطة في تصوّر آخر تطورات نظرية النحو الوظيفي. وقد حاول الباحثون الوظيفيون نقل هذه البنية إلى المركب الاسمي (رايكون 1992، المتوكل 1996) ثم إلى النص (ديك 197، المتوكل 1998). موضوع هذا المبحث هو استكشاف مدى تحقق البنية النموذجية (13) وكيفية تحققها في الجملة البسيطة والمركب الاسمي والجملة المعقدة ثم النص.

2-2-1- الجملة البسيطة:

2-2-1-1- تعريف:

اجتهد اللغويون، قدماء ومحدثين، في تحديد الجملة البسيطة لكنهم لم يتوصلوا إلى تعريف قار لهذا المفهوم. ما يمكن فعله، إذن، هو تحديد الجملة البسيطة، شأنها في ذلك شأن المفاهيم جميعها، داخل إطار نظري معين، أي داخل نسق من المفاهيم يتحدّد بعضها في مقابل البعض، دون أن تنتظر أن يأخذ هذا المفهوم نفس التعريف في مختلف الأطر النظرية. على هذا الأساس، يمكن القول إن الجملة البسيطة في النحو الوظيفي يمكن حدّها بسمتين اثنتين هما:

(أ) لا تتضمن الجملة البسيطة أكثر من حمل واحد في مقابل الجملة المركّبة التي تتضمن حملين فأكثر،

(ب) محمول الجملة البسيطة محمول أصل (محمول غير مشتق) في مقابل الجملة المشتقة.

إذا اعتمدنا المعيارين (أ) و(ب) عُدّت الجملة (78) من الجمل البسيطة، (78) بصراحة، فعلاً قد صفع خالد بكراً صفعتين البارحة في الشارع.

2-2-1-2- المكونات:

مرّ بنا البنية النموذج (13) تتألف من مستويين اثنين، مستوى تمثيلي ومستوى يتضمنان عدداً معيّناً من الطبقات، طبقتين في المستوى العلاقي هما طبقة الإنجاز وطبقة الوجه، وثلاث طبقات في المستوى التمثيلي، طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير. ما يهمّنا، هنا، هو كيفية تحقق هذه المكونات في الجمل البسيطة التي من قبيل (78).

2-2-1-2-1- المستويات:

يُشكّل المستوى التمثيلي، حين يتعلق الأمر بالجملة، محطّ رصد الواقعة والمشاركين فيها، سواء أكانوا مشاركين أساسيّين أم مشاركين ثانويين.

وترصد الواقعة بواسطة محمول (فعل أو اسم أو صفة أو ظرف) وعدد معين من الحدود تنقسم إلى حدود موضوعات دورها الإحالة على الذوات المشاركة الأساسية وحدود لواحق تؤشر إلى الذوات المشاركة الثانوية.

أمّا المستوى العلاقي فإنه يرصد: (أ) العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب و(ب) العلاقة القائمة بين المتكلم وفحوى خطابه. بتعبير أدق، يرصد المستوى العلاقي القوة الإنجازية التي تواكب الجملة من جهة والوَجه الذي يأخذه الخطاب من جهة ثانية.

إذا اقتصرنا على المستوى العلاقي والتمثيلي أمكننا التمثيل لبنية الجملة العامة كما يلي: (78)

(79) بصراحة، فعلاً، [قد صفع خالد بكراً صفعتين البارحة في الشارع]

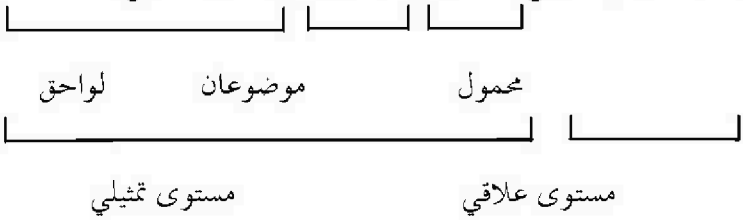

2-2-1-2-2- الطبقات:

الطبقات، في البنية العامة، خمس طبقات، ثلاث طبقات في المستوى التمثيلي وطبقات في المستوى العلاقي. وتتحقق هذه الطبقات الخمس في بنية الجملة على الشكل التالي:

(أ) تتوزعّ المستوى التمثيليّ ثلاثُ طبقات، طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير، كما يتضح من التمثيل الجزئي التالي للجملة (78):

(80) [3π و:[2π ر:[1π ك:[ح ي ص ف. ع. {فَعَـل} ف (س1:خالد) منف (س2: بكر) متق]] (ن2 ص1: صفعة) حد] (ص2. بارحة) زم (ص3: شارع) مك].

يتبين من التمثيل (80) أن كل بنية من البنيات الثلاث تتكون من مخصّص ولاحق بتقاسمان الدلالة على سمات الطبقة كما يلي:

(1) يُؤشر مخصّص الطبقة الوصفية 1Π لفئة من السمات الجهية هي السمات "المرحلية" التي ترصد المراحل الداخلية لتتحقق الواقعة الدال عليها المحمول، كسمتين الثنائية "تام/غير تام" وسمتي "التدرج" و"الاسترسال".

ويمكن أن ترصد نفس السمات الجهيّة لواحقُ من قبيل اللواحق الواردة في الجملتين التاليتين:

(81) أ – أقلع خالد عن التدخين **تدريجيّاً**

ب – غاب خالد **طويلاً** عن البلد

(2) يؤشر مخصّص الطبقة التسويرية 2Π إلى السمات السورية التي يمكن أن تكون سمات كمّية أو سمات عددية كالسمات "متكرّر" و"معتاد" و"متجدد". هذه السمات السورية يمكن أيضاً أن تتحقق في لواحق:

(82) أ – زارني خالد **مراراً** في بيتي

ب – يسافر خالد **كثيراً** إلى مصر

ج – زار خالد هنداً **مرة أخرى**

د – تستقبلني هند **دائماً** بابتسامة مشرقة.

ومن اللواحق السورية في اللغة العربية، المفعول المطلق الدال على العدد كما هو شأن اللاحق "**صفعتين**" في الجملة (80).

(3) أمّا المخصّص 3Π فإنه يؤشر للسّمات التأطيرية. وتقاسمه في الدلالة على هذه السمات لواحقُ الزمن والمكان والوَجه (الموضوعي) والإثبات/النفي والعلة والغاية وغيرها.

وتتحقق هذه السمات، كما هو معلوم، إما صرفياً[1] (صيغة المحمول ذاته، أفعال مساعدة، أدوات) أو معجميّاً (في شكل لواحق ظرفية).

يمكن الآن أن ندقق التمثيل الجزئي (80) للجملة (78) ليصبح كالتالي: (83) [ثب مض وي:[Φ ري: [تا ك ي: ي.ص.ف.ع.{فَعَل} ف (س1: خالد) منف (س2: بكر) متق]](ن2 ص1: صفعة) حد](ص2: بارحة) زم (ص3: شارع) مك].

(3) للمزيد من التفصيل عن قواعد صياغة المحمول، انظر المتوكل 1996).

حيث: ثب= اثبات؛ مض: مُضي؛ تا = تام

(ب) تشكّل طبقتا المستوى العلاقي محَلّ رصد العلاقات القائمة بين المتكلم والمخاطب والعلاقة التي تربط المتكلم بفحوى الخطاب. ويمكن تلخيص ما تتضمنه هاتان الطبقتان حين يتعلق الأمر بالجملة كالتالي:

(1) يقسّم ديك (1997 ج1: 296) السمات الوجهية التي تنتمي إلى هذه الطبقة، أي السمات الوجهيّة القضويّة، إلى فئتين من السمات: "السمات الوجهيّة الذاتية" و"السمات الوَجهية المرجعيّة". ويُدرج في الفئة الأولى نوعين من السمات: "السمات المعرفيّة و"السمات الإرادية" وفي الفئة الثانية ثلاثة أنواع: "السمات التجريبية" و"السمات الاستدلالية" و"السمات السماعيّة". ويعرّف هذه الأصناف من الوجوه القضوية كالتالي:

(84) **الوجوه القضوية:**

(أ) الذاتية:

(1) **المعرفية**: "يعتقد المتكلم أن القضية **س ي** مؤكدة/ممكنة محتملة.

(2) **الإرادية**: يأمل المتكلم أن تتحقق القضية **س ي**.

(ب) المرجعية:

(1) **التجريبية**: يخلص المتكلم إلى أن القضية س ي صادقة بحكم تجربته الشخصية.

(2) **الاستدلالية**: يستدل المتكلم، بناءاً على حجج متوافرة لديه على أن القضية **س ي** صادقة.

(3) **سماعية**: يُشير المتكلم إلى أن مصدر علمه بالقضية **س ي** شخص آخر".

وقد بيّنا في مكان آخر (المتوكل (قيد الطبع) أن قائمة السمات الوجهيّة الذاتية قائمة مفتوحة بحيث يمكن إغناؤها بسمات ذاتية أخرى. في هذا الباب، اقترحنا أن نضيف إلى السمات الذاتية المعرفية والإدارية السمات والتعجبيّة" على أساس أن التعجب، بخلاف ما يذهب إليه ديك (1989 و1997)، ليس قوة إنجازية وإنما هو وجه قضوي ذاتي وهي الأطروحة التي دافعنا عنها واستدللنا على صحتها في كتابات سابقة (المتوكل 1995 و1996).

على أساس هذا الاقتراح، يصبح التصنيف بالنسبة إلى السمات الوجهية الذاتية كالتالي:

(85) **الوجوه القضوية**

(أ) **الذاتية:**

(1) **المعرفية:** (انظر (84))

(2) **الإرادية:** (انظر (84))

(3) **التعجبية:** يعُدّ المتكلمُ ما تحيل "عليه القضية **س ي** مغايراً للمألوف".

(ب) المرجعية (انظر (84))

ويمكن أن نقترح، في نفس الاتجاه، أن تُدرج السماتُ التعجبيّة والسمات الإرادية في فئة واحدة تشمل إلى جانب هذه السمات، كل ما يتعلق بمواقف المتكلم الانفعالية تجاه واقعة ما (حزن، فرح، رعب...)

ويمكن تسمية هذه الفئة العامة من السمات "السمات الانفعالية"، مثلاً، على أساس أن تُفرّع هذه الفئة إلى سمات إرادية وتعجبية وغيرها.

إذا أخذنا بهذا الاقتراح، أصبح تصنيف الوجوه القضوية الذاتية هو التصنيف (86):

(86) **الوجوه القضوية**

(أ) **الذاتية**

(1) **المعرفية:** (انظر (84))

(2) **الانفعالية:**

(1) **الإرادية**/(انظر (84))

(2) **التعجبية:** (انظر (85))

(3)...:...

(ب) المرجعية: (انظر (84))

وكان التبويب العام للوجوه القضوية ما هو موضح في الرسم التالي:

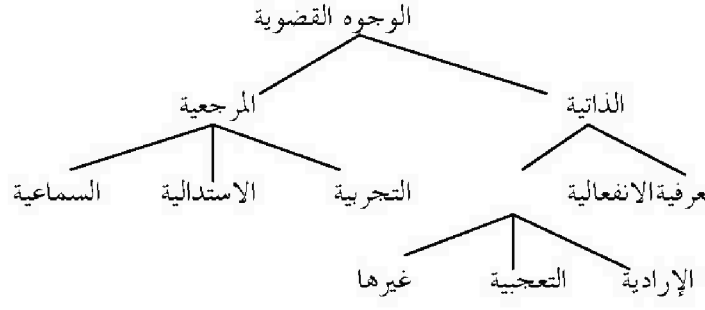

تتحقق السمات الوجهية القضوية صرفيّاً أو تركيبيّاً أو تنغيميّاً. ويتم التحقق الصّرفي لهذه السمات بواسطة صيغة المحمول ذاته كما هو شأن المحمولات التعجبية:

(88) أ – ما أجمل عيون هندا!

ب – أعظم بخالدٍ حين يخطب في الناس!

أو بواسطة أدوات مخصوصة كالأداتين "**ليت**" و"**لعل**" الدّالتين على سمات إرادية والأداة "**إنّ**" التي تؤشر للسمة المعرفية "**مؤكّد**":

(89) أ – **ليت** الشباب يعود!

ب – **لعل** هندا تزورنا اليوم!

(90) **إنّ** بكراً في البيت.

وقد تتحقق هذه السمات بواسطة وسائل تركيبية، كالرتبة، كما يحصل في بعض دوارج العربية كالعربية المغربية حيث يُتعجّب بتقديم المكون المتعجّب منه:

(91) عشا كلينا (بنبر "عشا")

أمّا التنغيم فيمكن أن ينضاف إلى وسيلة صرفية أو وسيلة تركيبية للتأشير لنفس السمة ((88 أ – ب) و(89 أ – ب) مثلاً) كما يمكن أن يضطلع وحده بالدلالة على نفس السمة:

(92) كلينا عشا (بنبر "عشا")

في حالة تحقق السمات الوَجهية القضوية صرفيّاً أو تركيبياً أو تنغيمياً، يُمثّل لهذه السمات في بنية الجملة، على أساس أنها قيمٌ للمخصّص 4Π.

وتتحقق السمات الوَجهية المعنية بالأمر معجميّاً بواسطة لواحق قضوية كاللواحق الواردة في الجمل التالية:

(93) أ – **حقاً**، خالد نعم الصديق.

ب – **عجباً**، رسبت هند في الامتحان لرابع مرة.

ج – **حسب تجربتي**، لا تتحقق الأماني إلا بالعمل.

ملحوظة: بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1993 و1996 و1998) أن التراكيب التي من قبيل (94 أ – ج) و(95 أ – ج):

(94) أ – أظن أن خالداً في الدار

ب – أتمنى أن ينجح خالد

ج – أعجب من أن يهاجمني خالد

(95) أ – من المحتمل أن يكون خالد في الدار

ب – من العجب أن يهاجمني خالد

ج – يبدو أن خالداً سينجح في مهمته

ليست جملاً مركّبة تتألف من جملة رئيسيّة وجملة مُدْمجة رغم ما توحي به بنيتها الصرفية – التركيبية السطحيّة. وكان رأينا أن هذه التراكيب جملٌ بسيطة (تتضمن حملاً واحداً) على اعتبار أن العبارات التي تتصدرها ليست محمولات حقيقية وإنما هي أفعال أو صفات دورها التأشير إلى وجه قضوي. على هذا الأساس اقترحنا أن يمثل لهذه الفئة من العبارات في مستوى المخصص القضوي 3Π. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل لا يقوم بالنسبة إلى التراكيب التي من قبيل (94 أ–ج) إلا إذا توافر في الأفعال التي تتصدرها شرطان: (أ) كونها منسوبة إلى المتكلم و(ب) كونها متصرفة في الزمن الحاضر. أمّا إذا اختل هذان الشرطان أو أحدهما فإننا نكون إذّاك أمام جمل مركبة عادية كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(96) أ – ظننْت أن خالداً في الدار

ب – يَظن بكرٌ أن خالداً في الدار.

لنعُد إلى الجملة (78) ولنتمّم التمثيل لبنيتها الجزئية بإضافة الطبقة الوَجهية:

(97) [كد س ي: [ثب مض وي: [Φ ري: [تاك: [ح ي صف. ع {فعَلْ} ف (س1: خالد) منف (س2: بكر) متق]](ن2 ص1: صفعة) حد](ص2: بارحة) زم (ص3: شارع) مك](ص4: فعلاً)].

يتضح من التمثيل (97) أن الطبقة الوَجهيّة في الجملة (78) تتضمن لاحقاً وجهيّا ("**فعلاً**") ومخصّصاً وَجهيّا ("**كد**" = مؤكّد) يتحقق سطحاً بواسطة الصّرفة "**قد**".

(2) الطبقة الثانية من المستوى العلاقي والتي تعلو سلميّاً الطبقة الوَجهية هي طبقة الإنجاز. وتتكون هذه الطبقة، كباقي الطبقات، بالإضافة إلى نواة (القضية التي تتضمن بدورها حملاً)، من مخصّص ولاحق انجازيين يؤشران للقوة الإنجازية التي تواكب الجملة.

مرّ التأشير للقوة الإنجازية، في نظرية النحو الوظيفي، بأربع مراحل يمكن العرض لها بإيجاز كما يلي:

1- في المرحلة الأولى، اقترحنا (المتوكل 1986 و1988)، في إطار مناقشة يونك (1981)، أن يؤشّر للقوة الإنجازية بواسطة ما أسميناه آنذاك "مخصّص الحمل" وفقاً للبنية العامة التالية:

(98) [قو [حمل]]

حيث قو= قوة إنجازية.

ويقوم هذا الاقتراح على فكرة أن المخصّص المعني بالأمر يمكن أن يؤشر بواسطته للقوة الإنجازية الحرفية فيكون بذلك مخصّصاً بسيطاً للقوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة معاً فيكون آنذاك مخصّصاً مركّباً.

أمّا بالنسبة للجملة التي تتضمن فعلاً انجازيا من زمرة "**قال/سأل/أمر/وعدَ**..." فلا حاجة للمخصّص إذ إن المؤشر للقوة الإنجازية في دراسة لاحقة (المتوكل 1993 و1998) حيث بيّنا أن العبارات الإنجازية التي تتصدّر الجمل التي من قبيل (99):

(99) أسألك هل زرت أخاك كالعادة؟

تحل، في البنية التحتية، محلّ المخصّص الإنجازي شأنها في ذلك شأن العبارات الوَجهية الواردة في جمل من قبيل (94 أ-ج) التي اقترحنا، كما مرّ بنا، التمثيل لها في مستوى المخصّص القضوي.

2- اعتمد ديك (ديك 1989 و1997) هذا الاقتراح، من حيث جوهرُه، وأعاد صياغته كالتالي:

- يُميّز بين قوتين إنجازيتين اثنتين: قوة إنجازية "**أصل**" وقوة إنجازية "**مشتقة**" (أو "فرعية"). وتقابل هذه الثنائية ثنائية القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة دون فرق يذكر.
- يؤشر للقوة الإنجازية الحرفية بواسطة مخصّص الإنجاز، أي مخصّص الطبقة العليا في الجملة (الطبقة الإنجازية من المستوى العلاقي). ويحصر ديك القوى الإنجازية الحرفية في أربع هي "الخبر" و"الاستفهام" و"الأمر" و"التعجب".

تُعدّ القوة الإنجازية المشتقة ناتجة عن عملية "نقل إنجازي" تحيل الاستفهام إلى خبر أو الخبر إلى استفهام أو الاستفهام إلى أمر أو إلى تعجب... ويميز ديك بين

ثلاثة أصناف من النقل الإنجازي: النقل المعجمي الذي يتم بواسطة فعل إنجازي "صريح" كما هو الشأن في الجملة (99)، مثلاً، والنقل النحوي الذي يستعمل وسائل صرفية أو تركيبية أو تنغيمية و"النقل التداولي" الذي يحدّده السياق وحده. من أمثلة النقل الإنجازي التداولي الجملة (100):

(100) هل تصاحبني إلى المسرح هذا المساء؟

التي تحمل قوتين إنجازيتين (سؤال ودعوة) لا يمكن أن يُحدّد ايتهما المقصودة إلا بواسطة السياق (إمّا سياق سؤال أو سياق دعوة). ويقترح ديك أن يمثل للقوة الإنجازية المنقولة نحوياً في البنية التحتية ذاتها بواسطة مخصّص إنجازي ينضاف إلى مخصّص القوة الأصل كما يتبيّن من التمثيل العام (102) للجملة (101):

(101) هل تستطيع أن تناولني الملح، من فضلك؟

(102) [من فضلك [سهـ] > مس [تستطيع أن تناولني الملح]]

حيث يؤشر المخصّصات **سهـ** و**مس** للقوتين الأصل (الاستفهام) والمشتقة (الالتماس) على أساس أن الثانية منقولة عن الأولى وهو ما يؤشر له الرمز >. ويتضح من التمثيل (102) أن العبارة "من فضلك" هي التي تُعدّ هنا "الناقل الإنجازي" الذي يحمل الاستفهام إلى التماس.

أمّا القوة الإنجازية المشتقة الناتجة عن نقل تداولي صرف فلا يؤشر لها حسب ديك، في البنية التحتيّة بل يُترك رصدها لما يسميه "نظرية تداولية أوسع".

3- اقترحنا (المتوكل 1991 و1993 و1998) بعض التعديلات لهذه المقاربة نذكر منها على الخصوص تعديلين اثنين:

أولاً، رأينا أن نميّز بين القوة الإنجازية من جهة وبين النمط الجملي (باعتباره الصورة الصرفية – التركيبية السطحية للجملة) من جهة ثانية. وكان استدلالنا على ورود هذا التمييز قائماً، أساساً، على أن نفس النمط الجملي يمكن أن يحمل قوى إنجازية مختلفة (كالاستفهام الوارد للدلالة على الخبر أو الأمر) وأن نفس القوة الإنجازية، يمكن، في المقابل، أن تُصاغ في أنماط جملية مختلفة كما هو شأن القوة الإنجازية "الالتماس" في الجمل الثلاث التالية:

(103) أ – ساعدني في حل هذه المشكلة، من فضلك

ب – هل تساعدني في حل هذه المشكلة، من فضلك؟

ج – حبذا لو ساعدتني في حل هذه المشكلة، من فضلك.

واقترحنا، على أساس هذا التمييز، أن يفرد للنمط الجملي مخصّص خاص مستقل عن مخصّص القوة الإنجازية الحرفية (الأصل) ومخصّص القوة الإنجازية المستلزمة (المشتقة) بهذا، يكون التمثيل العام لبنية الجملة (101) هو (104).

(104) [سهـ [سؤ مس [تستطيع أن تناولني الملح]]]

حيث سهـ = استفهام، سؤ = سؤال؛ مس = التماس

ثانياً، فيما يتعلق برصد القوة الإنجازية المستلزمة، اقترحنا أن يمثل لها في البنية التحتية ذاتها إلى جانب القوة الإنجازية الحرفية (كما في التمثيل) (104) إذا كانت مدلولاً عليها صرفيّا أو تركيبياً أو تنغيمياً؛ أمّا إذا كانت ناتجة عن نقل تداولي صرف، فقد رأينا أن يضطلع بهذا النقل القالبُ المنطقي، عوضاً عن "النظرية التداولية الوسع" غير محددة المعالم.

حسب هذا الاقتراح، يتم رصد الحمولة الإنجازية للجملة (100) على النحو التالي: يؤشر لكل من النمط الجملي (استفهام) والقوة الإنجازية الحرفية (السؤال) في بنية القالب المنطقي:

(105) [سهـ [تصاحبني إلى المسرح هذا المساء]]].

أمّا القوة الإنجازية المستلزمة مقاميّاً، أي الدعوة، فيؤشرها لها في البنية المشتقة التي يمثل لها في القالب المنطقي:

(106) [دع [تصاحبني إلى المسرح هذا المساء]].

ويتم اشتقاق هذه البنية، أي نقل القوة الحرفية إلى قوة مستلزمة (نقل السؤال إلى الدعوة)، بواسطة عملية استدلالية يمكن أن تُصاغ صياغة تقريبية كالتالي:

(107) (أ) يسأل المتكلم المخاطب عمّا إذا كان سيصاحبه إلى المسرح هذا المساء.

(ب) يعلم المتكلم أن المخاطب بإمكانه أن يصاحب إلى المسرح هذا المساء.

(ج) إذن، يدعو المتكلم المخاطب إلى مصاحبته إلى المسرح هذا المساء.

4- تتمثل آخر مرحلة من مراحل تطور الإواليات المقترحة لرصد القوة الإنجازية في النحو الوظيفي في مقارنة فيت (1998) الأخيرة لهذه الظاهرة يذهب فيت إلى أن الخصائص التداولية، خاصة منها القوة الإنجازية، لا يسوغ التمثيل لها في القالب النحوي وإنما ينبغي أن يُفرَدَ لرصدها قالب مستقل يمكن تسميته القالب التداولي. في هذا الإطار، يقترح فيت أن يمثل للقوة الإنجازية في بنية

أخرى غير البنية التحتية النحوية. بنية يوفرها القالب التداولي على أن يتم الربط بين البنيتين، بحث يتسنى الانتقال من البنية التداولية إلى البنية النحوية.

وقد بيّنا إمكان ورود هذا المنحى في مقاربتنا لظاهرة التعجب (المتوكل (قيد الطبع)) وسنعود لفحص مدى إمكان تعميمه في مبحث لاحق.

أمّا اللواحق الإنجازية فهي عبارات ظروف تقوم بدور تدقيق أو تبيين أو تعديل القوة الإنجازية التي تواكب الجملة. وتضم هذه الزمرة من اللواحق عبارات من قبيل "**بصراح**"، "**بصدق**"، "**بإيجاز**"، "**باختصار شديد**" وغيرها.

ويمكن أن تتعالق هذه اللواحق والقوةُ الإنجازية كما في الجمل التالية.

(108) أ – **بصدق**، لن أعاشر ذلك الرجل بعد اليوم.

ب – **بإيجاز**، أصبح الحابل نابلاً والنابل حابلاً.

ج – **باختصار شديد**، لم يعد خالد يطيق رؤية بكر.

كما يمكن أن تتعالق والقوة الإنجازية المستلزَمة. مثال ذلك أن اللاحق "**من فضلك**" في الجملة (101) يتعالق والقوة الإنجازية المستلزمة "**الالتماس**" دون القوة الحرفية "**السؤال**". وقد أفردنا لهذه الزمرة من اللواحق دراسة خاصة (المتوكل 1993 ب) حاولنا فيها الإلمام بمختلف خصائصها وبما يميزها عن لواحق الطبقات الأخرى.

نستطيع الآن، بعد أن عرضنا للمستويين التمثيلي والعلاقي والطبقات التي يتضمنانها أن نمثّل للبنية التامة للجملة (78) كالآتي:

(109) [خب وي: [كد **س ي**: [ثب مض وي: [ري: [تاك ي [ح ي ص.ف.ع {فَعَل} ف (س1: خالد) منف (س2: بكر) متق]] (ن2 ص1: صفعة) حد] (ص2: بارحة) زم (ص3: شارع) ملك] (ص4: فعلا)] (ص5: صراحة) حا].

2-2-1-3- العلاقات:

البنية، كما سبق أن بيّنا، مجموعة من العناصر تربط بينها علاقات معينة. وقد رأينا أن بنية الخطاب، ككل بنية، مكونات وعلاقات وأن أهم هذه العلاقات علاقات خمس: علاقات السلمية وعلاقات اللواحق بالمخصّصات وعلاقات الانتقاء والوظائف والعلاقات الإحالية.

وقد عرضنا بالتفصيل، في مبحث سابق، لهذه العلاقات من حيث طبيعتها وأصنافها والدور الذي تقوم به في ربط مكونات الخطاب بعضها ببعض أو في ربط

الخطاب ككل بالعالم (الذهني) الذي يشكّل مرجعيّته. ما يهمنا هنا هو كيفية تحقق هذه الأنواع الخمسة من العلاقات في الجملة البسيطة.

2-2-1-3-1- العلاقات السلمية:

تتكون الجملة البسيطة من خمس مجالات هي: مجال الوصف ومجال التسوير ومجال التأطير ومجال الوَجه ومجال الإنجاز. وتشكل هذه المجالات الخمسة **طبقات** على النحو التالي: تُشكّل طبقةُ الوصف أدنى طبقة تعلُوها طبقة التسوير التي تعلوها طبقة التأطير التي تعلوها الطبقة الوَجهية التي تعلوها طبقة الإنجاز.

لنوضّح العلاقات السلمية القائمة بين مكوّنات الجملة بالمثشجّر التاي لبنية الجملة (78) الذي هو مجرّد بديل للتمثيل (109):

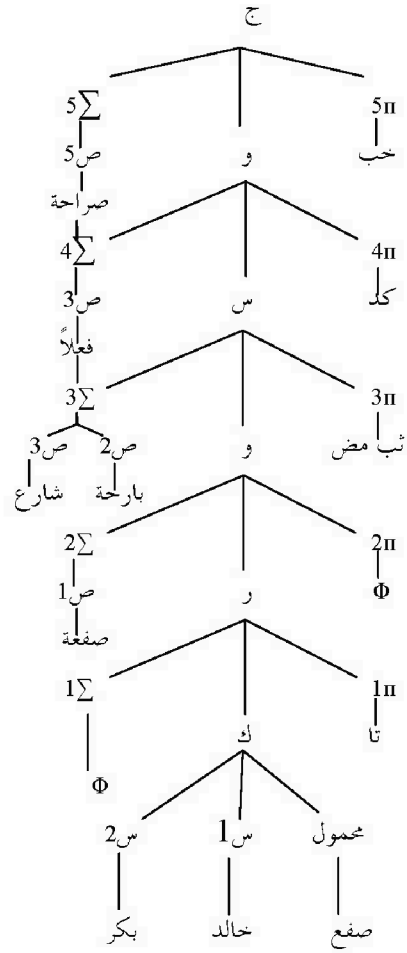

2-2-1-3-2- المخصّص/اللاحق:

توحي المعطيات - بالنسبة للغة العربية على الأخص - بأن بالإمكان إرجاع العلاقات القائمة بين لاحق ومخصّص الطبقة الواحدة إلى أربعة أصناف: علاقة تعويض وعلاقة تكامل وعلاقة تخصيص وعلاقة تبيين.

(أ) من السمات ما لا يتحقق، كما رأينا، بواسطة الصرف. في هذه الحالة يضطلع المعجم بالدلالة على هذه السمات ويتم ذلك عن طريق اللواحق. مثال ذلك سمة التأطير المكاني التي وردت في الجملة (78) معبراً عنها باللاحق المكاني "**في الشارع**".

(ب) ليس من النادر أن يتضافر المخصّص واللاحقُ في التأشير لنفس السمة. ويبدو أن هذه العلاقة، علاقة التكامل بين اللاحق والمخصّص، تقوم خاصة بين لاحق الوَجه ومخصّصه كما هو الشأن بالنسبة للاحق "**فعلاً**" والصّرفة "**قد**" في الجملة (78) حيث يدلاّن معاً على نفس السمة الوَجهيّة "**التأكيد**".

(ج) يقوم اللاحق بدور التخصيص حين يشير إلى سمة أدق من السمة التي يمكن أن يؤشر إليها مخصّص نفس الطبقة. من أمثلة ذلك، دورُ التخصيص الزمني الذي يقوم به اللاحق "**البارحة**" بالنظر إلى السمة الزمنية العامة (المضي) التي يؤشر إليها المخصّص والتي تتحقق في صيغة المحمول.

(د) أمّا العلاقة الرابعة، علاقة التبيين، فإنها تقوم، خاصة، بين اللاحق الإنجازي والمخصّص الدال على القوة الإنجازية. مثال ذلك أن اللواحق الواردة في الجمل (78) و(108 أ - ج) تؤشر إلى الكيفية التي يتم بها إنجاز الفعل اللغوي الإخبار. حيث إن مرادفات هذه الجمل هي الجمل:

(111) أقول لك بصراحة، أن خالداً قد صفع بكراً صفعتين البارحة في الشارع فعلاً.

(112) أ - أقول لك بصدق إني لن أعاشر ذلك الرجل بعد اليوم.

ب - أقول لك بإيجاز إن الحابل أصبح نابلاً والنابل حابلاً.

ج - أقول لك باختصار شديد إن خالداً لم يعد يطيق رؤية بكر.

2-2-1-3-3- قيود التوارد:

من العلاقات التي تقوم بين المحمول وحدوده الموضوعات ما يُسمّى "قيود التوارد" التي بمقتضاها يتم انتقاء الموضوعات الملائمة. ويتم رصد هذه القيود، كما هو معلوم، في مستوى الإطار الحملي.

ينتقي محمولُ الجملة (78)، أي الفعل "**صفع**" موضوعيه الأول والثاني على أساس أنهما يتضمنان سمة "إنسان" كما تبين من الإطار الحملي (113):

(113) ص.ف.ع {فَعَل} ف (س1: < إنسان >) منف

(س2: < إنسان >) متق

هذا القيد هو ما يتيح إنتاج الجمل التي من قبيل (78) ويمنع إنتاج جمل كالجملتين التاليتين:

(114) أ- صفع خالد { * الطاولة / * الضفدعة }

ب- صفع { * الكرسي / * الذئب } بكراً

2-2-1-3-4- الوظائف:

الوظائف التي تأخذها الحدود في الجملة البسيطة بالنظر إلى المحمول ثلاثة أنماط: وظائف دلالية ووظائف وجهيّة ووظائف تداولية.

(أ) تحمل الحدود وظائفها الدلالية منذ مصدر اشتقاق الجملة ذاته، أي الإطار الحملي. مثال ذلك، وظيفتا "المنفذ" و"المتقبل" اللتان يحملهما موضعا الفعل "**صفع**" في الإطار الحملي (113).

(ب) ويتم، في مرحلة لاحقة، إسناد النمطين الآخرين من الوظائف الوجهية ثم الوظائف التداولية.

(1) تُسنَد الوظيفة الفاعل الى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة والوظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يمثل منظورها الثانوي. حسب هذه المسطرة، تُسنَد هاتان الوظيفتان، في الجملة (78)، إلى الموضوع المنفذ (س1) والموضوع المتقبل (س2) على التوالي.

(2) من خصائص الوظائف الدلالية والوظائف الوجهيّة أنه بالإمكان أن يقال عنها إنها علاقات "محلية". وتكمن محلّيتها في كون إسنادها يتم في إطار المجال الذي تنتمي إليه لا يجاوه. ففي مجال الجملة تتضح محليّة هاتين الفئتين من الوظائف في امرين: (أ) أنها تُسند إلى عناصر تنتمي إلى الجملة و(ب) أن إسنادها يتم وفقاً للعلاقات القائمة داخل الجملة.

في مقابل ذلك، يمكن أن نقول عن الوظائف التداولية، سواء أكانت محورية أم بؤرية، إنها وظائف محلية باعتبار وغير محلية باعتبار آخر. فهي محلّية من حيث إنها تسند إلى عناصر المجال الذي تنتمي إليه، كمجال الجملة مثلاً، وهي غير محلّية لأن إسنادها يتم في إطار علاقات تجاوز المجال المعني بالأمر. فوظيفتا المحور والبؤرة (وفروعهما) تُسنَدان إلى مكونين من مكونات الجملة الواحدة غير أن إسنادهما يتوقف على العلاقات القائمة بين هذه الجملة وجملٍ أخرى، أي على علاقات نصيّة.

فيما يخص الجملة (78)، تحمل حدودها الوظائف الدلالية المنفذ والمتقبل والحدث (ما يقابل "المفعول المطلق" في النحو القديم) والزمان والمكان والحال كما يتبيّن من البنية (109). ويتم التخصيص الوظيفي الكامل لهذه الجملة بإسناد الوظيفتين الوجهيّتين الفاعل والمفعول إلى الموضوعين المنفذ والمتقبل على التوالي ثم إسناده الوظيفتين التداوليتين المحور المعطى للموضوع المنفذ الفاعل وبؤرة الجديد إلى الحمل بكامله:

(115) [خب وي: [كد **س ي**: [ثب مض وي:[ري:[تاك ي: [ح ي ص.ف.ع {فعَل} ف (ع1 س1: خالد) منف فامح عط (ع1 س2: بكر) متق مف]] (ن2 ص1: صفعة) حد] (ص2: البارحة) زم (ع1 ص3: شارع) مك] بؤجد (ص4: فعلاً) (ص5: صراحة) حا].

فيما يتعلق بإسناد الوظيفتين التداوليتين، المحور والبؤرة، يتحتم، وفقاً لما ورد أعلاهُ، أن توضع الجملة (78) في سياق معيّن لمعرفة نوع المحور ونوع البؤرة المناسبين من جهة ومعرفة المكوّنين اللذين يستقطبان هاتين الوظيفتين من جهة أخرى. بما أننا لسنا أمام سياق معيّن، هنا، افترضنا في التحديد الوظيفي الناتجة عنه البنيةُ (115) أن الجملة (78) جواب تأكيدي للجملة (116) مثلاً:

(116) هل أساء خالد إلى بكر؟

2-2-1-3-5- الإحالة:

المحال عليه في الجملة ما ترمز إليه مختلف المتغيرات حيث يرمز (ح ي) إلى علاقة/خاصيّة و(س ي) إلى ذات و(وي) إلى واقعة و(س ي) إلى قضية و(وي) إلى فعل لغوي كما هو مبيّن في الرسم (77).

ويمكن أن تكون الإحالة إحالة بناء أو إحالة تعيين. من أمثلة إحالة البناء اللاحق السوري ص1 (صفعة) ومن أمثلة إحالة التعيين الموضوعان س1 وس2 (خالد وبكر) واللاحقان التأطيريان ص2 وص3 (البارحة والشارع) في الجملة (78). ويمكن أن تصُبّ عمليةُ الإحالة التعيينية إمّا في مخزون المتكلم المعرفي أو في مخزونه السياقي أو في مخزونه المقامي كما يمكن أن تكون نتيجة استدلال انطلاقاً من أحد هذه المخازن الثلاثة فتكون أمام إحالة معرفية أو إحالة مقاميّة إو إحالة استدلالية.

فيما يخص أنماط الإحالة الواردة في الجملة (78)، نجد أن الموضوعين (**خالد وبكر**) والحدين اللاحقين (**البارحة والشارع**) يحيلان إحالة تعيين معرفية إذ يؤشران إلى ذوات متوافرة في المخزون المعرفي الذي يتقاسمه المتكلم والمخاطب.

وينعكس نمط الإحالة (إحالة بناء/إحالة تعيين) في البنية الصورية للجمل إما بواسطة صُرفات أو بواسطة التركيب (رتبة مكونات الجملة). فيما يخص اللغة العربية، يتحقق هذان النمطان من الإحالة، كما هو معلوم، بواسطة أداة تنكير (= التنوين عامة) أو أداة تعريف. ففي البنية (115)، مثلاً، يأخذ اللاحق السوري (ص1) المخصّص المؤشّر للتنكير (ن) للدلالة على أن هذا الحد يحيل إحالة بناء في حين يأخذ الموضوعان ((س1) و(س2)) واللاحقان التأطيريان ((ص2) و(ص3)) مخصّص التعريف (ع) دلالة على أن هذه الحدود الثلاثة تحيل إحالة تعيين.

2-2-2- الجملة المعقدة:

اقترحنا في الفصل السابق أن تدرج في الوحدة التي اسميناها "الجملة المعقدة" ثلاثة أنماط جملية تتسم جميعها بالتعقيد النسبي إذا ما قورنت بالجملة البسيطة: الجملة المشتقة والجملة المركّبة والجملة الكبرى كما يتضح من السلميّة التالية (المكررة هنا للتذكير):

(117)

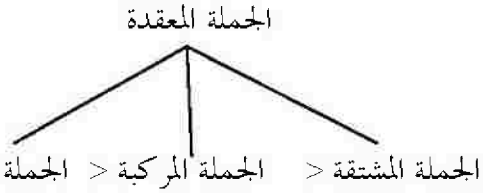

كرّس ديك، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الجزء الثاني من كتابه الأخير (ديك 1997 ج2) للجملة المعقدة بفروعها مع التركيز على الجملة المشتقة والجملة المركبة على الخصوص. وإن كان اهتمام النحو الوظيفي قد انصبّ أساساً على الجملة البسيطة فإن عدداً غير يسير من البحوث (ديك وهنخفلد 1990، هنخفلد 1996 مثلاً) أفردت لتناول خصائص هذا النمط من التراكيب في لغات مختلفة (لاتينية، إنجليزية، فرنسية). أمّا فيما يخص اللغة العربية، فقد عُنينا في دراسات سابقة (المتوكل 1985 و1986 و1988 أو 1988 ب) بقضايا تراكيب هذه اللغات التي تُجاوز الجملة البسيطة (وإن كان قد تم ذلك في إطار النموذج الأوّل للنحو الوظيفي)؟

ما يهمّنا في هذا المبحث ليس دراسة الجملة المشتقة والجملة المركّبة والجملة الكبرى بقدر ما هو استكشاف مدى ورود افتراض **التماثل** البنيوي بالنسبة لهذه الأنماط الثلاثة من التراكيب والوقوف على كيفية تحقق بنية الخطاب النموذجية فيها.

2-2-2-1- الجملة المشتقة:

2-2-2-1-1- تعريف الجملة المشتقة:

يرد كتاب ديك الآخير (ديك 1997)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في جزئين اثنين خصّص أولهما للجملة البسيطة وأُفرِدَ ثانيهما لنوعين من الجمل غير البسيطة: (أ) الجمل المشتقة (Derived) و(ب) الجمل المركّبة (Complex).

ويُطلق مصطلح التراكيب المشتقة، في هذا السياق، على التراكيب التي يُعَدُّ محمولها محمولاً فرعياً مشتقاً من محمول أصل. ويندرج في ما صدق هذا المفهوم الجُملُ الجعلية (أو العلّيّة) والجمل المبنية للمجهول والجمل الطلبية وجمل المطاوَعة وجمل المشاركة وغيرها. ويعد من ما صدق نفس المفهوم كذلك الجمل التي يكون محمولُها مصدراً أو اسم فاعل أو اسم مفعول.

يمكن، إذن، اقتراح التعريف (118) باعتباره تعريفاً عاماً ومؤقتاً للجمل المشتقة:

(118) "الجملة المشتقة جملة محمولها محمول فرع مشتق من أحد المحمولات الأصول".

من التعريف (118)، يمكن استخلاص أن من الخصائص المعرّفة للجملة البسيطة أنها، في المقابل، الجملة التي يكون محمولها من المحمولات الأصول.

ولنأخذ للتمثيل الجمل (119) و(120 أ-ز):

(119) **كتب** خالد رسالة

(120) أ - **كُتبت** الرسالة

ب - **أكْتَبَ** عمرو خالداً رسالة

ج - **استكتب** عمرو خالداً رسالة

د - **كاتب** خالد هنداً

هـ - ينوي خالد **كتابة** رواية

و - خالد **كاتبُ** هذه الرواية

ز - التعاقد بيننا **مكتوب**

فالجملة (119)، حسب التعريف (118)، جملة بسيطة في حين أن الجمل (120 أ-ز) جمل مشتقة على اعتبار أن محمولاتها أفعال مشتقة دالة على البناء للمجهول والجعل والطلب والمشاركة (130 أ-د) ومصدر اسم فاعل واسم مفعول (120 ه-ز).

2-2-2-1-2- المحمولات الأصول/المحمولات المشتقة:

يُفتَرَض أن في كلّ لغة من اللغات الطبيعية مجموعة متناهية من المحمولات يمكن أن تعدَّ محمولات أصولاً. وتكمن أصلية هذه المجموعة من المحمولات في السمات الأساسية التالية:

(أ) تدل هذه المحمولات على خصائص أو علاقات "أولى" (أصلية) يمكن أن تعد منطلقا لاشتقاق خصائص وعلاقات أخرى؛

(ب) تتميز هذه الخصائص والعلاقات بكونها أبسط الخصائص والعلاقات المدلول عليها داخل اللغة موضوع الوصف؛

(ج) توازي بساطة هذه الخصائص والعلاقات بساطةُ المحمولات الدالّة عليها بحيث تكون هذه المحمولاتُ أبسط المحمولات المتوافرة في اللغة موضوع الوصف؛

(د) تتكون قدرةُ مستعملي اللغة الطبيعية المعجمية **من مفردات يتعلمونها تعلماً قبل استعماله** ومن قواعد تمكّنهم من اشتقاق مفردات التصور، هي المفردات التي تُتعلّم تعلماً قبل أي استعمال وتكون دَخْلاً لقواعد اشتقاق مفردات جديدة.

تختلف طبيعة المحمولات الأصول باختلاف أنماط اللغات بين لغات سلسلّية ولغات غير سلسلّية. فيما يخص اللغة العربية، من المعلوم أن تكوين المفردات فيها يتم، بوجه عام، عن طريق التزويج بين جذر (ثلاثي على الأغلب) ووزن معين كما يتبين من التمثيل التالي:

(121) س س س {α} β

حيث س.س.س= جذر؛ α = وزن؛ β = مقولة معجمية (فعل، اسم، صفة...)

أمّا المحمولات الأصول في هذه اللغة، فقد افترضنا في دراسات سابقة (المتوكل 1988 أ على الأخص) أنها المحمولات الفعلية الثلاثية المصوغة على الأوزان: "فَعَل" و"فَعِل" و"فَعُل" مستدلين على ذلك بأنها المحمولات الأقل تعقيداً لفظاً ومعنى بالنظر إلى باقي أنواع المحمولات (أفعالاً، ومصادر وأسماء وصفات).

ينقسم مَخزَن المفردات في النحو الوظيفي إلى **معجم وقواعد تكوين المحمولات** ويضطلع المعجم بالتمثيل للمحمولات الأصول ويتم ذلك في شكل مداخل معجمية تتضمن "إطاراً حملياً" يحدّد الخصائص البنيوية (محلاّتية المحمول، وظائف الموضوعات الدلالية، قيود التوارد) و"تعريفاً دلالياً" يحدّد معنى المحمول. مثال ذلك مدخل المحمول الفعلي "لطمَ":

(122) ل.ط.م {فَعَلْ} ف (س1: <إنسان>) منف (س2: <إنسان>) متق ت = ص.ر.ب {فَعَلْ} ف (س1) منف (س1) متق (ص1: كف) أد (ص1: خد) ملك.

أمّا قواعد تكوين المحمولات فدورها اشتقاق محمولات فرعية من المحمولات الأصول. من أمثلة هذه القواعد قاعدة تكوين المحمولات الجعلية التي يمكن صوغها، حسب اقتراح ديك الأخير (ديك 1997 ج1: 9) كما يلي:

(123) **تكوين المحمولات العليّة:**

دَخْل: محمول [ف] (س1)... (س ن) [ن1]

خَرْج: [عل – محمول) [ف] (سْ) معلّل (س1) معلّل.. (س ن)

معنى: يعمَل سْ على أن يحقق س1 الواقعة الدالّ عليها الإطار الحملي الدّخل".

نلاحظ، انطلاقاً من القاعدة (123) أن صياغة قواعد تكوين المحمولات تناظر صياغة المداخل المعجمية التي تمثّل للمحمولات الأصول وفي ذلك توحيد بين مكوّني مخزن المفردات وتبسيط للنحو بوجه عام.

2-2-2-1-3- الاشتقاق/الصّرف:

من المعلوم أن تعريف مفهومي الاشتقاق والصرف يظل رهيناً بالنظرية التي تفرزه، وأنّه بالتالي، يختلف من نظرية إلى أخرى شأنه في ذلك شأن تعريف باقي المفاهيم. فيما يخص النحو الوظيفي/يُميّز بين القواعد التي تضطلع باشتقاق مفردات من مفردات أخرى، كالقاعدة (6) مثلاً، وهي قواعد تكوين المحمولات وتشكل كما أسلفنا أحد مكوني مخزن المفردات (مع المعجم) وبين القواعد التي تتكلفّل بتحديد صيغة المفردات (الأصلي منها والمشتق) طبقاً لسمات سياقية معينة كالسمات الجهيّة والزمنية بالنسبة للمحمول الفعلي مثلاً.

كانت قواعد تكوين المحمولات، قبل ظهور كتاب ديك (1997)، تضطلع وحدها بالاشتقاق التام، أي بتكوين المحمولات الفرعية من المحمولات الأصول شاملة كلّ مراحل هذا التكوين. بعبارة أدق، كانت قواعد تكوين المحمولات تقوم بمهمة تحديد صورة المحمول (المجرّدة) أيضاً، بالإضافة إلى تحديد السمات البنيوية والدلالية الأخرى. أمّا في المقاربة المقترحة في ديك (1997)، فإن هذه المهمة تُترك لقواعد الصرف، التي هي جزء من قواعد التعبير كما تقدم. ويتم تحديد صورة المحمول حسب المسطرة التالية:

(1) يؤشر للصورة التي يأخذها المحمول المشتق بمخصّص مجرّد في قاعدة تكوين المحمول ذاتها. مثال ذلك المخصّص المجرّد "عل" (علّة) في قاعدة تكوين المحمولات العلية (123).

(2) تتكفّل قاعدة صرفية بتحقيق هذا المخصّص المجرّد ويكون ذلك عن طريق إعطاء المحمول المشتق صورته الصرفية (بمساهمة مخصّصات أخرى سياقية).

طبقاً لهذه المقاربة، يمكن صوغ القاعدة الصرفية المسؤولة عن تحديد صورة المحمول العلي، انطلاقاً من خرْج قاعدة التكوين (6)، على النحو التالي:

(124) عل [محمول ف]=[محمول علّي] ف

من أهم مزايا هذه المقاربة مزيتان:

أولاً، أنها تتيح التمييز بين الخصائص الاشتقاقية المحض والخصائص الصّرفية وتموضع كلاّ من هاتين الفئتين من السمات في نسق القواعد المخصّص لتحديدها؛

ثانيا، أنها تمكّن من رصد السمات الاشتقاقية التي تتقاسمها اللغات على اختلافها بواسطة قواعد تكوين المحمولات وترك السمات الخاصة بكل لغة (أو بكل نمط من اللغات) لقواعد الصرف فتمكن بذلك من الاستجابة للمبدإ العام المعتمد في النحو الوظيفي الذي تُعدّ بمقتضاه السماتُ الصرفيةُ والتركيبية سماتٍ خاصة تختلف من لغة إلى لغة أو نمط من اللغات إلى آخر.

رغم هاتين المزيتين النظريتين الهامّتين، ينبغي أن يتجه البحث الى تمحيص مدى ملائمة هذه المقاربة للنسق الاشتقاقي الذي يميّز اللغات غير السّلسلية كاللغة العربية وفروعها.

2-2-2-1-4- تنميط لقواعد تكوين المحمولات

يمكن أن ينتج عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات تغيير في (أ) مقولة المحمول المعجمية، و(ب) محلاّتيته الكمية (توسيعاً أو تقليصاً) أو الكيفية (إمّا في مستوى الوظائف الدلالية أو في مستوى قيود التوارد).

2-2-2-1-4-1- مقولة المحمول:

ثمة قواعد تكوين تُبقي على مقولة المحمول الدخل فلا تُحدث فيها أي تغيير. من أمثلة ذلك القواعد التي تحافظ على فعليّة المحمول الدخل أو اسميته كما يتبين من الاشتقاقات التالية:

(125) أ – خَرَج (ف) ⟵ خرْج (ف)/أخْرَج (ف)

ب – ضَرَبَ (ف) ⟵ ضرب (ف)

ج – كَتَب (ف) ⟵ كاتَب (ف)

د – كَسَر (ف) ⟵ الكسر (ف)

(126) أ – رَجُل (س) ⟵ رُجَيْل (س)

ب – كتاب (س) ⟵ كتيّب (س)

ومن قواعد تكوين المحمولات ما يحدث تغييراً في مقولة المحمول الدّخل. أبرز أمثلة هذا الصنف من القواعد قواعد تكوين المصدر واسمي الفاعل والمفعول التي تنقل المحمول دخْلَها من فعل إلى اسم كما تبيّن ذلك الأمثلةُ التالية:

(127) أ – كَتَب (ف) ⟵ كتابة (س)

ب – كَتَب (ف) ⟵ كاتب (س)

ج – كَتَب (ف) ⟵ كاتَب (ف)

وتندرج في نفس الزّمرة، القواعد التي تشتق الصفات من الأسماء:

(128) أ – علم (س) ⟵ علمي (ص)

ب – وجدان (س) ⟵ وجداني (ص)

أو الأفعال من الأسماء:

(129) أ – شَجَر (س) ⟵ شجْر (ف)

ب – شَرف (س) ⟵ شرّف (ف)

ج – صباح (س) ⟵ أصبح (ف)

من الممكن، كما هو معلوم، أن يُشكّل المحمولُ المشتق دخلاً لقاعدة اشتقاق تفرّع عنه محمولاً آخر، وذلك ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل 1983 أ) "الاشتقاق المتسلسل". من أمثلة ذلك السلسلة الاشتقاقية التالية:

(130) لزم (ف) ألزم (ف) إلزاماً (س) إلزامي (ص)

يتبيّن من السلسلة الاشتقاقية (130) أن قواعد تكوين المحمولات يمكن أن تنقل محمولاً ما إلى مقولة معجمية معيّنة ثم إلى مقولة معجمية أخرى وهكذا دواليك.

2-2-2-1-4-2- محلاتية المحمول:

لنذكر بأن المقصود بالمحلاّتية (من "مَحَلّ") الحدود الموضوعاتُ التي يأخذها محمول ما. وتنقسم المحلاّتية إلى "كميّة" و"كيفية". المحلاّتية الكمية هي عدد الموضوعات التي يستلزمها المحمول فيكون بذلك محمولاً أحادياً، (ذا محل واحد) أو "ثنائياً" (ذا محلّين) أو "ثلاثياً" و(ذا محلات ثلاثة)، كما هو شأن المحمولات "**قام**" و"**شرب**" و"**أعطى**":

(131) أ – قام الطفل

ب – شرب الطفل لبنا

ج – اعطى خالد هنداً كتاباً

أمّا المحلاّتية الكيفية فهي السمات الدلالية التي يجب أن تتوافر في الحدود الموضوعات التي يأخذها المحمول وهي، بالأساس، سمتان: (أ) الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستقبل...) و(ب) قيود التوارد (حي، إنسان...). ولنمثل للمحلاتية (الكمية والكيفية) بالأطر الحملية للأفعال "**قام**" و"**شرب**" و"**أعطى**" التالية:

(132) ق.و.م. {فعل} ف (س1: □حي□) منف

(133) ش.ر.ب. {فعل} ف (س1: □حي□) منف (س2: □سائل□) متق

(134) ع.ط.و. {أ فعل} ف (س1: □إنسان□) منف

(س2) متق

(س3:) متق

ما يهمنا هنا هو ما ينجم عن تطبيق قواعد التكوين بالنظر إلى محلاّتية المحمول الدخل. فمن القواعد ما يحافظ على المحلاّتية كمّاً وكيفاً ومنها ما يحدث تغييراً في المحلاّتية إمّا كماً أو كيفاً.

2-2-2-1-4-2-1- القواعد المحافظة على المحلاتية:

ثمة قواعد تكوين (لا يشير إليها ديك (1997)) تحدث تغييراً في معنى المحمول الدّخل لكنّها تبقى على محلاّتية كمّا وكيفاً. وقد مثّلنا لهذه الفئة من القواعد في مكان آخر (المتوكل 1988) بما سميناه "قاعدة تكوين المحمولات التكثيرية" المسؤولة

عن اشتقاق التركيبين (135 ب) و(136 ب) من التركيبين (135 أ) و(136 أ) مثلاً:

(135) أ – قَطعت هند الشريط
ب – قطعت هند الشريط

(136) أ – كَسَر خالد الزجاج
ب – كسّر خالد الزجاج

من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين (135 أ–ب) و(136 أ–ب) يتبين أن هذه القاعدة، وإن أحدثت تغييراً في معنى المحمول بإضافة سمة "التكثير"، لا تؤثر في محلاّتيته بحيث يظل للمحمول الخرج ("قطع" و"كسّر"، نفسُ عدد الموضوعات (موضوعان) ونفسُ الوظائف الدلالية (منفذ ومتقبل) ونفس قيود التوارد.

إلاّ أنه من الملاحظ أن هذه الفئة من القواعد يمكن أن تعد استثنائية إذا قيست بالقواعد التي لها تأثير في المحلاّتية كالقواعد التي تعرض لها في الفقرات الموالية.

2-2-2-1-4-2-2- القواعد الموسّعة للمحلاّتية:

تندرج في هذه الزمرة من قواعد التكوين كلّ القواعد التي تغير عدد موضوعات المحمول الدخل بإضافة موضوعات أخرى.

أشهر قواعد هذه الزمرة وأكثرها استقطاباً لاهتمام اللسانيين على اختلاف مشاربهم قاعدة تكوينه المحمولات العلّية. وتأخذ هذه القاعدة، في النحو الوظيفي، حسب مقترح ديك (1997)، الصياغة (123) السالفة. ويمكن تلخيص أهم ملامح هذه القاعدة في مايلي:

(أ) ينضاف إلى موضوعات المحمول الدخل موضوع يحمل الوظيفة الدلالية "معلّل" (بكسر اللام) وهو الموضوع (**س**) في الصياغة (123)،

(ب) تُلحق بالموضوع الأول الأصلي وظيفة "المعلّل" (بفتح اللام) إضافة إلى وظيفة الدلالية الأصلية؛

(ج) يلحق بالمحمول الخرج مخصّص مجرّد (**عل**) يؤشر إلى علّية هذا المحمول ويتحقق، عبر قواعد التعبير (قواعد الصرف خاصة)، في مرحلة لاحقة، ويتم تحقق هذا المخصّص، حسب اللغات، في شكل لاصقة (سابقة أو لاحقة) أو

في شكل فعل مساعد. ولنُشر، بهذا الصدد، إلى أن من اللغات ما يستخدم الوسيلة الأولى (الوسيلة "التأليفية") ومنها ما يستخدم الوسيلة الثانية (الوسيلة "التحليلية") ومنها ما يستخدم الوسيلتين معاً.

أمّا العربية فإنها تستخدم الوسيلة الأولى وتلجأ الى الوسيلة الثانية حين تتعذر الوسيلة الأولى، أي حين يكون الفعل الدخل غير ثلاثي:

(137) أ – خرج خالد

ب – أخرج عمرو خالداً

ج – خرج عمرو خالداً

(138) أ – كَاتَب خالد أخاه

ب –* أكاتب عمرو خالداً أخاه

ج – **جعل** عمرو خالداً يكاتب أخاه

أو حين تكون علاقة العلّية علاقة "غير مباشرة" كما هو الشأن في المثال التالي:

(139) جعل كلام عمر خالداً يخرج من القاعة.

وتستخدم دوارج العربية هذه الوسائل استخدامات مختلفة رصدنا أهمها في دراسة سابقة (المتوكل 1988 أ) نحيل القارئ إليها للاطلاع على المزيد من التفصيل.

قاعدة تكوين المحمولات العلّية هي: كما تقدم، أبرز قواعد توسيع المحلاتية إلاّ أنها ليست القاعدة الوحيدة. وقد أشرنا في مكان آخر (المتوكل 1988 أ) إلى أن اللغة العربية) ويحتمل أن يصدق هذا على غيرها من اللغات) تملك قواعد اشتقاقية أخرى لها نفس الخاصيّة خاصية توسيع المحلاتية من هذه القواعد قاعدة تكوين المحمولات "الطلبية" والمحمولات "الاعتقادية". تشتق القاعدة الأولى محمولات من قبيل محمول الجملة (140 ب) من المحمولات التي من قبيل محمول الجملة (140 أ) وينتج عن القاعدة الثانية محمولات من قبيل محمولي الجملتين (141 ب وج) باعتبارهما فرعين عن محمول الجملة (141 أ):

(140) أ – قدمَ خالد

ب – استقدمت هند خالداً

(141) أ – بَخُل عمرو

ب – استبخل خالد عمراً

ج – بَخُل خالد عمراً

ويمكن صياغة هاتين القاعدتين على النحو التالي:

(142) **قاعدة تكوين المحمولات الطلبية:**

دَخْل: محمول [ف] (س1)...(س ن)[ن□1]

خَرْج: {ظل – محمول} [ف] س0) طالب (س1)

مطلوب منه (س ن)

معنى: "يطلب (س0) أن تتحقق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدّخل"

(143) **قاعدة تكوين المحمولات الاعتقادية:**

دخْل: محمول [ف] (س1)...(س ن) [ن□1]

خَرْج: {عق – محمول} [ف] (س0 معتقد (س1)

معتقد فيه (س ن)

معنى: "يعتقد (س0) أن الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدخل واردة.

يتبين من الصياغتين (142) و(143) أن قاعدة تكوين المحمولات الطلبية والاعتقادية تتسمان بنفس الخصائص التي تتسم بها قاعدة تكوين المحمولات العلية إلا فيما يتعلق بالمعنى. فهاتان القاعدتان تضيفان موضوعا واحداً إلى موضوعات المحمول الدّخل يحمل الوظيفة الدلالية "طالب" أو "معتقد" (بكسر القاف) كما تسندان إلى الموضوع الأوّل الأصلي الوظيفة الدلالية "مطلوب منه" أو "معتقد فيه".

2-2-2-1-4-2-3- القواعد المقلصة للمحلاّتية:

خاصة هذه الزمرة من القواعد أن تطبيقها يؤدّي إلى تقليص في محلاّتية المحمول الدّخل.وينتج تقليص المحلاّتية، بصفة عامة، عن طريق إحدى العمليتين التاليتين: (أ) انصهار أحد الموضوعات في المحمول و(ب) نزع أحد الموضوعات.

2-2-2-1-4-2-3-1- التقليص بالصّهر:

من قواعد الاشتقاق في اللغات الطبيعية القاعدة التي تكون محمولاً فرعاً انطلاقاً من محمول أصل عن طريق صَهْر أحد حدود المحمول الأصل.

فيما يخص اللغة العربية، يمكن عدُّ محمولات الجمل (144 ب و145 ب و146 و147 ب) مشتقة من الجمل مقابلاتها (144 أو 145 أو 146 أو 147 أ) عند طريق انصهار أحد الحدود:

(144) أ – ليس خالد جلباباً

ب – تجلبب خالد

(145) أ – دخل خالد العراق

ب – عرّق خالد

(146) أ – دهنت هند شعرها

ب – زيّتت هند شهرها

(147) أ – دخل خالد الرباط في الصباح ومراكش في المساء

ب – أصبح خالد في الرباط وأمسى في مراكش

يتبين من هذه الأمثلة أن الحدود القابلة للانصهار يمكن أن تكون موضوعات (144 ب) أو لواحق مكانية (145 ب) أو لواحق أداتية (146 ب) أو لواحق زمانية (147 ب) وقد يكون العنصر المنصهر محمولاً كما هو الشأن في الجملتين (148 ب) و(149 ب):

(148) أ – صار البغاث نسراً

ب – استنسر البغاث

(149) أ – صار الجمل ناقة

ب – استنوق الجمل

ويمكن التمثيل للقواعد المسؤولة عن صهر الحدود بقاعدة صهر الحد المتقبل اليت يمكن صوغها كالتالي:

(150) قاعدة صهر الحد المتقبل:

دخل: Φ ف (س1) منف (س2: {س}) متق

خرج: صهـ α $\begin{pmatrix} \text{افتعل} \\ \text{استفعل} \\ \text{تفعلل} \end{pmatrix}$ ف (س1) متض

معنى: "يأخذ س1 الوضع الذي تدل عليه مادة المحمول الخرج".

2-2-2-1-4-2-3-2- التقليص بالنزع:

يتم تقليص محلاّتية المحمول، كذلك، عند طريق نـــزع أحـــد موضـــوعاته. ويكون الموضوعُ المنـــزوع إمّا الموضوعَ الأول أو الموضوع الثاني.

ينـــزع الموضوع الأوّل في تكوين المحمولات المبنية للمجهـــول ومحمـــولات المطاوعة كما يتبين من الجمل التالية:

(151) أ – شرب خالد اللبن

ب – شُرِب اللبنُ

(152) أ – كَسَرَ الطفل الإناء

ب – انكَسَر الإناء

وتؤول القاعدتان المسؤولتان عن تكوين هذين الضربين مـــن المحمـــولات إلى قاعدة عامة، قاعدة نـــزع الموضوع الأوّل، التي يقترح ديك (1997 ج1: 12) صوغها كالتالي:

(153) **قاعدة نـــزع الموضوع الأوّل:**

دَخْل: محمول [ف] (س1)(س2)...(س ن)[ن□1]

خَرْج: نـــز – محمول [ف] (...)(س2)... (س ن)

معنى: "يُحمل المحمول على (س2)... (س ن) فقط"

عن القاعدة (153)، يمكن أن تُفرّع قاعدتا المبني للمجهول والمطاوَعة وغيرهما من القواعد التي ينتج عنها نـــزعُ الموضوع الأوّل.

أمّا القواعد المؤديّة إلى تقليص المحلاّتية عن طريق نـــزع الموضوع الثاني فمـــن أشهرها قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسيّة المسؤولة عن اشتقاق التراكيب التالية:

(154) أ – انعزل بكر

ب – اغتسلت زينب

ج – تزينت هند

ويمكن صوغ القاعدة العامة التي تضطلع بنـــزع الموضوع الثاني، تبعاً لـــديك (1997) ج2: 13):

(155) **قاعدة نـــزع الموضوع الثاني:**

دَخْل: محمول [ف] (س1)(س2)...(س ن)[ن□1]

خَرْج: نـــز – محمول [ف] (س1)(...)... (س ن)

معنى: "يُحمل المحمول على (س1)... (س3)... (س ن) "

ويمكن تخصيص القاعدة العامة (155) لجعلها تفي باشتقاق محمولات معيّنـــة كمحمولات الانعكاس وغيرها.

2-2-2-1-4-2-4- قواعد تغيير الوظائف:

يُمكن القول إن قواعد الاشتقاق التي نحن بصددها، إذا ما نُظر إليها من زاوية الوظائف الدلالية، أربع فئات: (أ) قواعد لا تؤشر في عـــدد الموضـــوعات ولا في الوظائف و(ب) قواعد تغير عدد الموضوعات والوظائف في نفـــس الوقـــت و(ج) قواعد تُغَيّر عدد الموضوعات ولا تحدث تغييراً في الوظائف و(د) قواعد لا تأثير لها في عدد الموضوعات وإنما تحدث تغييراً في الوظائف. تنتمي إلى الفئة الأولى القواعد المسؤولة عن اشتقاق المحمولات العَرضيّة والمحمولات التكثيرية والمحمولات التدريجيّة والمحمولات التحوّليّة كما يستنتَج من الأمثلة التالية:

(156) أ – باع خالد منـــزله

ب – أباع خالد منـــزله

(157) أ – قطع بك الحبل

ب – قطع بكر الحبل

(158) أ – دنا خالد من بكر

ب – تدانى خالد من بكر

(159) أ – عَسُر الحلّ

ب – استعسَر الحلّ

يتبيّن من هذه الأمثلة جميعها أن التغيير الذي يطرأ على الجُمـــل (156 ب) و(157 ب) و(158 ب) و(159 ب)، بمقارنتها بمقابلاتها، منحصر في صـــيغة المحمـــول لا يتعداها إلى المحلاّتية ولا إلى الوظائف الدلالية.

ومن أمثلة الفئة الثانية، فئة القواعد التي ينتج عنها تغيير في عدد الموضـــوعات وفي الوظائف الدلالية، قواعد تكوين المحمولات العلّية والمحمولات المبنية للمجهول ومحمولات المطاوعة. فالقاعدة الأولى تضيف موضوعاً إلى موضـــوعات المحمـــول

الدّخْل حاملاً لوظيفة جديدة، وظيفة المعلّل كما يتبيّن من القاعدة (123). أمّا قاعدتا المبني للمجهول والمطاوع فإنهما، بالإضافة إلى نزعهما للموضوع الأول، تُسند إلى الموضوع غير المنزوع (الموضوع الثاني) الوظيفة الدلالية التي تناسب وضعه الجديد، أي تواكب نقله إلى محلّ الموضوع الأوّل. ويمكن إدراج قواعد تكوين المحمولات الدالّة على التظاهر والتكلف والاجتهاد في زمرة القواعد المحافظة على عدد الموضوعات المحدثة تغييراً في الوظائف الدلالية. يتضح ذلك من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية التالية:

(160) أ – نسي خالد (متض) الموعد (متق)

ب – تناسى خالد (منف) الموعد (متق)

(161) أ – عَظم الرجل (متض)

ب – استعظم الرجل (منف)

(162) أ – شمّت هند (متض) رائحة الطبيخ (متق)

ب – تشمّمت هند (منف) رائحة الطبيخ (متق)

حيث تنقلب وظيفة الموضوع الأول من "متموضع" إلى "منفذ". ويكمن سبب هذا التغيير الوظيفي، كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1988 أ)، في كون المحمولات خُروج هذه القواعد الثلاث تستلزم أن يكون موضوعها الأوّل "مراقباً" للواقعة التي تدل عليها، بخلاف المحمولات الأصول مقابلاتها.

أمّا الفئة الرابعة فإنها لا تتضمن قواعد كثيرة لكون التغيير الحاصل في عدد الموضوعات يستتبع عادة تغييراً في الوظائف سواء أكان التغيير بالتوسيع أم بالتقليص. ولعل من الأمثلة القليلة لهذه الفئة، قاعدة الانعكاس التي يبدو أنها، رغم نزعها للموضوع الثاني، لا تحدث تغييراً ظاهراً في وظيفة الموضوع الأوّل. قارن:

(163) أ – غسل خالد (1) (منف) خالداً (1) (متق).

ب – اغتسل خالد (منف).

ملحوظة: يثير ديك (1997 ج2: 15) الانتباه إلى الأزواج الجملية التي من قبيل (164):

(164) a- John planted flowers in his garden

b- John planted his garden with flowers.

ويَرصُد الفرق بين طرفيها على أساس أنه كامن في أن الطرف الثاني (164 ب) يدل على معنى لا يوجد في الطرف الأوّل (164 أ) وهو معنى "الاستغراق". فالجملة (164 ب)، مثلا، بخلاف مقابلتها (164 أ)، تفيد أن عملية الزرع استغرقت الحديقة بكاملها. ويقترح ديك أن تدرج التراكيب التي من قبيل (164 ب) في زمرة التراكيب المولّدة عن قاعدة اشتقاق يمكن أن تسمّى "قاعدة تكوين المحمولات الاستغراقية" وأن تصاغ بالشكل التالي:

(165) **قاعدة تكوين المحمولات الاستغراقية:**

دَخْل: محمول [ف] (س1) منف (س2) متق (س 3) ملك.

خَرْج: {غ ظ د- محمول}[ف](س1) منف (س3) متق (س 2) أد.

معنى: "تستغرق س3 الواقعةُ الدال عليها المحمول"

يتبين من الصياغة (165) أن هذه القاعدة من قواعد الاشتقاق التي تحدث تغييراً في الوظائف الدلالية (وذلك ما يؤشر إليه الرمز **غ ظ د** (تغيير الوظيفة الدلالية) إذ ينتقل الموضوع الثالث من الوظيفة المكان إلى الوظيفة المتقبل وينتقل الموضوع الثاني من وظيفة المتقبل إلى وظيفة الأداة.وهي بهذه الخاصّيّة تؤاسر قواعد التكوين المغيّرة للوظائف المحافظة على المحلاّتية (كقواعد التظاهر والتكلف والاجتهاد). غير أن ديك لم يُشر إلى خصوصيّة هذه القاعدة وهي أنها لا تحدث تغييراً في عدد الموضوعات (إذ يظل المحمول محمولاً ثنائياً) ولكنها تؤدّي إلى عملية نقلٍ داخل هذه المحلاّتية الثنائية إذ يُصبح اللاحق المكان موضوعاً ثانياً والموضوع الثاني لاحقاً أداتياً.

ممّا يدعونا إلى الاهتمام بالقاعدة (165) أنه من الممكن أن نعدها القاعدة المسؤولة عن اشتقاق فئة من التراكيب "التمييزية"، التراكيب التي تتضمن "تمييزاً محمولاً عن فاعل أو مفعول" (أو "تمييز جملة" كما هو الشأن في الأزواج الجملية التالية:

(166) أ – تصبب العرق من الجبين

ب – تصبب الجبين **عرقا**

(167) أ – فجرنا عيون الأرض

ب – فجرنا الأرض **عيوناً**

(168) أ – زرعت الورود في الحديقة

ب – زرعت الحديقة **ورداً**

2-2-2-1-4-2-5- تغيير قواعد التوارد:

المقصود هنا القواعد الاشتقاقية التي تحدث تغييرا في قيود التواد التي يفرضها المحمول الدّخل على محلات موضوعاته. ويمكن أن تُقسّم القواعد التي تتسم بهذه الخاصيّة إلى فئتين: القواعد التي تغيّر قيود التوارد الى جانب إحداث تغييرات أخرى (في مقولة المحمول أو في محلاّتيته) والقواعد التي يقتصر تأثيرها على تغيير قيود التوارد.

(أ) يمكن أن تُدرج في الفئة الأولى قواعد تكوين المحمولات الطلبيّة والاعتقادية والمحمولات الدّالة على التكلف والتظاهر والمحمولات العَرْضيّة. ويجمع بين هذه القواعد أنها تستلزم أن يكون الموضوع الأوّل في الإطار الحملي - الخَرْج حاملاً للسمة "**إنسان**" (أن يكون دالاً على "عاقل") أيّا كانت السمة التي يحملها الموضوع الأوّل في الإطار الحملي - الدّخل. دليل ذلك ما نستنتجه من المقارنة بين طرفي الأزواج التالية:

(169) أ - استقدم خالد بكراً
ب -* استقدم الهرّ بكراً

(170) أ - استحسنت هند مقال بكر
ب -* استحسن الهرّ مقال بكر

(171) أ - تعاظمت زينب
ب -* تعاظم كلب الحيران

(172) أ - أباع بكر قفص الطائر
ب -* أباع الطائر قفصَه

(ب) يثير ديك (1997 ج2: 18) الانتباه إلى أن بعض اللغات تتوافر فيها قواعد اشتقاق تتميّز بأنها لا تغيّر من عدة موضوعات المحمول الأصل ولكنها تحدث تغييراً في قيود التوارد المفروضة، مثلاً، من "**حي**" إلى "**جامد**" أو من "**جامد**" إلى "**حي**". من أمثلة هذه الفئة من القواعد، في اللغة العربية، القاعدة التي تشتق المحمول "**اعتقل**" من المحمول "**عقل**" حيث تنقلب سمة الموضوع الثاني من "**حي غير عاقل**" إلى "حي عاقل":

(173) أ – عقل الراعي الدابّة
ب – اعتقلت الشرطة إبراهيم
ج –* اعتقلت الشرطة الدّابّة

2-2-2-1-5- بنية الجملة المشتقة:

لم يكن هذا العرض المقتضب للاشتقاق في اللغة العربية ومختلف قواعده، في الواقع، إلاّ توطئة للإشكال الذي يعنينا هنا بالدرجة الأولى والذي يمكن صوغه كما يلي: إذا كانت أغلبُ قواعد تكوين المحمولات، بما تحدثه من تغيير في بنية المحمول الأصل كمّا أو كيفاً، تُنتج تراكيب "**شاردة**" لا تخضع للنسق كالتراكيب التي من قبيل (174 ب) التي تشكل الخرج المباشر لقاعدة المبني للمجهول:

(174) أ – صفع خالد بكراً
ب –* صُفع بكراً
ج – صُفع بكرٌ

فكيف يتم استرجاع هذه التراكيب الشاردة وإدماجها في النسق لتصبح تراكيب سليمة كالتراكيب (174 ج) مثلاً؟

2-2-2-1-5- الشرود البنيوي:

ليس ثمة إشكال، كما يمكن أن نتوقع، حين يتعلق الأمر بالقواعد الاشتقاقية التي لا تحدث تغييراً في البنية أصل الاشتقاق لا من حيث مقولة المحمول ولا من حيث محلاّتيته. ناتج إجراء هذه القواعد المحافظة تراكيب مشتقّة لكنّها تظل مطابقة للنموذج البنيوي للتراكيب البسيطة، أي للبنية النموذج المتحققة في الجملة البسيطة كما رأينا في مبحث سابق (2.2.1). وإنما تثير الإشكال الذي نحن بصدده القواعدُ الاشتقاقية المغيّرة لبنية المحمول الأصل. ويكمن الإشكال في أن التطبيق الآلي لهذه القواعد يؤدّي إلى إنتاج تراكيب خارجة عن النسق كالتراكيب التي مثلنا لها بالجملة اللاحنة (174 ب). ويصدق هذا، بوجه عام، على الفئات الثلاث من القواعد: القواعد المغيرة لمقولة المحمول والقواعد الموسّعة للمحلاّتية والقواعد المقلصة للمحلاّتية.

(أ) لنأخذ، بالنسبة للفئة الأولى، مثال قاعدة اشتقاق المصدر. يمكن صوغ هذه القاعدة، حين يتعلق الأمر بمصدر الفعل الرباعي المتعدي الوارد على وزن "**أفعل**"، على النحو التالي:

(175) **قاعدة تكوين مصدر الرباعي:**

دخل: س.س.س. {أفْعَل} ف (س1) منف (س2) متق

خرج: س.س.س.{إفعال} س (س1) منف (س2) متق

معنى: "تُنسب إلى (س1) الواقعةُ الدال عليها الإطار الحملي الدخلُ في عمومها"

يتبيّن من الصياغة (175) أن قاعدة مصدر الرباعي المتعدي تنقل المحمول من مقولة الفعل إلى مقولة الاسم لكنها تبقى على محلاتيته الكمية منها (نفس عدد الموضوعات) والكيفية (نفس الوظائف الدلالية). إذا طبقت القاعدة (175) تطبيقاً آليا كان ناتجها المباشر تراكيبَ لاحنة من قبيل (176):

(176)* سرّني إكرامٌ خالدٌ هنداً (بتنوين "إكرام")

(ب) الجامع بين قواعد تكوين المحمولات العلّية والمحمولات الطلبية والمحمولات الاعتقادية أنها، كما مرّ بنا، توسّع محلاّتية المحمول بإضافة موضوع يأخذ محلّ الموضوع الأول ويحمل وظيفة دلالية إضافية كما يتبين من خروج القواعد (123) و(142) و(143).

إن إجراء هذه القواعد إجراءُ آليّاً ينتهي إلى توليد تراكيب غير سليمة من قبيل:

(177) أ -* أخرجَ عمرو خالدٌ

ب -* استقدمت هند خالدٌ

ج -* استبخل خالد عمرو

وتكمن عدم سلامة (177 أ-ج) في أنها تتضمن موضوعين أوّلين اثنين، الموضوع الأوّل الأصلي والموضوع الأوّل المضاف وهو ما لا يجيزه نسق اللغة.

(ج) يصدق ما قلناه عن قواعد التوسيع على قواعد التقليص من حيث إنها تؤدّي، بإجرائها الآلي، إلى تراكيب لاحنة كذلك. ويرجع لحن هذه التراكيب إلى نزع أحد موضوعات المحمول الأصل مع الإبقاء على خصائص الموضوع

غير المنـــزوع الأصلية. مثال هذه الفئة مـــن التراكيـــب الجملـــة (174 ب) بالنسبة لاشتقاق المحمولات المبنية للمجهول والجملة (178) بالنسبة لاشتقاق محمولات المطاوَعة:

(178)* انكسر الإناء (ينصب "الإناء")

2-2-2-1-5-2- من الشرود إلى الاندماج:

ما نجده في اللغة ليست التراكيب اللاحنة (174 ب) و(176) و(177 أ-ج) و(178) وإنمـــا مقابلاتهـــا التامّـــة الســـلامة (174 ج) و(179) و(137 ب) و(140 ب) و(141 ب) (المكررة هنا للتذكير):

(174 ج) صُفع بَكرٌ.

(179) سرّني إكرامُ خالد هنداً

(137 ب) أخرج عمرو خالداً

(140 ب) استقدمت هند خالداً

(141 ب) استبخل خالد عمراً

من التفسيرات الأكثر طبيعيّة التي يمكن أن تقترح لهذه الظاهرة أن للغات قدرة داخليّة تمكّنها من استيعاب التراكيب الشاردة كالتي تعنينا هنا وإرجاعها إلى النسق بإعادة صهرها في القوالب النسقية المتوافرة فيها إذا كانت عملية الصهر هذه ممكنة وإلاّ رُفضت هذه التراكب وأقصيت نهائياً.

هذه الفكرة هي التي نجدها وراء أطروحة "التكيف الصوري والدلالي" (ديك 1985، المتوكل 1988 أ، ديك 1997 ج2) المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي لرصد وتبرير ورود التراكيب المشتقة سليمة رغم ما تحدثه القواعد المسؤولة عن اشتقاقها من تغيير في التراكيب الأصليّة.

ويمكن تلخيص هذه الأطروحة من حيث معالمها الكبرى كالتالي:

(أ) ترجع مختلف التراكيب الأصلية (غير المشتقة) إلى أربعة نماذج صـــورية هـــي (ديك 1985: 3، المتوكل 1988 أ: 29):

(180) **النماذج الصورية:**

(أ) **المحمول الأحادي**: محمول وموضوع واحد يحمل إحدى وظائف الموضـــوع الأوّل (منفذ، قوة، متموضع او مُعانٍ، حائل).

(ب) **المحمول الثنائي**: محمول وموضوعان، موضوع - منفذ وموضوع - متقبل.

(ج) **المحمول الثلاثي**: محمول وموضوعات ثلاثة، موضوع منفذ وموضوع - متقبل وموضوع - مستقبل.

(د) **الحَدّ**: رأس اسمي غير مشتق ومخصّص وفضلة (نعتَ)، مضاف إليه...).

من أمثلة التراكيب التي تحكمها هذه النماذج الصورية الأربعة.

(181) أ - فرحت هند

ب - عاقب الأب ابنه

ج - أعطى خالد زينب

ملحوظة: لا يوجد نموذج صوري للتراكيب ذات المحمول الصّفري (المحمول الذي لا موضوع له) كما لا يوجد نموذج صوري للمحمولات الرباعيّة (المحمولات التي تأخذ أكثر من ثلاثة موضوعا). فيما يخصّ هذه الفئة من المحمولات يمكن إرجاعها إلى نموذج المحمولات الثلاثية باعتبار أن ما يبدو موضوعاً رابعاً في التراكيب التي من قبيل:

(183) أعلم خالد بكراً عليّاً مسافراً

إن هو إلاّ محمول يكوّن مع الاسم السابق ("عليّاً") جملة واحدة تحل محل الموضوع الثالث كما يتبيّن من التمثيل التالي:

(184) [أعلم (خالد) متف (مسافر (علي) منف) تتق (بكر) متق]

حسب هذا التحليل، تكون المحمولات المعدودة رباعية التي من زمرة "**أعْلَم**" (الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل في النحو القديم) محمولات ثلاثية.

(ب) يتم إرجاع التراكيب المشتقة إلى النماذج الصورية الأربعة (180 أ-د) وفقاً لمبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي المقترح صوغهما (ديك 1985: 3، المتوكل 1988 أ: 28، ديك 1997 ج 2: 20) كالتالي:

(185) **مبدأ التكيف الصوري**:

"تنزع التراكيب المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب **ط** إلى تكييف خصائصها الصورية والنموذج الصوري للتراكيب غير المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب **ط**".

(186) **مبدأ التكيف الدلالي**:

"إذا خضع تركيب مشتق لمبدأ التكيف الصوري، فإنه ينـــزع إلى تكييـــف خصائصه الدلالية والنموذج الصوري للتركيب غير المشتق الذي ينامطه".

يتحكم هذان المبدآن في تكيّف التراكيب المشتقة الناتجة عن قواعد تكـــوين المحمولات المغيرة لمقولة المحمول وللقواعد التي تحدث تغييراً في محلاّتيته توســـيعاً أو تقليصا. وهذه بعض الأمثلة:

(1) بخضوع التراكيب الناتجة عن قاعدة "التسميّة" للنموذج الصوري للحد (180 د)، نحصل على جمل من قبيل (179) عوضاً عن الجمل اللاحنة التي من قبيل (176).

(2) بخضوعها للمبدأين (185) و(186)، تتكيف التراكيب الناتجة عـــن القواعـــد الموسّعة للمحلاّتية (قواعد العلّية والطلب والاعتقاد) والنمـــوذج الصـــوري (180 ب) إذا كان المحمول الأصل أحادياً والنموذج الصـــوري (180 ج) إذا كان المحمول ثنائيّاً. في الحالة الأولى تنقلب التراكيب التي من قبيـــل (177 أ-ج) إلى التراكيب التي من قبيـــل (137 ب) و(140 ب) و(141 ب) علـــى التوالي. وفي الحالة الثانية، نحصل على تراكيب من قبيل (188 أ-ب) عوضـــاً عن التراكيب غير المكيّفة التي من قبيل (187 أ-ب) مثلاً:

(187) أ - شبّت الأمُ الرضيعُ (بالرفع) اللبن
ب - استكتب خالد هندٌ رسالةً

(188) أ - شربّت الأم الرضيعَ (بالنصب) اللبن
ب - استكتب خالد هنداً رسالة.

(3) أمّا التراكيب الناتجة عن قواعد تقليص المحلاّتية عن طريق الصهر أو نـــــزع أحد موضوعي المحمول الأصل، فإنها بخضوعها لـــنفس المبـــدأين، تتكيـــف والنموذج الصوري (180 أ) إذا كان المحمول الأصـــل ثنائيّـــاً أو النمـــوذج الصوري (180 ب) إذ كان المحمول الأصل ثلاثياً. ويـــتم هـــذا التكيـــف، بالنسبة للتراكيب الناتجة عن نـــزع الموضوع الأوّل مثلاً (التراكيـــب المبنيـــة للمجهول وتراكيب المطاوعة) عبر عمليتي الأوّل مـــثلاً (التراكيـــب المبنيـــة للمجهول وتراكيب المطاوعة) عبر عمليتي نقل اثنتين: عملية "نقل الموضوع" وعملية "نقل الوظيفة الدلالية، طبقاً للتمثيل التالي:

(189) α(س1) منف (س2) متق

α(س2) متض

يفيد التمثيل (189) أن الموضوع الثاني ينقل إلى محلّ الموضوع الأوّل بانتقاله إلى هذا المحلّ يأخذ الوظيفة التي تناسبه. هاتان العمليتان هما المسؤولتان عن نقل التركيب المشتق المباشر (174 ب) إلى التركيب المكيّف (174 ج)، مثلاً.

من خصائص بعض قواعد تقليص المحلاّتية إمكان اتخاذها دخلاً لها تراكيب أصلية أحادية كما وشأن قاعدة المبني للمجهول في اللغة العربية. تطبيق هذه القاعدة على تراكيب أحادية يؤدّي إلى تراكيب لاحنة يكون محمولها محمولاً صفريّاً لا موضوع له من قبيل:

(190) أ -* صيم

ب -* حُزنَ

ج -* صَلّيَ

في هذه الحالة يُلجأ إلى عملية "امتصاص اللاحق" التي تنقل لاحقاً إلى محلّ الموضوع الأوّل طبقاً للتمثيل التالي:

(191) α (س1) (ص1) حد/ زم/ مك

α (ص1) حد/ زم/ مك

ناتج هذه العملية تراكيب سليمة من قبيل (192 أ) و(192 ب) و(192 ج) في مقابل (190 أ) و(190 ب) و(190 ج).

(192) أ – صيم يومُ فاتح شعبان

ب – حُزن حزنٌ شديدٌ

ج – صُلّي في المسجد الحرام.

(ج) يُورد ديك (1997 ج2: 19) في معرض الدعم المعرفي الوظيفي لأطروحة التكيّف ما يلي: تشكل المحمولات الأصول وسائل التعبير عن الخصائص/العلاقات الأساسية. ويختزن مستعمل اللغة الطبيعية هذه المحمولات مع خصائصها البنيوية الممثل لها بواسطة أطر حمليّة عن طريق التعلّم أي أنه يتعلم هذه الأطر الحملية تعلّماً قبل استعمالها. وبما أن ثمة قيوداً نفسيّة تحدُّ من عدد المحمولات الأصول التي يمكن أن تتضمنها لغة ما في مرحلة ما من

تطورها، فإن قواعد الاشتقاق تمكّن من تكوين محمولات أخرى. ويكون ذلك عبر **إسقاط** أطر حملية أصول على أطر حملية جديدة. عملية الإسقاط هذه هي في رأينا التي تفسر رجوع التراكيب المشتقة إلى النماذج الصورية للتراكيب الأصول التي تنامطها.

ما نريد إضافته في باب التكيف البنيوي هو أن العملية لا تتم وفقاً للنماذج الصورية (180 أ – د) بقدر ما تتم وفقاً لنموذج أعمّ هو بالذات البنية النموذجية للخطاب كما وصفناها في المبحث الأوّل من هذا الفصل ورصدنا مكوناتها في التمثيل (13).

تبرير ذلك هو أن التكيّف لا يتم والبنية النواة (المحمول وموضوعه أو موضوعاه أو موضوعاته الثلاثة مع الوظائف الدلالية المفروضة عليها) فحسب بل يتعداها إلى الطبقات الأخرى بدءاً بالطبقة الدنيا (الحمل المركزي) وانتهاءاً بالطبقة العليا (الإنجاز).

بعبارة أخرى، تتكيف التراكيب المشتقة والبنية المتحققة في التراكيب الأصلية التي تتنامطها على أساس أن النموذج الصوري المقيس عليه بنية كاملة لا جزء من بنية. فالتركيبان المشتقان (188 أ–ب)، مثلاً، ناتجان عن التكيّف والتركيب الأصل (181 ج) لا من حيث نواتُه فحسب بل كذلك من حيث بنيته العامة ككل، والمقصود بالتكيف، هنا، بالطبع التماثل من حيث البنية العامة باعتبارها بنية مجردّة (مستويات وطبقات وعلاقات) وليس المقصود به التطابق من حيث القيم الخاصة لهذه البنية (قيم المخصّصات الإنجازية والوجهية والتأطير والسورية...).

ثمة إمكان آخر وهو أن يُقال إن النموذج المقيس عليه بالنسبة للتراكيب المشتقة هو نموذج الجملة البسيطة، وأن يقال بالتالي إن عملية الاسقاط التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة تتم انطلاقا من بينة الجملة البسيطة نحو الجملة المشتقة على أساس أن مستعمل اللغة الطبيعيّة يُنتج جملاً مشتقة انطلاقاً من جمل بسيطة بإسقاط بنية الجمل البسيطة على الجمل المشتقة. ويمكن، في هذا الاتجاه ذاته، أن تعَدّ بنية الجملة البسيطة مسقطة على باقي وحدات الخطاب من الجملة المعقّدة. إلى النص إلاّ أنه من الممكن أيضا، إذا اعتمدنا افتراض أن مستعملي اللغة الطبيعية يتواصلون بواسطة نصوص لا بواسطة جُمل، أن نقول بأن الاتجاه المعاكس هو الأورد أي أن

بنية النص هي التي يتم إسقاطها على باقي وحدات الخطاب من الجملة المعقدة إلى الجملة البسيطة إلى المركب الاسمي.

ويبدو لنا أنه من الأفضل أن نفترض أن من مظاهر قدرة مستعمل اللغة الطبيعية امتلاكَه لبنية مجرّدة عامة (نفترض أنها البنية (13) على وجه التقريب) يُنظّم على أساسها خطابه سواء أكان خطابُه جملة بسيطة أم جملة معقدة أم نصّاً كاملاً.

2-2-2-2- الجملة المركّبة

2-2-2-2-1- تعريف الجملة المركّبة وأنماطها

تشكل الجملة المركبة نوعاً من فروع الجملة المعقدة التي تحدّد في مقابل الجملة البسيطة والتي تفرّع بدورها إلى جملة مشتقة وجملة مركّبة وجملة كبرى كما يشير إلى ذلك الرسم (117).

ويمكن حصر السمات المميّزة للجملة المركّبة في كونها تتضمن أكثر من حمل واحد. وتتوافر هذه السمة في الجمل التي أصلها جملٌ بسيطة:

(193) أ - فرح خالد بالساعة التي أهدته إيّاها هند

ب - علمت هند أن خالدا سافر

أو جملٌ مشتقة:

(194) أ - شرّبت الأمّ الطفلَ الدواء **الذي وصفه له الطبيب**

ب - أبلغت زينب هنداً **أن خالداً مسافر**

تُدرَج عادة في زمرة الجمل التي تعدُّ مركّبة (= متضمنة لكثر من حمل واحد) الجمل التي يكون فيها الحمل الثاني حملاً مدمجاً أي التي تتضمن حملاً رئيسياً وحملاً مدمجاً كما هو الشأن في الجمل (193) و(194) والجمل التي ترد فيها الحُمُول معطوفاً بعضها على بعض كالجمل التالية مثلاً:

(195) اشترت هند سيّارة وسافرت زينب إلى الخارج.

الجمل المركّبة، إذن، صنفان: جمل مركّبة تركيب إدماج ((193) و(194)) وجمل مركّبة تركيب عطف (195). ويمكن تفريع جمل الفئة الأولى الى جمل تتضمن تراكيب مُزمّنة (تركيب ذات محمول فعلي) وجمل تتضمن تراكيب غير

مزمّنة (تراكيب ذات محمول اسمي أو صفي). بهذا يكون تنميط الجمل المركّبة كما هو موضّح في الرسم التالي:

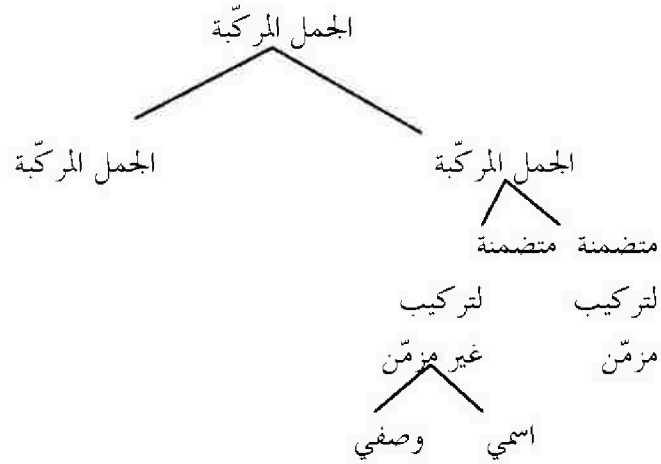

2-2-2-2-2-2- بنية الجملة المركّبة

2-2-2-2-2-2-1- الجملة المركّبة تركيبَ إدماج

يتعين، حين نعرض لبنية الجمل المركّبة تركيبَ إدماج، أن تميّز بين بنية الجملة ككل وبين البنية الداخلية للجملة المدمَجة، بين بنية الجملة الرئيسية وبنية الجملة المدمَجة.

(أ) لا فرق بين الجملة المركّبة والجملة البسيطة من حيث تكوينهما البنيوي العام إذ تخضعان كلتاهما للبنية الخطابية العامة (13).

فللجملة المركّبة، كما للجملة البسيطة، مستويان اثنان، علاقي وتمثيلي، وخمس طبقات، وصفية وتسويرية وتأطيرية ووجهيّة وإنجازية. ويظهر التماثل معاً لنفس البنية النموذج) من التمثيل (197) لبنية الجملة (193 ب) مثلاً:

(197) [حب وي: [Φ **س ي**: [ثب مض وي: [تاك ي: [ح ي ع. ل.م. {فعل} ف (س1: هند) منف فامح (س2: [سافر) ف (خالد) منف فا]) متق مف بؤجد]]]]]].

ما يميّز الجملة المركّبة عن الجملة البسيطة هو أن الجملة المركّبة تتضمن حدّا هو نفسه جملة كما هو شأن الموضوع الثاني في الجملة (193) الممثّل له في

البنية (197). إلاّ أن هذا الفرق لا يؤثر في البنية العامّة للجملة حيث إن الحدّ المعني بالأمر يتصرّف، كما لو كان حدّا مفرداً، بالنظر إلى المحمول الرئيسي، إذ يأخذ، كما يتبين من البنية (197)، نفس الوظائف (الدلالية والوجهيّة والتداولية). ويخضع بدوره لقيود التوارد كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(198) أ – وعد بكر إبراهيم بأنه سيعطيه مالاً

ب –* وعد بكرٌ إبراهيم بأنه سيسليه ماله

خلاصة القول، إذن، هي أن الحدّ المعقّد، مهما بلغ من التعقيد، يتأطر في البنية النموذجية العامة تأطرَ الحد البسيط.

(ب) لننتقل الآن، إلى بنية الحد الداخلية.

مرّ التصور الوظيفي لبنية الحدّ بثلاث مَراحل أساسية يمكن أن نرصدها بإيجاز على الشكل التالي:

(1) كان يُمثّل للحدّ في أدبيات النحو الوظيفي الأولى (ما بين 1978 و1992) على أساس أنه يتضمن متغيراً (س ي) يرمز إلى ما يحيل عليه الحد وسلسلة من المخصّصات (Ω) ومتوالية من المفيدات التي ستصبح في مستوى البنية المكونيّة محدّداتٍ ورأساً وفضلات على التوالي:

(199) Ω (س ي: φ1: φ2: x...: ن)

حسب هذا التصور كانت البنية التحتيّة للمركب الاسمي الوارد في الجملة (200) هي البنية (200 ب):

(200) أ – قدمت كل الفتيات الشقراوات الجميلات

ب – (□ ع ن س ي: فتاة س: شقراء س جميلة س)

حيث: □ سور كلي؛ ع= معرف؛ ن = جمع

(2) اقترح رايكوف (1992)، انطلاقاً مما توحي به معطيات عدد كبير من اللغات المتباينة نمطيّاً، أن يماثل بين بنية الحدّ وبنية الحمل على أساس أن يتضمن الحد، على غرار الحَمْل، طبقات ثلاثاً، طبقةً وصفيةً وطبقة تسويرية وطبق تأطيرية، وفقاً للتمثيل العام التالي:

(201) ([3 Ω [2 Ω [1Ω [س φ] 1θ س ي: [1Ω 2Ω] 3Ω])

يُفاد من التمثيل (201) أن الحد (البسيط) يتضمن، بالإضافة إلى نواة اسمية (φ س) هي الاسم الذي يُصبح رأساً فيما بعد، ثلاث طبقات تتكون كل منها من مخصص (Ω) ولاحق (θ).

في الطبقة الأولى، الطبقة الوصفيّة، يتم تحديد السمات الوصفية: المعدوديّة، الكميّة، المجموعية) عن طريق المخصّص Ω1(في اللغات التي تعبّر عن هذه السمات بواسطة الصرف) واللاحق (θ1 النُّعوث على وجه الخصوص). ويُمثّل في الطبقة الثانية، طبقة التسوير لسمات السُّورية (العدَد، الأسوار الكلية والبعضية، الترتيب...) عن طريق المخصّص Ω2 واللاحق θ2. أمّا الطبقة الثالثة، فإنها محلّ رصد السمات التأطيرية (التعريف/التنكير، الإشارة...) ويتم ذلك إما بواسطة المخصّص Ω3 (أدوات التعريف/التنكير، اسماء الإشارة) واللاحق θ3 (الجملة الموصولة إذا كانت تقييدية، المضاف إليه، اللواحق المكانية...). قد تبنى ديك (1997 ج1: 163) هذه المقاربة تبنيّاً كلّياً رغم أنه اقترح صياغة مخالفة لبنية الحد الثلاثيّة إلاّ أن هذا الخلاف لا يعدو أن يكون خلافاً ترميزياً كما يتبين من المقارنة بين التمثيل (201) والتمثيل (202):

(202) (ا) – ط2 – (ا) – ر2[(ا) – ص1[اسم (س1)...(س ن)] θ1] θ2 θ2.

رغم الاختلاف الترميزي، يطابق التمثيل (202) التمثيل (201) من حيث إنه قائم على نفس الافتراض، افتراض أن طبقات الحد طبقات ثلاث، طبقة تأطيرية وطبقة سورية وطبقة وصفية.

(3) في اتجاه توسيع التماثل البنيوي بين الحد والجملة، استدللنا (المتوكل 1993 و1996 و1998 و(قيد الطبع)) على أن معطيات لغات كثيرة (عربية فصحى، وعربيات دوارج، انجليزية، فرنسية) توحي بأن السمات الوَجهيّة، خاصة منها الانفعالية (الإدارية والتعجبية وغيرها) ليست مقصورة على الجملة ككل إذ ثمة حالات غير نادرة تكون فيها هذه السمات منصبة على حدّ من حدود الجملة كما هو الشأن في التراكيب التالية:

(203) أ – تذكرت **المرحوم بكراً**

ب – **كم كتاب** قرأ خالد!

ج – **نعم الاستاذ** خالد!

على أساس هذه المعطيات، اقترحنا توسيع بنية الحد من المستوى التمثيلي إلى المستوى العلاقي بإضافة طبقة رابعة تضطلع برصد السمات الوَجهية إمّا عن طريق مخصّص حدّ وَجهي Ω4 (إذا كانت هذه السمات تتحقق صرفيّاً) أو بواسطة لاحق حدّ وَجهي θ4 (في حالة تحققها معجمياً). حسب هذا الاقتراح، تُصبح بنية الحدّ البنية الممثّل لها على الشكل التالي:

(204) ([Ω4 [Ω3 [Ω2 [Ω1 س ي: [φ س] θ1] θ2] θ3] θ4])

إذا تبنينا هذا الاقتراح، نكون بنيةُ الحد، "**كم كتاب**" في الجملة (203 ب) هي البنية (205):

(205) [ع.ج – كث [ك[1[Φ س ي:[كتاب] س]Φ]Φ]Φ]Φ]) متق.

حيث ترمز المخصّصات ع.ج. – كث وك و1 إلى وَجه التعجب التكثير وإلى التنكير والعدد بالتوالي.

وقد أشرنا بنفس المناسبة إلى إمكان الذهاب بتوسيع التماثل البنيوي بين الجملة والحد إلى أبعد من ذلك بافتراض طبقة خامسة تكون الطبقة الإنجازية إذا صحّ أن الحد البسيط يمكن أن يأخذ قوة إنجازية يتفرّد بها (غير القوة الإنجازية التي تحملها الجملة التي تتضمنه).

حين يتعلق الأمر بحدّ معقّد فإننا نكون أمام حدّ هو نفسه جملة كما هو الشأن في التراكيب (193 أ – ب) و(194 أ – ب) مثلاً. ولرصد البنية الداخلية للحدود المعقّدة يجب أن نقاربها من منطلق طبيعة التركيب المدمَج في هذه الحدود، وعلى الخصوص من منطلق التمييز الآنفة الإشارة إليه (196) بين التركيب المدمَج المزمّن والتركيب المدمّج غير المزمّن.

(1) لا يمكن أن تتضمن بنيةُ التركيب المدمج غير المزمّن إلاّ الطبقات التي تسفُل الحمل الموسّع، أي طبقتين الحمل المسوّر والحمل المركزي. هذه البنية ذات الطبقتين هي بنية الحدود "المسمّاة" (الحدود ذات المحمول المصدري) والحدود التي يرد محمولها اسمَ فاعل أو اسمَ مفعول:

(206) أ – سرني **إكرام** عليّ هندا

ب – زارني **العاشق** أخوه هنداً

ج – قابلت **المجدوع** أنفُه

(2) أمّا التراكيب المدمَجة المزمّنة فإن بنيتها الداخلية تكون بنية على الأقل ثلاثية متضمنة لجميع طبقات المستوى التمثيلي: الحمل المركزي والحمل المسوّر والحمل الموسّع. في هذا الباب، يستدل ديك (1997 ج2: 28-29) على أن الجمل الموصولية لا يتعدى مجالُها الحمل الموسّع، سواء أكانت "ذات رأس" (193 أ) أم كانت "حرّة":

(207) وقع **ما كنّا ننتظر وقوعه**

وتتحدّد بنية التراكيب المدمَجة المزمّنة الأخرى وفقاً لطبيعة المحمول الرئيسي:

(أ) يرد التركيبُ المدمجُ حملاً موسّعاً مع المحمولات الرئيسية التي من قبيل "**رأي**" و"**سمع**".

(208) أ - رأى خالد **بكراً يصافح زينب**

ب - سمعت هند زينب تتلو القرآن.

(ب) ويتسع مجال التركيب المدمَج ليشمل الطبقة الرابعة، الطبقة الوَجهية، مع المحمولات الرئيسية التي من قبيل "**ظن**" و"**اعتقد**" و"**حسب**" وغيرها:

(209) أ - ظنت هند **أن خالداً لن يعود**

ب - يحسب بكر أنه لن يعاقب أبداً

(ج) ويصل التركيب المدْمج إلى تمام الجملة، متضمناً الطبقات الخمس جميعها حين يكون المحمول الرئيسي من المحمولات الدّالة على التواصل اللغوي ("**قال**"، "**سأل**"، "**بلغ**"..):

(210) أ - قال خالد لبكر إن امتحان هذا الفصل سيكون صعباً.

ب - سألت زينب هنداً هل انتهت من تحرير أطروحتها.

2-2-2-2-2-2- الجملة المركّبة تركيب عطف:

تُعدّ القاعدة (211)، كما هو معلوم (ديك 1980 و1997 ج2، المتوكل 1986 و1988)، القاعدة المسؤولة عن اشتقاق التراكيب العطفية في النحو الوظيفي:

(211) α - > 1α ع 2α... ع α ن (ن >1)

حيث α = محمول، حد، جملة... وع= عاطف مجرّد.

تفيد القاعدة (211) أن عنصراً ما من عناصر البنية التحتيّة (محمول، حد، جملة..) يتم توسيعه بإضافة عنصر مماثل (محمول، حد، جملة).

شرط المماثلة بين العنصر المضاف والعنصر الموسّع (المعطوف والمعطوف عليه) يضمن منع اشتقاق تراكيب لاحنة من قبيل (212) مثلا:

(212)* أريد شاباً وأن يزورني الأصدقاء.

لا يكفي أن يحصل التماثل بين المتعاطفات من حيث النمط بل يُشترط أن يحصل التطابق من حيث البنية والعلاقات القائمة داخلها.وقد اقترحنا، في هذا الباب، مبدأ التناظر (213):

(213) **مبدأ التناظر**:

"يُعطف بين المتناظرات"

حين يتعلق الأمر بعطف الجمل، وهو ما يهمنا هنا، يكون مُفاد المبدأ (213) أنه لا يسوغ العطف بين جملتين إلا إذا تماثلت الجملتان لا من حيث بنيتهما فحسب (جملة تامة وجملة تامة، قضية وقضية، حَمْل وحَمل، حد معقد وحدّ معقد) بل كذلك من حيث العلاقات (الوظائف الدلالية والتداولية والوجهية) وقيم المخصّصات (الإنجازية، الوجهيّة...). بهذا المفهوم، يكون المبدأ (213) كفيلاً بمنع العُطوف التي من قبيل (214 ب) حيث عُطفت قضيةٌ على جَمل و(215 ب) حيث تُعطفَ بين جملتين متبانيتين من حيث قيمة مخصّصهما الإنجازي (سؤال إخبار) و(216 ج) حيث تم العطف بين بؤرة جديد وبؤرة مقابلة:

(214) أ – سمع خالد هنداً تبكي وزينب تواسيها

ب –* سمع خالد هنداً تبكي وأن زوجها سيغادر البلد

(215) أ – هل عادت هند من السفر وهل استقبلها خالد في المطار؟

ب –* عادت هند من السفر وهل استقبلها خالد في المطار؟

(216) أ – استعارت زينب **كتابا** واشترت **مجلة**.

ب – **كتاباَ** استعارت زينب و**مجلة** اشترت

ج –* استعارت زينب **كتابا ومجلة** اشترت.

من ملاحظة وتدبّر هذه المعطيات وشبيهاتها المتناولة بتفصيل في مكان آخر (ديك 1980 و1997 ج2، المتوكل 1986 و1988) ومن ثبوت ورود القاعدة (211) مشفوع بالمبدأ (213)، يمكن أن نستنتج مايلي:

(أ) بالإمكان أن يُعد العطف بصفة عامة عملية استنساخ متوالٍ لبنية واحدة يتم تكرارها عبر السلسلة العطفية؛

(ب) ليست البنية المستنسخة، في الواقع، سوى تحقق مُعيّن لبنية الخطاب النموذجية (13) إمّا كلّياً أو جزئياً؛

(ج) يؤشّر الاستنتاجان (أ) و(ب)، إن صحّا، إلى أن الجملة المركبة تركيب عطف يحكمها بنيويّا ما يحكم الجملة بوجه عام البسيطة والمشتقة والمركّبة تركيب إدماج وإلى أن افتراض التماثل البنيوي بين هذه الأنماط الجُملية وارد.

2-2-2-3- الجملة الكبرى

2-2-2-3-1- تعريف الجملة الكبرى

ثمة عناصر ترد مصاحبةً للجملة لكنها لا يمكن أن تعد من مكوناتها باعتبار الجملة، كما تقدم تحديدها، حملاً تعلوه قضيةٌ تعلوها قوة إنجازية.

وتقوم هذه "المكونات الخارجيّة" بوظائف متعدّدة كرسم حدود الوحدة الخطابية (فواتح وخواتم) وتحديد مجال الخطاب (ما درجنا (المتوكل 1985) على تسميته "مبتدأ") أو تدقيق/تعديل/تصحيح ما ورد في الوحدة الخطابية ("الذيل") أو استدعاء انتباه المخاطب وإشراكه في عملية التخاطب (المنادى، التّحايا...) وغير ذلك.

وتتموقع هذه العناصر جميعها خارج الجملة فترد إمّا قبلها:

(217) أ - **يا زينب**، إن أختك تنتظرك

ب - **السلام عليكم!** محاضرة هذا اليوم في موضوع...

ج - **خالد**، ساعدة بكر في بناء بيته.

أو بعدها:

(218) أ - ألّفَه خالد السنة الماضية، **هذا الكتاب**

ب - "...." **مع السلامة**

أو في موقع اعتراض:

(219) العمر - **لو تدري** - قصير

2-2-2-3-2- جملة أم نص؟

ثمة إشكال فيما يخص طبيعة الوحدة الخطابية المكوّنة من الجملة (كما حدّدناها هنا) وهذه العناصر الخارجية: هل نحن أمام جملة من حجم أكبر ("جملة كبرى") أم نحن أمام نص؟

النزوع العام في النظريات اللسانية الحديثة هو اعتبار العناصر الخارجية الممثل لها في التراكيب (217) و(218) و(219) عناصر نصيّة (لا جمليّة) قوم بوظائفها في إطار نص كامل. فيما يخص النحو الوظيفي، يتخذ ديك (ديك 1997 ج2: 379-407) موقفاً وسطاً. فهو لا يعرض لهذه العبارات في الفصل الذي يُفرده للمقاربة الوظيفية للنص (أي الفصل الثامن عشر)، لكنّه يحدّد وظائفها (ديك 1997 ج2: 384) على أساس أنها وظائف نصيّة.

أمّا الموقف الذي نراه، حالياً، الموقف الأسلم، فيمكن تلخيصه على النحو التالي:

(أ) إن جميع العبارات التي تعنينا هنا عبارات خارجية، مستقلة عن الجملة التي يمكن أن تُواردَها لكن هذا الاستقلال درجات.

من هذه العبارات ما لا يمكن أن يُفهم إلا على أساس أن الوظيفة التي يقوم بها تتعلق بالنص ككل. ومن خصائص هذه الفئة من العبارات أنها مستقلة بنويّاً استقلالاً تاماً عن الجملة. ونقترح أن يدرج في هذه الفئة كل أصناف العبارات التي تفتتح أن تنتهي أو تمطّط الخطاب ("**السلام عليكم**"، "**مع السلامة**"، "**دعنا نراك**"...) مثلاً. في المقابل، ثمة عبارات "خارجية" تقوم بوظائف قد تتعدّى مجال الجملة التي تواردها، لكنها ترتبط بهذه الجملة لا تداوليّاً فحسب بل بنيويّا كذلك. هذا هو شأن المزمن المبتدأ والمكون الذيل، مثلاً، اللذين يتعالقان والجملة التي يواكبانها تداوليا ودلالياً وبنيويا. من ذلك أن "المبتدأ"، على سبيل المثال، يفرض قيوداً على الجملة الموالية:

(220) أ - **هذا الكتاب**، قرأتُه

ب - **هذا الكتاب**، شربته

ويتطلب، في أغلب الأحوال، ضميراً عائداً داخل الجملة:

(221) أ - **خالد**، صافحته اليوم

ب -* **خالد**، صافحت اليوم

كما أنه من الممكن أن يمتص داخل الجملة:

(222) أ - **بكر**، لمحتُه

ب - **بكراً** لمحته

(ب) تُترك العباراتُ التي تنتمي إلى الفئة الأولى كي تقارَب في إطار بنية الخطاب حين يكون نصّا أمّا العبارات التي تشكّل الفئة الثانية، فيمكن أن تقارب انطلاقا من منظورين اثنين:

(1) تعامَل هذه العبارات على أساس أنها حاملة لوظائف نصيّة (كتحديد "مجال الخطاب" مثلاً)، أي لعلاقات تتعدى مجال الجملة الواحدة. في هذه الحالة، تؤوّل العلاقاتُ التداولية الدلالية والبنيوية التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة على أساس أنها قائمة بين المكون المعني بالأمر (ما نسميه "مبتدأ" مثلاً) وجميع الجُمَل التي تليه، أي وحدات النص الجمليّة كلها.

(2) ويمكن أن تُعد العبارات نفسها، بحكم ارتباطها بالجملة، تشكل مع هذه الجملة وحدة خطابية أكبر، يمكن تسميتها (نظراً لعدم توافر المصطلح الملائم) "جملة كبرى". في إطار هذه المقاربة يمكن أن يُمثل لبنية الجملة الكبرى حسب مسطرتين اثنتين هما التاليتان:

(أ) يمكن تبني اقتراح كوفالي (1995) والمتوكل (1998) الذاهب إلى أن المكونات الخارجية لواحق طبقة سادسة تنضاف إلى الطبقات الخمس الواردة في البنية (13). حسب هذا الاقتراح تكون بنية الجملة الكبرى هي، في عمومها، البنية التالية:

(223) [6π ج ي: [5π وي: [...][5∑] 6∑]

حيث يرمز 6∑ إلى المكونات الخارجية.

في حالة تبني هذا الاقتراح، يتعيّن وضع قواعد موقعة تفي بإسناد المواقع الملائمة (قبل أو بعد الجملة).

(ب) ويمكن، كذلك، أن تُعَدّ المكوّنات الخارجية مكونات ذات مواقع ثابتة (قبل الجملة أو بعدها أو داخلها) كما كان الشأن في أدبيات النحو الوظيفي الأول (ديك 1978، المتوكل 1985 وغيرهما):

(224) [α، [5π وي: [...][5∑]، β]

إن لكل من هاتين المقاربتين ما يبررها نظريّاً الاّ أن ما يمكن أن يدعم المقاربة الثانية اكتشاف معطيات (في لغات مختلفة) تثبت أن البنية (225):

(225) [α، [...]، β]

التي هي تعميم واختزال للبنيتين (223) و(224) يمكن أن تُفتَرض في مستويات أخرى غير الجملة كالحد حيث بالإمكان الحديث عن "ذيل الحد" في مقابل "ذيل الجملة" وذلك ما يذهب إليه ديك (ديك 1997 ج2: 402) حين يتعلق الأمر بالتراكيب التي من قبيل (226):

(226) زارني أخوك، **أعني عليّاً**، البارحة

2-3- البنية النموذج والنّص:

هدفنا في هذا المبحث استكشاف مدى ورود افتراض التماثل البنيوي حين يكون الخطاب نصّاً ومدى تحقق البنية النموذج المفترضة حين يتعدى الخطاب الجملة الواحدة (بسيطة أو معقدة).

2-3-1- تعريف النص (تذكير):

تقدّم أننا نُطلق مصطلح "الخطاب" هنا على كل وحدة تواصلية، أي على كل إنتاج لغوي (شفوي أو، مكتوب) يتم بواسطته التواصل الناجح بين متخاطبين معينين في موقف معيّن كما تقدم أن الخطاب، باعتباره وحدة تواصلية، يمكن أن يكون مفردة أو مركباً اسمياً أو جملة (بسيطة أو معقدة) أو نصّاً. في إطار هذا التعريف للخطاب، يصبح النص كلّ وحدة تواصلية تعدت الجملة الواحدة سواء أكانت الجملة بسيطة أم معقدة. النص، إذن، مجموعة من الجمل البسيطة أو مجموعة من الجمل البسيطة والمعقدة تشكل خطاباً أي وحدة تواصلية تامة.

2-3-2- بنية النص:

2-3-2-1- الوحدات النصيّة:

حسب التعريف المعتمد هنا للنص، تكون أصغرُ وحدة نصيّة هي الجملة، على أساس أن النص مجموعة من الجمل تكوّن نفس الوحدة التواصليّة (أي خطاباً).

ويمكن أن تتوسط بين الجملة (البسيطة أو المعقدة) كوحدة دنيا والنص كوحدة عليا وحدة وسطى (أو وحدات وسطى) يمكن أن نطلق عليها مصطلح "القطعة". ويمكن أن تُقسّم القطعة بدورها إلى وحدات تصغُرها وتكبُر الجملة يمكن تسميتها "قطعاً فرعية" أو "فقرات" مثلاً. إلاّ أننا سنقتصر هنا، قصد التبسيط، على الوحدات الثلاث الأساسية، النص والقطعة والجملة التي تتعالق وفقاً للسّلميّة التالية:

(227) جملة قطعة نص

حيث تُفهم "الجملة" على أساس أنها يمكن أن تكون بسيطة أو معقدة (مشتقة، مركبة، كبرى).

النص، إذن، مجموعة قطع والقطعة مجموعة جُمَل. على هذا الأساس، يمكن التمثيل لبنية النص في عمومها، من حيث الوحدات المكوّنة لها كالتالي:

(228) [π ص ي: [(قطعة 1) (قطعة 2) ... (قطعة ن)]]

[π ق ي: [(جملة 1) (جملة 2) ... (جملة ن]]

[π و ي: [قضية]]

[π س ي: [حمل]]

2-3-2-2- بناء النص

ما هو الأهم هنا هو أن بنية كل من الوحدات النصية، الجملة والقطعة والنص، تخضع للبنية الخطابية النموذج، فالقطعة كالجملة، تتضمن مستويين اثنين، مستوى علاقياً ومستوى تمثيلياً، على أساس أن المستوى الأوّل يأوي طبقتين، طبقة إنجازية وطبقة وَجهيّة، وأن المستوى الثاني يتضمن طبقات ثلاثاً، طبقة تأطير وطبقة تسوير وظبقة وصف إضافة إلى النواة. بنية القطعة إذن هي البنية التالية:

(229) [5π ن ق ي:[4π س ي:[3π ط م ي:[2π ر ي[1π ك ي: [ح ي محمول (ص1)...(س د)]] ∑1] ∑2] ∑3] ∑4] ∑5].

وتقوم بين مكونات البنية (229) نفس العلاقات أو على الأصح نفس أنواع العلاقات (علاقات إحالية، قيود توارد، وظائف) التي تقوم بين مكونات الجملة.

ومن الممكن افتراض أن النص باعتباره كلاّ يخضع لنفس البنية النموذج مكونات وعلائق بحيث تنتظم قطعهُ المختلفة في حَمْل أكبر يمكن أن يتضمن الطبقات الثلاث، التأطيرية والسورية والوصفية وأن تواكبه الطبقتان العلاقيتان الإنجازية والوَجهية.

إذا صح هذا الافتراض، أمكن القول إن نفس البنية (التي يمكن أن نسميها "البنية الخماسية") تتكرّر في مختلف الوحدات النصيّة من الجملة إلى النص ككل مروراً بالقطع والقطع الفرعية والفقرات.

لنأخذ الآن، قصد التوضيح، مثالاً لذلك، رواية "**خان الخليلي**" لنجيب محفوظ. إذا نظرنا إلى هذه الرواية على أساس أنها وصف لرحلة تقوم بها أسرة أحمد عاكف من حيّها القديم، حي السكاكيني، إلى خان الخليلي ثم إلى ضاحية الزيتون كان من إمكانات تقسيمها أن تقسّم إلى ثلاث قطع كبرى هي، حسب التوالي الخطي السطحي "الانتقال إلى ضاحية الزيتون". على أن تقسم كلّ قطعة من هذه القطع نفسها إلى قطع فرعية ("حب أحمد عاكف لنوال"، "قصة حب رشدي عاكف ونوال"، "موت رشدي عاكف"... بالنسبة للقطعة الثانية مثلاً) تم إلى فقرات (الفقرات التي ترصد مراحل قصة حب رشدي عاكف ونوال مثلاً) ثم إلى جمل.

لنَفْحَصْ بشيء من التفصيل، بنية القطعة الأولى، القطعة التي تصف انتقال أحمد عاكف من الوزارة التي يشتغل بها إلى بيته الجديد في خان الخليلي مراً بميدان الملكة فريدة وميدان الأزهر.

تتجمع حُمول الجمل التي تصف هذا الانتقال لتشكل حمولَ القطع الفرعية "الانطلاق" ثم "التوجه" ثم "الوصول". وتتجمع حمول القطع الفرعية الثلاث هذه لتشكل جَمل القطعة ككل كما يوضح ذلك الرسم التالي:

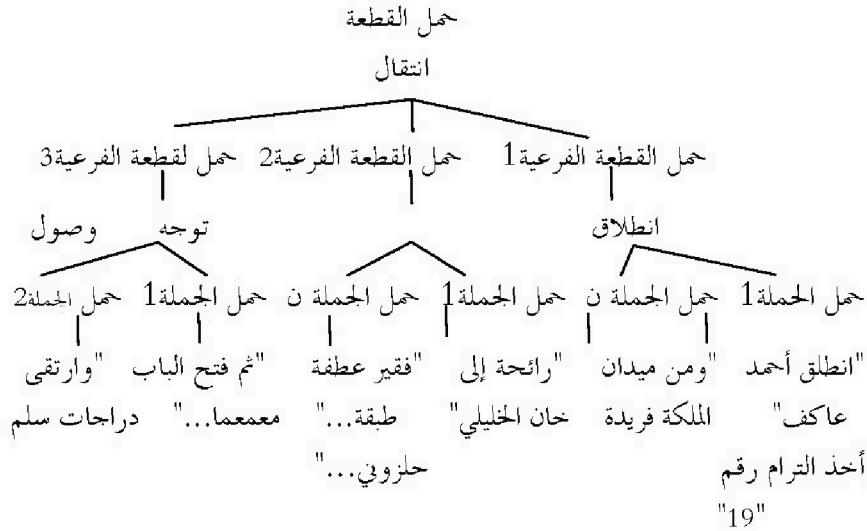

يتكون حمَل القطعة من نواة وثلاث طبقات، طبقة وصفيّة وطبقة تسويرية وطبقة تأطيرية. مكونات النواة محمول وموضوع. أمّا المحمول فهو المحمول الناتج عن تجميع محمولات القطع الفرعية الثلاثة، أي "**انطلق**" و"**توجّه**" و"**وصل**" التي هي ناتجة بدورها عن تجميع لمحمولات الجمل التي ترصد مختلف مراحل انتقال أحمد عاكف من باب الوزارات إلى بيته في خان الخليلي. أمّا الموضوع فواحد وهو المتنقل، أي أحمد عاكف على أساس أن محمول القطعة محمول أحادي. فيما يخص التمثيل لنواة القطعة فيمكن أن نقترح ثلاثة إمكانات هي التالية: **أولاً**، يمثّل للمحمول بواسطة محمول عام مجرد كالمحمول "**انتقل**":

(231) [{انتقل} ف (س1 أحمد عاكف) منف]

ثانياً، يُمثّلُ له في شكل متوالية من محمولات القطع الفرعية:

(232) [{انطلق، توجّه، وصل} ف (س1: أحمد عاكف) منف]

ثالثاً، كما يمكن أن يمثل له بمتوالية من جميع محمولات الجمل الدّالة على الانتقال:

(233) [{انطلق، أخذ، اتجه، عبر، اقتحم} ف (س1: أحمد عاكف) منف]

الفرق بين الإمكان الثالث والإمكانين الأول والثاني، أن التمثيل فيه للمحمول يتم في شكل محمولات محققة معجميّاً عوضاً عن محمول عام مجردّ.

يبدو لنا أن الإمكان الأول أفضل الإمكانات الثلاثة على الأقل لأنه أقل كلفة وهو الذي سنتبناه هنا.

وتتكون البنية الوصفية لحمل القطعة من المخصّص الجهي "**تام** (المخصّص المتحقق في الأفعال الدّالة على الانتقال) واللواحق الدّالة على مصدر الانتقال ("أبواب الوزارة") وهدفه (بيت أسرة أحمد عاكف في خان الخليلي) ومحطاته (ميدان الملكة فريدة، ميدان الأزهر) والمشاركين في الانطلاق ("مصاحبين"). على هذا الأساس، تكون الطبقة الأولى، طبقة الوصف، هي التالية:

(234) [تا ك ي: [ح ي {انتقل} ف (س1: أحمد عاكف) منف] (ص1: أبواب الوزارة) مص (ص2: خان الخليلي) هد (ص3: ميدان الملكة فريدة) خط (ص4: ميدان الأزهر) حط (ص5: جماعات الموظفين) صا].

الطبقة الثانية في حمل القطعة هي الطبقة التسويرية. وإن كان لا نجد للتسوير تحققاً صورياً (صرفياً) في هذه القطعة فإن فيها عبارات تكمّم الواقعة من حيث تكرارها أو تكرار بعض مراحلها (**مضى يذرع الطوار**") أو من حيث إيقاع تحققها ("**فتريث قليلاً**"، "**وكان من عادته...**").

(235) [Φ ري[...[...]....](ص6: [مضى يدرع الطوار]) تك (ص7: [وتريّث قليلاً]) قط]

حيث: تك = مكرر، قط= متقطع.

أمّا أعلى طبقة في حمل هذه القطعة فهي الطبقة التأطيرية التي تتكون من المخصّص الزمني "المضي" المتحقق في محمولات الجمل الدّالة على واقعة الانتقال من الواردة إلى البيت ومن لواحق زمنية ولواحق مكانية:

(236) [مض وي: [... [...[....[...]...] (ص8: [انتصفت الساعة الثانية من مساء يوم من سبتمبر سنة 1941...]) زم (ص9: [مقاهي عامرة ودكاكين...]) مك (ص10: [كان الشارع طويلاً في ضيق..]) مك]

ونشير، هنا، إلى أن ما يشكّل اللواحق المكانية في هذه القطعة قطع فرعية أو فقرات نصف الأمكنة التي تؤطّر تنقل أحمد عاكف من باب الوزارات إلى خان الخليلي.

فيما يتعلق الآن بالمستوى العلاقي، فإنه بالإمكان التمييز، في القطعة التي هي موضوع الفحص هنا، بين طبقة وَجهية وطبقة إنجازية.

بما أن نمط النص الذي بين أيدينا، نمطُ السرد الموضوعي (بمفهوم بنفنيست) فإن السمة الوَجهيّة الغالبة هي السمة "موضوعي". ولأننا لا نجد في القطعة لواحق وَجهيّة، فإن الطبقة الوَجهية يمكن أن يمثل لها بالشكل التالي:

(237) [ضع **س ي**:[...[...[....[...[....[...[...]]]

حيث: ضع = موضوعي

إلا أن ثمة داخل القطعة فقرات لا تندرج في الواقعة الأساسية، واقعة الانتقال، كالفقرات غير السردية (الحوارات الواردة في القطعة) والفقرات الوصفية التي تبين عن موقف المؤلف مما يصف. السمة الوجهيّة لهذه الفقرات ليست بالضرورة سمة الموضوعية كما هو الشأن في الفقرة التي تستهل كالتالي:

(238) "**ومن عجب** أنه عُدّ يوما ممن يعنون بحسن هندامهم وأناقتهم...".

ولنفس السبب، أي نظراً لكون القطعة تنتمي إلى نمط النصوص السردية "الموضوعية"، تكون القوة الإنجازية "الإخبار" المحض (أي الإخبار الذي لا تصاحبه أية قوة إنجازية مستلزَمة) باستثناء الفقرات غير السردية (الحوارات).

بنية القطعة الأولى في رواية خان الخليلي، إذن، هي البنية التي يمكن التمثيل لها كالتالي:

(239) [خب وي: [ضع س ي [مض وي: [Φ ري: [تاك ي: [ح ي {انتقل} ف (س1: أحمد عاكف) منف] (ص1: أبواب الوزارات) مص (ص2: خان الخليلي) هد (ص3: ميدان الملكة فريدة) حط (ص4: ميدان الأزهر) حط (ص5: جماعات الموظفين) صا] (ص6: [مضى يذرع الطوار]) تك (ص7: [وتريث قليلاً]) قط] (ص8: [انتصفت الساعة الثانية من مساء يوم من سمبتنبر 1941...]) زم (ص9: [... مقاهي عامرة ودكاكين...]) مك (ص10: [كان الشارع طويلاً في ضيق...]) مك]]].

تقوم بين مكونات القطعة العلاقات التي تقوم بين مكونات البنية النموذج والتي تتحقق بين مكونات الجملة. ففي إطار النواة، يخضع الموضوع المنفذ (أحمد عاكف) لقيد التوارد الذي يفرضه محمول القطعة العام ("**انتقل**"). ويحمل هذا الموضوع الوظيفة الدلالية "**المنفذ**" التي كان من الممكن أن يحملها الموضوع الأوّل في جملة كما تحمل لواحق الطبقات الثلاث الوظائف الدلالية ("مصدر"، "هدف"،

"محطة"، "زمان"، "مكان"...) التي تحملها عادة نفس هذه اللواحق حين ترد في الجملة.

وتسنَد الوظيفة التداولية المحور داخل القطعة على الشكل التالي: يُسنَد "المحور الجديد" إلى مجموعة من الذوات التي تدرج لأوّل مرة: "أحمد عاكف"، "تيارات من الخلق"، "بواب نوبي"، "الصُّناع"... وتظل بعض هذه الذوات "محاور جديدة" (البواب النوبي مثلا) لكونها لا يعاد لها ذكرٌ بعد إدراجها في حين تأخذ ذوات أخرى وظيفة المحور المعطى (أحمد عاكف، أم أحمد عاكف، أبو أحمد عاكف...) وينتقى من بين المحاور المعطاة هذه، أحمد عاكف، ليكون المحور المعطى الرئيسي في القطعة (وفي الرواية ككل) لكونه الذات تستقطب أكبر كم من المعلومات والتي تشكل أطول سلسلة محورية، وتُسنَد الوظيفة التداولية "بؤرة الجديد" إلى حمل القطعة برُمّته على اعتبار أن واقعة الانتقال ككل (مع وقائعها الفرعية) هي المعلومة الجديدة بالنسبة لهذه المرحلة من الرواية. على هذا، وبإضافة هاتين الوظيفتين التداوليتين تصبح بنية القطعة كالتالي:

(240) [حب وي: [ضع س ي: [...[...[... ح ي {انتقل} ف (س1: أحمد عاكف) منف مح- عط- رس]...]...]...] بؤجد]]

حيث: مح - عط - رس = محور معطى رئيسي

أمّا العلاقات الإحالية في القطعة، فهي، كما يمكن أن نتوقّع، صنفان: إحالات "خارجية" تربط بين مكونات بنية القطعة والعالم الذي يشكل مرجعيتها وإحالات "داخلية" تربط مكونات البنية بعضها ببعض.

(1) تربط إحالات الفئة الأولى مكونات القطعة بالواقعة العامة ("الانتقال") وبوقائعها الفرعيّة ("الانطلاق"...) كما تربطها بالذوات (أحمد عاكف، جماعات الموظفين، البواب النوبي...) والأمكنة (باب الوزارات، ميدان الملكة فريدة، ميدان الأزهر، خان الخليلي...). ويمكن التمييز بين إحالات البناء التي تُدرج الوقائع والذوات والأمكنة لأوّل مرة وإحالات التعيين التي يتم عن طريقها الربطُ بين المكونات ووقائع أو ذوات أو أمكنة سبق أن أدرجت.

(2) تربط إحالات الفئة الثانية تواردات نفس الواقعة أو نفس الذات أو نفس المكان بعضها ببعض. ويتم هذا الربط بواسطة ضمائر عائدية:

(241) "انطلق **أحمد عاكف** (ي)... وكان من عادته (ي)... كان قلبه (ي) ينازعه (ي) إلى المقام القديم الحبيب...".

أو عن طريق التكرار المعجمي:

(242) "**مضى يدرع الطوار** في انتظار ترام يوصله إلى ميدان الملكة فريدة... **مضى يدرع الطوار** لأنه لم يكن يحتمل الجمود طويلاً...".

وتتضافر الفئتان من الإحالات في خلق اتساق القطعة وضمان استمراره. يقوم اتساق القطعة على الإحالة على عالم ذهني يخلف المؤلف ويجعل القارئ يُشاطره إياه عبر مرجعية (وقائعية، مكانية...) تصبح بالتدرج مشتركة. كما يقوم الاتساق على المحافظة على استمرار محور القطعة الرئيسي عبر إنشاء سلسلة محوريّة وإغنائها بالتدرج كما هو الشأن، مثلاً، في المقتطف (241).

يمكن القول إن ما قلناه عن بنية هذه القطعة، هي حيث المكونات ومن حيث العلاقات، يصدق على بنية القطعتين المواليتين، أي القطعة التي تصف إقامة أحمد عاكف مع أسرته في خان الخليلي والقطعة التي تروي انتقالهم من خان الخليلي إلى ضاحية الزيتون، حيث يمكن إرجاع بنية القطعة الأولى إلى البنية العامة التالية:

(243) [خب وي: [**ضع س ي**: [...[...[...[حي (انتقل) (س1: أسرة أحمد عاكف) منف] (ص1: خان الخليلي) مص (ص2: الزيتون) هد]...]...]]].

على أساس أخذ ما ورد في إطار السرد وحده بعين الاعتبار (أي باستثناء الفقرات الحوارية وفقرات "الحوار الداخلي"... حيث تختلف قيم المخصّصين الإنجازي والوَجهي).

وتشكل البنيتان (243) و(244)، بالطبع، تجميعاً لبنيات جمل وفقرات وقطع فرعية تماماً كما كان الشأن بالنسبة للقطعة الأولى. فالقطعة الثانية، مثلاً، تتضمن قطعتين فرعيّتين ترويان قصة حب أحمد عاكف لنوال وقصة حب رشدي عاكف ونوال على التوالي تضاف إليهما قطعة فرعية ثالثة نصف مرض رشدي عاكف وموته. ويمكن التمثيل للبنيات العامة لهذه القطع الفرعية الثلاث كالتالي:

(245) [خب وي: [ض ع **س ي**: [...[...[...[ح ي {أحب ف (س": أحمد عاكف) متض (س2: نوال) متق[...]...]...]]].

(246) [خب وي: [ضـــع **س ي**: [...[...[...[ح ي{تحـــاب} ف (س1: (رشدي عاكف) و(نوال)) متض]...]...]...]]].

(247) [خب **و ي**: [ص ع **س ي**: [...[...[...[ح ي {انتقل} ف (س1: أسرة أحمد عاكف) منف مح – مح – عط – رس]...]...]...] بؤجد]].

لنَصل، الآن إلى المستوى الأعلى، مستوى نص رواية خان الخليلي. تقـــدّم أنّ من القراءات الممكنة لهذه الرواية، قراءتها على أساس أنها رحلة أسرة عاكف مـــن حي السكاكيني إلى حي خان الخليلي ثم إلى الزيتون. إذا اعتمدنا هـــذه القـــراءة، أمكن التمثيل لبنية النص ككل على النحو التالي:

(248) [خب و ي: [ضع **س ي**: [مض وي: [ري: [تاك ي: [ح {رحَـــل} ف (ص1: أحمد عاكف) منف مح – عط – رس] (ص1: أسرة أحمد عاكف) صا (ص2: السكاكيني) مص (ص3: خان الخليلي) هد (ص4: الزيتون) هـــد]] (ص5: سنة) زم (ص6: خان الخليلي) ملك] بؤجد]].

ويمكن أن نمثل لبنية نفس النص باعتبار أن جُملة هو القطع الكبرى الـــثلاث مضموماً بعضها إلى بعض:

(249) [خب وي: [ضع **س ي**: [حمل] بؤجد]]

[قطعة1 – قطعة 2 – قطعة 3]

يتبين من التمثيل (248) أن نفس العلاقات القائمـــة في مســـتوى الجملـــة ومستوى القطعة نجدها كذلك في مستوى النص ككل سواء أتعلق الأمر بالوظائف الدلالية أو التداولية أو بالإحالات الخارجية أو الداخلية. وتصب هـــذه العلاقـــات جميعها في مصب واحد هو خلق اتساق النص وضمان استمراره. ويقوم بهذا الدور على الخصوص الإحالات الخارجية التي تتيح بناء العالم الذهني المتجـــانس للـــنص بالتدريج من بداية الرواية إلى نهايتها والإحالات الداخلية التي تربط مكونات النص بعضها ببعض عبر سلاسل محورية (خاصة سلسلة المحور الرئيسي) بواسطة الضمائر كما في المقتطف (241) أو بوسائل معجمية (محور فرعي، محور مكرّر):

(250) "انطلق **أحمد عاكف** (ي)... ولفت سمعَ **أحمد** (**ي**)... ووجّه كمـــال خليل الخطاب إلى **عاكف** (ي)... وتنازعت **الكهل** (ي) عواطف جد متناقضة... فقال **الكهل** (ي) بلهجة فائرة...".

3- الثابت والمتغير:

رصدنا في المبحث الأوّل من هذا الفصل المعالم الكبرى للبنية النموذج من حيث مكوّناتها والعلاقات التي تتضمنها على أساس أنها بنية عامّة مجرّدة.

وتتبعنا في المبحث الثاني كيفيّة تحقق هذه البنية في مختلف وحدات الخطاب من الجملة إلى النص.

ولئن كان بالإمكان استنتاجُ أن البنية النموذج تظل ثابتة في عمومها عبر وحدات الخطاب هذه فإن بالإمكان كذلك ملاحظة بعض التغيرات التي تطرأ عليها، إمّا من حيث المكونات أو من حيث العلاقات، حين الانتقال من وحدة خطابية إلى أخرى.

3-1- البنية النموذج وأنماط الخطاب

سبق أن أشرنا، في الفصل الأوّل، إلى أن من بين معايير تنميط الخطاب معيار الغرض التواصلي (خباب سردي/خطاب وصفي/خطاب حجاجي...) ومعيار مدى تدخل صاحب الخطاب في فحوى خطابه (خطاب ذاتي/خطاب موضوعي...) وأشرنا بنفس المناسبة إلى أن لنمط الخطاب تأثيراً في بنيته. وتورد هنا بعض المتغيّرات البنيوية الراجعة إلى نمط الخطاب مع تصنيفها صنفين: المتغيرات المكوّنيّة والمغيّرات العلاقية؟

3-1-1- المتغيرات المكوّنيّة.

تتفاوت أهمية المستويين العلاقي والتمثيلي وفقاً لأنماط الخطاب/بصفة عامة، يمكن القول إن المستوى العلاقي يفوق المستوى التمثيلي أهميّة في الخطابات الذّاتية. ففي هذا النمط يرد الخطاب موجّها توجيها ذاتياً (حاملاً للسمات الوجهيّة الذاتيّة السابق تفصيلها) ويحمل قوة إنجازية حرفية قد تواكبها قوة إنجازية مستلزمة. وقد يأخذ المستوى العلاقي أهميّة قصوى فيتقلص المستوى التمثيلي حتى يكاد ينعدم. ويحصل ذلك في الحالات التي يكون فيها القصد من الخطاب التعبير عن الذاتيات (موقف، انفعالات، أحاسيس...). من أمثلة الخطابات التي يكاد ينعدم فيها المستوى التمثيلي:

(251) أ – رباه!

ب – يا الله!

ج – ويحك!

في مقابل ذلك، يتقلص المستوى العلاقي في الخطاب الموضوعي حيث لا ورود للسمات الذّاتيّة (الانفعالية خاصة) وحيث القوة الإنجازية الوحيدة الممكنة هي القوة الإنجازية الحرفية "الإخبار". ففي هذا النمط الخطابي، لا مجال للقوة الإنجازية المستلزمة التي تظلّ من خصائص الخطاب الذاتي. ويبلغ تقلص المستوى العلاقي منتهاه في الخطاب العلمي الصّارم أو في حالات "السرد المحض" حيث ينعدم المخاطب انعداماً شبه كلي وكان الأحداث، كما يقول بنفتيست (1966) "تسرّد نفسها". في هذه الحالات، يكاد المستوى التمثيلي المستوى الوحيد في الخطاب.

إن صحّت هذه الملاحظات، أمكننا أن نستخلص منها معايير لقياس الذاتية/الموضوعية في خطاب ما يمكن، مثلاً، أن نمط الخطابات وفقاً للسلمية التالية:

(252) **سلميّة الذاتية**

انعدام المستوى التمثيلي >...>... > انعدام المستوى العلاقي.

على أساس هذه السلميّة تتدرّج الخطابات بين قطبين: الذاتية القصوى المتمثلة في انعدام المستوى التمثيلي لحساب المستوى العلاقي والموضوعيّة القصوى المتمثلة في انعدام المستوى العلاقي لحساب المستوى التمثيلي. بعبارة أخرى، تتفاوت الخطابات من حيث الذاتية/الموضوعية حسب موقعها من البنيتين القطبيتين التاليتين:

(253) أ – [قوة حرفية/مستلزمة [وجه ذاتي [Φ] لاحق وجهي] لاحق إنجازي

ب – [Φ [Φ[حمل] Φ] Φ].

فيما يخص المستوى التمثيلي، أي الحَمْل، توحي المعطيات أن للملاحظات التالية قدراً معقولاً من الورود:

(أ) تكون محمولات الخطاب السردي محمولات دالة على أعمال أو أحداث (وقائع سمتها الحركيّة) في حين أن محمولات الخطاب الوصفي يغلب أن تكون محمولات دالة على أوضاع أو حالات (وقائع غير حركيّة).

(ب) سبق أن بيّنا، في الفصل الأوّل، أن مخصّصي الطبقتين التأطيرية والوصفية الزمني والجهي يأخذان القيمتين "مَضيّ" و"تام" في الخطاب السردي في حين يأخذان القيمتين "حاضر" و"غير تام" أو "مضي" و"غير تام" حين يكون الخطاب خطاباً وصفيّاً.

في نفس السياق، يُلاحظ أن المخصّص الجهي السوري (مخصّص الطبقة الثانية) يأخذ القيمة "مستمر" أو "عادي" أو "متكرر" في الخطاب الوصفي بيد أن قيمته الغالبة في الخطاب السردي هي "آني".

3-1-2- المتغيرات العلاقية

يترتب عن توزيع أصناف المحمولات وفقاً لأنماط الخطاب أمران: **أولاً**، يغلب أن ترد محمولات حُمول الخطاب السردي ثنائية أو ثلاثية في حين لا ترد محمولات حمول الخطاب السردي إلاّ أحاديّة (أيّ ذات موضوع واحد) يكون المحمولات الدّالّة على الأوضاع أو الحالات محمولات "لازمة"، **ثانياً**، يأخذ الموضوع الأوّل في الخطاب السردي الوظيفة الدلاليّة "المنفذ" (في حُمُول الأعمال) أو الوظيفة الدلالية "القوة" (في حمول الأحداث) في حين يأخذ نفس الموضوع الوظيفة الدلالية "المتموضع" أو الوظيفة الدلالية "الحائل" في حُمُول الخطاب الوصفي.

سبق أن أشرنا إلى أن الوظيفة التداولية البؤرة تنقسم إلى عدة وظائف فرعية يمكن إرجاعها إلى وظيفتين كبيريين اثنين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة. هذان الوظيفتان البؤريتان يمكن أن تردا معاً في الخطاب الحجاجي بيد أن بؤرة الجديد وحدها يمكن أن ترد في الخطاب السردي أو الخطاب الوصفي حيث لا مجال لورود بؤرة المقابلة.

أمّا العلاقات الإحالية فإنها تظل واردة ببعديها "الخارجي" و"الداخلي" عبر مختلف أنماط الخطاب. إلاّ أنه من المتوقّع أن تُستخدم العلاقات الإحالية المقامية في الخطاب المباشر أكثر من غيره لخطاب غير المباشر). كما يُتوقع أن يُعتمَد في الخطاب السردي (خاصة إذا كان مكتوباً) على الإحالات السياقية بالدرجة الأولى.

3-2- البنية النموذج وأقسام الخطاب:

لنذكّر بأن الخطاب، كما حدّدناه هنا، كل إنتاج لغوي يتم بواسطته التواصل في موقف ما وأن الخطاب من حيث وحداته، يمكن أن يكون مفردة أو مركباً اسمياً أو جملة (بسيطة/معقدة) أو نصاً. ولنذكر كذلك ان أطروحة التماثل البنيوي التي تبنيناها تفترض أن بنية نموذجيّة واحدة تتحقّق في جميع هذه الوحدات الخطابيّة. وقد تتبعنا في المبحث السابق، تحققات البنية النموذج في كلّ من الجملة والمركب الاسمي والنص. والآن يتعيّن أن نتساءل هل تظل البنية النموذج ثابتة عبر تحققها في مختلف الوحدات الخطابية أم هل تطرأ عليها تغيرات على غرار ما يطرأ عليها من تغيرات من نمط خطابي إلى آخر.

للإجابة على هذا التساؤل، يجب أن نميز بين حالتين: حالة ورود هذه الوحدات الخطابية مستقلة بعضها عن بعض وحالة ورودها مدمجاً بعضها في بعض. بتعبير آخر، يجب أن نميّز بين الجملة حين تشكل بنفسها خطاباً تاماً وبينها حين تكون جزءاً من قطعة تشكل بدورها جزءاً من نص كامل. توحي المعطيات المدروسة أن البنية النموذج تتحقق، في الحالة الأولى، كاملة من حيث المكونات ومن حيث العلاقات. أمّا في الحالة الثانية، فيطرأ عليها من التغيرات ما يمكن أن تتوقعهُ كناتج لعملية الإدماج.

(أ) تقدم أن الجملة، حين تُدمَج في جملة أخرى (حين يتعلق الأمر بجملة مركّبة تركيب إدماج)، تكون إما حملاً موسّعاً أو قضية أو جملة تامة (جملة تواكبها قوة إنجازية)، ويبدو أن القاعدة العامّة هي أن الإدماج، باعتباره علاقة تبعيّة، يجعل الجملة المدمجَة تابعة بنيوياً للجملة الرئيسية من حيث المكونات ومن حيث العلاقات. وتتجلى هذه التبعية في كون بنية الجملة المدمجة تفقد أحد مكوناتها أو بعضا من العلاقات التي تتضمنّها. وقد يكمن تقلص البنية المدمَجة في فقدان الطبقة الإنجازية كما هو الشأن في الجملتين (209 أ-ب= المكرّرتين هنا للتذكير:

(209) أ - ظنت هند **أن خالداً لن يعود**

ب - يحسب بكر أنه لن يعاقب أبداً

أو في فقدان الطبقتين الإنجازية والوَجهيّة كما هو الشأن في الجملتين (208 أ-ب) المكررتين للتذكير:

(208) أ – رأى خالد **بكراً يُصافح زينب**

ب – سمعت هند زينب تتلو القرآن

بل إن تقلص البنية المدمجة يمكن أن يشمَل الحَمْل أو بعضاً من طبقاته. مثال ذلك ما يحصل في التراكيب التي يكون فيها المخصّص الزمني (مخصّص الطبقة التأطيرية) للبنية المدمَجة تابعاً للمخصّص الزمني للبنية الرئيسية. من أمثلة التبعيّة الزمنيّة ما نلاحظه في الجملتين (208 أ – ب) حيث المخصّص الزمني ("المضي") في الجملة الرئيسية يحكم محمول الجملة المدمجة الذي يأخذ صبغة المضارع وفقاً لسمات جهيّة. في هذا الضرب من التراكيب، يكون من باب الحشو تحديدا المخصّص الزمني في الجملة المدمَجة. وقد تمتد التبعيّة البنيويّة إلى العلاقات أيضاً. في هذا الصدد، يتعين تعميق البحث في بنية الجملة المدمَجة لاستكشاف مدى إمكان احتفاظها بالعلاقات، أي لو كانت جملة مستقلة أو جملة رئيسية. في هذا الاتجاه، يمكن أن تتوقع أنه من الممكن أن تسند الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة إلى الجملة المدمجَة ككل لكنه من العسير أن تُسند هاتان الوظيفتان داخل هذه الجملة أي إلى أحد مكوناتها.

(ب) مرّ بنا أن الحدّ البسيط يتضمن من الطبقات ما يمكن أن تتضمنه الجملة، من الطبقة الوصفية إلى الطبقة الوجهيّة، وتركنا السؤال مفتوحاً عما إذا كان من الممكن افتراض وجود الطبقة الخامسة، طبقة الإنجاز. يُطرح هذا السؤال، على الخصوص، حين يتعلق الأمر بالجمل الاستفهامية التي يكون فيها حيّز الاستفهام أحد حدُود الجملة كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(254) أ – **ماذا** شربت هند؟

ب – **أشايا** شربت هند؟

يمكن، مبدئياً، اقتراح ثلاث مقاربات لرصد القوة الإنجازية في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (254 أ – ب):

(1) تُسنَد القوة الإنجازية الاستفهام إلى الحدّين "**ماذا**" و"**شايا**" فحسب،

(2) تسند القوة الإنجازية الاستفهام مرّتين: إلى الجملة ككل وإلى الحدّ المستفهم عنه معاً،

(3) تستند القوة الإنجازية إلى الجملة فحسب على أن يؤشر إلى أن حيّز الاستفهام هو أحد حدودها بواسطة الوظيفة التداولية بؤرة الجديد (254 أ) أو بؤرة المقابلة (254 ب).

ويبدو لنا أن المقاربة الثالثة هي الأنسب.

بتبني المقاربة الثالثة، يمكن أن نعمّم أطروحة أن الحدّ لا قوة إنجازية له أي أن مجاله لا يتعدى الطبقة الرابعة، الطبقة الوجهية.

بل إنه من الممكن أن يلحق التقلص هذه الطبقة نفسها. ويحصل ذلك في الحالات التي يأخذ فيها الجملة والحدّ نفس السمات الوجهية كما في الجملة (255 ج):

(255) أ – كم يشتغل خالد!

ب – بأي حماس يشتغل خالد!

ج –* كم يشتغل خالد بأي حماس.

يكمن لحن الجملة (255 ج)، في مقابل الجملتين (255 أ–ب)، في كون نفس السمة الوجهية الذاتية، التعجب، وردت مواكبة للجملة ككل ولا لحد من حدودها.

يتضمن الحد من العلاقات ما تتضمنه الجملة، كما رأينا، سواء أتعلق الأمر بقيود التوارد أم تعلق بالوظائف (الدلالية/الوجهيّة/التداولية). إلاّ أنه، من الممكن، رصد المتغيرات التالية في هذا الباب:

(1) من الوظائف الدلالية ما يتفرد به الحد دون الجملة كالوظيفة الدلالية "**المالك**" التي تُسنَد إلى العنصر الثاني من الحد الإضافي كما في الجملة التالية:

(256) أرتاح كثيراً في بيت **خالد**

(2) تُسنَد الوظائفُ الوجهية في الحدّ المشتق (المسمّى مثلاً) استنادها في الجملة كما في الجملة (257)، مثلاً، حيث يحمل الموضوع الأول والموضوع الثاني في الحد "**قصف العدوّ المدينة**":

(257) أرعبني قصف العدوّ المدينة

إلاّ أن الموضوع الفاعل لا يأخذ الحالة الإعرابية التي تخوله إياها وظيفته وإنما يأخذ الحالة الإعرابية ("الجر") وفقاً لمبدأ التكيف كما رأينا. ويأخذ هذه الحالة الإعرابية كل موضوع احتل هذا المحل أيّا كانت وظيفته:

(258) أرعبني قصف المدينة (من قبل العدو).

(3) يمكن أن تُسنَد الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة (بفروعهما إلى الحدّ، ويمكن أن تُسند إحدى هاتين الوظيفتين داخل الحد إلى أحد عناصره كما هو الشأن في الجملة (259):

(259) أرعبني قصف المدينة لا القلعة.

حيث أسندت بؤرة المقابلة إلى المضاف إليه. إلاّ أنه من المتوقع إلاّ يسوغ إسناد نفس الوظيفة التداوليّة إلى الحد وإلى أحد عناصره في ذات الوقت:

(260)* أرعبني قصف المدينة للقلعة لا دويّ الرعد.

ولعل لحن التراكيب التي من قبيل (260) راجع إلى خرق مبدأ عام (سبق أن أشرنا إليه (المتوكل 1986) يقضي بألاّ تُسند نفس الوظيفة (أو نفس السمة بوجه عام) إلى المكون وإلى أحد عناصره سواء أكان المكون جملة أم حدّا أم قطعة أم نصّاً.

(ج) أشرنا، حين عَرضنا لأنماط الخطاب، إلى أن القطعة النصيّة الواحدة لا تنتمي، بالضرورة، إلى نفس النمط الخطابي بل يمكن (وهي الحالة الغالبة) أن تتضمن خطاباً سرديّا وصفيّاً وخطاباً حوارياً. هذا هو الوضع الذي نجده مثلاً في القطعة الأولى (انتقال أحمد عاكف من باب الوزارات إلى بيته في خان الخليلي) من رواية "خان الخليلي" حيث يتعاقب السرد المحض والوصف (الموضوعي والذاتي) والحوار (بين أحمد عاكف والبواب وبنيه وبين أمه ثم بينه وبين أبيه).

ما يهمنا، هنا، هو أن الجمل التي تتآلف لتشكل قطعة واحدة (أو قطعة فرعية واحدة) تنتمي إلى نمط خطابي معيّن (سرد/وصف موضوعي أو ذاتي) تتخلى عن بعض مكوناتها وبعض العلاقات التي تتضمنها إذا كانت هذه المكونات والعلاقات مشتركة. في هذه الحالة، يكتفي بالتأشير لهذه المكونات والعلاقات في بنية القطعة ككل على أساس أن هذا التأشير ينسحب على كل جملة من جمل القطعة. ويمكن أن تشترك جُمَل القطعة الواحدة في نفس القوة الإنجازية وفي نفس السمة الوجهيّة كما يمكن أن يمتد هذا الاشتراك إلى مخصّصات الحمل ذاته كالمخصّص الزمني مثلاً. في هذا الباب، يُشير ديك (1997 ج2 421) إلى وجود قطع نصيّة تأخذ جميع

الجمل (أو القطع الفرعية/الفقرات) التي تتضمنها نفس المخصّص الزمني، ولـيَكُن المخصّص الزمني "**المضي**" مثلاً كما في البنية التالية:

(261) مض (س). مض (**ص**). مض (**ع**)...

ويذهب ديك إلى أن التمثيل الأورد، في هذه الحالة، هو التمثيل (262):

(262) مض ((**س**). (**ص**). (**ع**)...)

حيث "**ترث**" الجملُ المتوالية (س، ص، ع) قيمتها الزمنية من القيمة الزمنية (مضي) للقطعة ككل.

مبدأ الإرث هذا يمكن أن تعمّمه على القيم الأخرى كالقيم الإنجازية والوجَهية فيكون التمثيل للقطعة التي تشترك جُملَها في القيمة الإنجازية (خب (إخبار)) والقيمة الوَجهية (ضع (موضوعي)) والقيمة الزمنية (مض (مضي)) كالتالي:

(263) [خب [ضع [مض ((س). (ص). (ع))..]]].

من الحالات التي يمكن أن ينطبق عليها التمثيل (263) الجزء الأوّل من القطعة الأولى في رواية "خان الخليلي" الذي يبتدئ ببداية الرواية: "انتصفت الساعة الثانية من مساء يوم من سبتمبر سنة 1941، وينتهي بالجملة: "دنونا من بواب اقتعد كرسيًا على كتب من أحد الأبواب...".

باستثناء فقرات الحوار الداخلي، يمكن القول إن جُمَل هذا الجزء من القطعة الأولى "ترث" قيمتها الإنجازية "الإخبارية" وقيمتها الوَجهية "موضوعي" وقيمتها الزمنية "المضي" من قيم الكل وإنه بالإمكان التمثيل لبنية جزء القطعة هذا على النحو التالي:

(264) [خب [ضع [مص ((انتصفت الساعة الثانية...). (انطلق أحمد عاكف مع المنطلقين...). (وكان من عادته أن يتخذ سبيله...)... فدنا من بواب نوبي...))]]].

(د) يصدق ما قلناه عن القطعة، في مستوى أعلى، على النص ككل، لنفرض أننا أمام نص تتجانس قطعُه من حيث قيمة المخصص الإنجازي وقيمة المخصّص الوَجهي وقيمة المخصّص الزمني ولنفرض كذلك أن هذه القيم هي "الإخبار" و"موضوعي" و"مضي" على التوالي. على هذا الأساس تكون بنية النص هي البنية (265) حيث ترمز المتغيرات (أ) و(ب) و(ج) إلى مختلف قطع النص:

(265) [خب [ضع [مض ((أ). (ب). (ج))...]]].

لنأخذ، قصد التوضيح مثالاً آخر وليكن هذا المثال قصيدة من قصائد المدح العمودية. يمكن إرجاع بنية هذا الضرب من القصائد إلى البنية العامّة التالية:

(266) [خب [مدح [حا ((س). (ص). (ع))...]]].

حيث: حا = حاضر وحيث ترمز المتغيرات (س) و(ص) و(ع) إلى أبيات القصيدة.

إن صحت هذه الملاحظات، أمكننا أن نخرج منها بإعادة النظر في مفهوم الإدماج وببعض التعميمات كالتعميمات التالية:

أولاً، يمكن تعريف الإدماج، بوجه عام، بالشكل التالي: تعدّ مستقلة كل وحدة خطابية تنفرد ببنيتها الخماسية كاملة وتعدّ مدمجة كل وحدة خطابية ترث بعض مكوناتها أو قيمها أو علاقاتها عن وحدة خطابية أخرى.

ثانيا، يتيح هذا التعريف إعادة النظر في ظاهرة الإدماج من ثلاثة وجوه:

(1) ليس الإدماج مرتبطاً بالتبعيّة التركيبيّة بين جملة وجملة تعلوها بواسطة أدوات مدمجة ("**أن**" وغيرها) حيث يمكن أن نتحدث عن الإدماج حتى في الحالات التي يتدخل فيها الصرف والتركيب شريطة أن تحصل التبعيّة البنيوية.

(2) لا ينحصر الإدماج في علاقة التبعية بين جملة وجملة بل إنه عملية يمكن أن تربط جملة بجملة وجملة بقطعة وقطعة بنص كامل.

بهذا المعنى يمكن الحديث عن الإدماج بين جمل قطعة واحدة ترث قيمها الإنجازية والوجهية عن قيم القطعة ككل وإن كانت هذه الجمل "مستقلة" من حيث التركيب.

(3) بتبني هذا التعريف للإدماج، يُصبح من الممكن اعتبار الجمل المعطوفة جملاً مدمجة على أساس أن عناصرها (مهما تعددت) ترث قيمها الإنجازية والوَجهية وبعضا من قيمها الحمليّة كما ترث علاقاتها (وظائفها) عن القطعة العطفيّة ككل. فبنية السلسلة العطفية (267) ليست البنية (268) بل هي البنية (269):

(267) "وشاهد فيما حوله مقاهي... فتولاه الارتباك واضطربت حواسه ولم يدر أين يسير فدنا من بواب نوبي اقتعد كرسياً على كثب من أحد الأبواب وحياه ثم سأله".

(268) [خب [ضع [مض (س)]]] و[خب [ضع [مض (ص)]]] و[خب [ضع [مض (ع)]]]...

حيث و = عاطف مجرّد يتحقق بواسطة أدوات عطف.

(269) [خب [ضع [مض (س) و(ص) و(ع)...]]].

ثالثاً، يمكننا هذا التعريف من تحديد نوع الإدماج ودرجته تحديداً مضبوطاً، حيث يصبح من الممكن أن نميز من ناحية، بين الإدماج الإنجازي والإدماج الوَجهي والإدماج الحملي، مثلاً، وأن نميز بين الإدماج الذي يقف عند المستوى العلاقي والإدماج الذي يتعداه فيمتد إلى المستوى التمثيلي من ناحية ثانية.

في هذا الإطار يعادُ تأويلُ السلاسل العطفية (ثنائية كانت أم ثلاثية أم نونية العناصر) على أساس أنها ليست جملاً مركبة وإنما هي قطع فرعيّة أو قطع كبرى أو نصوص خاصيتها أن عناصرها "متناظرة" وأن درجة الإدماج فيها، لذلك، أعلى من درجته في غيرها (أي سلاسل الجمل غير المعطوفة).

رابعاً، يشكّل الإدماج، إذا فُهم على أنه تداخل بنيوي، دعماً لافتراض التماثل البنيوي لأنه لا يسوغ أن تدمج وحدة خطابية ما في وحدة خطابية أخرى إلاّ إذا تماثلت بنيتاهما إذ إن التماثل شرط الإدماج.

3-2- البنية النموذج والكلمة

عرضنا في الفقرتين السابقتين من هذا المبحث وفي المبحث السابق لتحقق البنية النموذجية وكيفية تحققها في مختلف أقسام الخطاب من الحدّ إلى الجملة فالقطعة فالنص. ويحق الآن أن نتساءل عمّا إذا كانت الكلمة تخضع بدورها، من حيث تكوينها الصرفي، لنفس البنية. ومن المعطيات التي تعطى لهذا التساؤل قدراً معقولاً من الورود في رأينا ما يلي:

(أ) تتألف الكلمة في اللغات السّلسليّة (الإلصاقية حسب المصطلح الشائع) على الأخص، من جذع ولواصق (سوابق ولواحق) كما يتبين من التمثيل التالي:

(270) [لواصق [جذع] لواحق]

وتذكر البنية (270، إلى حدّ يعيد، بالبنية العامة للجملة (ولغيرها من أقسام الخطاب التي درسناها) حيث يمكن القول إنها آوية إلى نواة وهوامش قبلية وهوامش بعدية:

(271) [هوامش قبلية [نواة] هوامش بعدية]

ويظهر التماثل جليّا من التمثيل التالي:

(272) [لواصف [جذع] لواحق]

هوامش قبلية نواة هوامش بعدية

(ب) من لواصق الكلمة، سوابق أو لواحق، ما يؤشر لسمات جهيّة (كالتكرار وغيره) ولسمات وجهيّة (مدح/قدح) شأنها في ذلك شأن مخصّصات الحدّ والجملة ولواحقهما.

فيما يتعلق بالعربية على وجه الخصوص فإننا نعلم أنها تخالف اللغات السلسلية الحقيقية (كالانجليزية والفرنسية مثلاً) من حيث إن تكوين الكلمات يتم فيها عن طريق صهر جذر ثلاثي في أوزان معيّنة سواء أكانت الكلمات أصولاً أم مشتقة. وقد تعد بعض المقاطع، في هذه اللغة، لواصق كالسابقة "أن" في "**انفعل**" والتشديد في "**فعل**" والمد في "**فَاعَل**". من هذه اللواصق ما يدل على سمات جهيّة التشديد في "قطع"، مثلاً، الذي يؤشر للتكثير والمد في "تداني" الدّال على المقاربة. وتؤشر الأوزان، بدورها، إلى سمات وَجهيّة (مدحيّة أو قدحية) كوزن التصغير ووزن "التظاهر" ووزن الاعتقاد كما في "**رُجَيل**" و"**تعاظم**" و"**كفّر**" على التوالي. وقد تعدّ بعض الأوزان دالّة على الإيجاز كالوزن "**فَعْلَلَ**" في الكلمات "المنحوتة" التي من قبيل "**حَمْدَل**" و"**بَسْمل**" و"**حَوْقَل**".

إلاّ أنه، رغم هذا التناظربين بنية الكلمة وبنية الجملة، مثلاً، يعسُر الحزم بأن البنية النموذج تتحقق في الكلمة تحققها في باقي أقسام الخطاب. ما يمكن قوله هو أن في بنية الكلمة بعض عناصر البنية النموذج وبعض قيمها (الجهيّة والوجهيّة وربما الإنجازيّة) ويستبعد أن تتحقق البنية النموذج كاملة في كلمة.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة، في رأينا كالتالي:

يتم التواصل الأمثل بين مستعملي اللغة الطبيعيّة حين تتحقق البنية النموذجية كاملة، أي حين تتوافر للتواصل كل مقوماته العلاقية والتمثيليّة. وبما أن النص هو الوحدة الخطابية التي تتيح التواصل الأمثل فإنه هو الوحدة الخطابيّة التي تتحقق فيها البنية النموذجية على أكمل وجه. أمّا الوحدات الخطابية الأخرى فإنها لا تتيح من

التواصل الناجح ما يتيحه النص. ويمكن أن نضع، في هذا الباب، سلميّة التواصل الناجح التالية:

(273) **سلمية التواصل**

النص > الجملة > الحد > الكلمة.

وليس من الغريب أن نلاحظ أن تحقق البنية النموذج في الجملة أقل من تحققها في النص (كون الوظائف التداولية، مثلاً، يتوقف إسنادها على علاقات نصيّة) وأن تحققها في الحد أقل من تحققها في الجملة (كون الحدّ لا قوة إنجازية له تخصّه) وأن التحقق الأدنى لهذه البنية يكون في الكلمة. بتغيير آخر، تتضاءل نسبة نجاح التواصل كلما تضاءل تحقق البنية النموذجية، أي كلما ابتعدنا من النص واقتربنا من الكلمة المفردة[1].

---

(4) يتيح افتراض التماثل البنيوي المتبنّى هنا، في الواقع، إعادة النظر في بعض المفاهيم الأساسية وتدقيقها. منها مفهوم "الخطابية" ومفهوم "النمطيّة" ومفهوم "التبعية":

(أ) انطلاقا من تواجد مكونات البنية النموذج في سلسلة لفظية، يمكن أن نقول إن هذه السلسلة خطاب كامل (في حالة توافر المستويين العلاقي والتمثيلي وطبقاتهما) أو جزءا من خطاب.

(ب) نستطيع أن ننمّط الخطابات على أساس عدد ونوع مكونات وعلاقات البنية النموذج المتحققة فيصبح من الممكن الحديث عن خطابات تُغلّب المستوى التمثيلي وخطابات تغلّب طبقات من الطبقات الخمس على الطبقات الأخرى وخطابات تنتقي علاقات (وظائف وإحالا) معيّنة وخطابات تغلب وجهاً على وجه وهكذا دواليك. ومن مزايا إعادة تنميط الخطابات على هذا الأساس التقريب بين أصناف من الخطابات يسود الاعتقاد أنها متباينة ومد الجسور بين ما يسمى "الخطاب العادي" و"الخطاب غير العادي" (الأدبي، مثلاً) وإرجاع الفرق بينهما إلى مجرّد اختلاف في التعامل مع البنية النموذج العامة، من ناحية، وإلى اختلاف في إسهام واشتغال القوالب من ناحية أخرى.

(ج) عوضاً عن تحديد تبعية سلسلة لفظية ما لسلسلة لفظية أخرى حسب معايير صوريّة (أدوات دامجة مثلاً)، يمكن تحديد هذه التبعيّة وقياس درجتها على أساس عناصر البنية الخماسية العامة المتوافرة فيها.

ولعله من الممكن، أيضاً، أن تُتّخذ تحققات البنية النموذج منطلقاً وأساساً لتنميط اللغات الطبيعية كذلك. فاعتماداً لمعيار تغليب مستوى على مستوى آخر (تغليب المستوى العلاقي على المستوى التمثيلي أو العكس) أو طبقة على باقي الطبقات يمكن أن نتحدث عن لغات "غنيّة" علاقيّا (إنجازيا أو وجهيا) في مقابل لغات "فقيرة" علاقياً كما يمكن أن نتحدّث عن لغات غنيّة تأطيريا (اللغات التي يتوافر فيها عدد كبير من المخصّصات الإشارية المتنوعة القيم مثلاً). ويتحدّد مفهوم "الغنى" في هذا السياق، لا بالنظر إلى تعدّد وتنوع قيم مخصّص ما، فحسب، بل كذلك بالنظر إلى الوسائل (الصرفية – التركيبية والمعجميّة) المسخّرة لتحقيقها.

خلاصة ما حاولنا تبيانه في هذا المبحث هو أن للخطاب بنية مجرّدة نموذجية قوامها خمس طبقات تتوزع داخل مستويين اثنين وشبكة من العلاقات الوظيفية والتواردية والإحالية وأن لهذه البنية ثابتاً يطرُد تحققهُ ومتغيرات يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أصناف كبرى، "متغيرات الأهمية" (أي المستويين أهم، العلاقي أم التمثيلي مثلاً) "ومتغيرات الكم" (كم من طبقة تحققت وكم من طبقة استغني عنها) "ومتغيرات الكيف" (اختلاف الثلاثة من المتغيرات تزداد عدداً وأهميّة كلما ابتعدنا عن الوحدة التواصلية المثلى التي هي النص.

4- البنية النموذج وإشكالات التمثيل:

ثلاثة إشكالات متعلقة بالتمثيل للبينة النموذج تظلّ عالقة ونحاول هنا الإسهام في مناقشتها:

(أ) هل يُمثّل للعناصر التداوليّة في القالب النحوي ذاته أم هل يُمثّل للعناصر التداولية في القالب النحوي ذاته أم هل يُمثّلُ لها في قالب مستقل؟ (ب) ما هي إسهامات قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وكيف تتفاعل فيما بينها بالنظر إلى أنماط الخطاب؟ (ج) ما هو تأثير عمليات التسطيح (الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحيّة) في البنية النموذج؟

4-1- التداول قالباً مستقلاً؟

قوربت الخصائص التداولية (القوة الإنجازية، الوجوه (الذاتية خاصة)، الوظائف التداولية (المحور والبؤرة)) في النحو الوظيفي، لحد الآن، على أساس أنها تنتمي إلى القالب النحوي من نموذج مستعملي اللغة الطبيعيّة وأنها من المعلومات التي يتعين رصدها في البنية التحتية النحوية. حسب هذه المقاربة، يُمثّل في مستوى البنية التحتية من القالب النحوي لفئتين من الخصائص: الخصائص الدلالية (وحدات معجميّة، مخصّصات، وظائف) والخصائص التداولية وذلك ما نجده مرصوداً في البنية النموذج (13) وفي أحد أمثلة تحققها (115) حيث تتوزع هاتان الفئتان من الخصائص على مستويين وخمس طبقات كما تم تبيانه في المباحث السابقة.

أمّا الخصائص الصورية، الصرفية والتركيبيّة والتطريزية، فإن تحديدها يتم في البنية المكوّنيّة بواسطة قواعد التعبير، على أساس المعلومات الدلالية والتداولية الممثل لها في البنية التحتيّة.

من التيارات التي برزت في السنوات الأخيرة، في حظيرة النحو الوظيفي، التيار الذاهب إلى رصد الخصائص التداولية في قالب مستقل يمكن الاصطلاح على تسميته بالقالب التداولي. حسب هذا التيار، تصبح قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية ستّة قوالب: القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي والقالب التداولي. وقد تصبح سبعة قوالب إذا نحن أضفنا القالب الذي يضطلع بوصف الخصائص "والفنيّة" والذي يمكن أن يسمى "قالباً شعرياً" (المتوكل 1995) أو "قالباً تخييليّا" (البوشيخي 1998).

ولئن اتّفق، داخل هذا التيار، على إضافة قالب تداولي قائم الذات بعد نزع التداول من القالب النحوي، فثمة خلاف في نوعيّة الخصائص الموكول الاضطلاع برصدها إلى هذا القالب. في هذا الباب، يقترح بلكستاين (1998) أن يمثل في هذا القالب للوظيفتين التداوليتين، محور والبؤرة وفروعهما، ويقترح فيت (1998) أن ترصد فيه القوة الإنجازية المستلزمة على أن يُمثّل للقوة الإنجازية الحرفية في القالب النحوي. وقد أرهصنا (المتوكل قيد الطبع) إلى إمكان إضافة قالب تداولي على أساس أن يكون هذا القالب، إذ ثبت وروده، محل رصد لكل الخصائص التداولية لا لبعضها. واقترحنا، في هذا الاتجاه، أن يمثل في القالب التداولي لوظيفتي المحور والبؤرة والقوة الإنجازية والسمات الوجهيّة.

أمّا بالنسبة لتنظيم القالب التداولي المضاف وطريقة اشتغاله والعلاقات التي تربطه بالقوالب الأخرى، خاصة القالب النحوي، فإن بلكستاين (1998) تركت المسألة مفتوحة و لم تقترح شيئاً ملموساً في هذا الصدد. أمّا فيت فقد رسم المعالم الأساسية لمسطرة تربط بين القالب النحوي والقالب التداولي. ويقوم اقتراح فيت على فكرة أن القوة الإنجازية المستلزمة لا يمثّل لها في نفس القالب الذي يرصد القوة الإنجازية الحرفيّة بل في قالب مستقل، القالب التداولي. بناءً على نفس الفكرة اقترح فان دين بيرج (1998) نموذجاً لما أسماه "النحو الوظيفي التداولي" قوامه ثلاثة قوالب: "قالب تداولي" يفي برصد خصائص السياق الاجتماعي ككل و"قالب

تبليغي" يتكفل بالتمثيل لفحوى الخطاب المروم تبليغه و"قالب نحوي" يوكل إليه اختيار الصياغة اللغوية الملائمة لما هو مرصود في القالبين الأوّلين.

لهذين الاقتراحين مزاياهما النظرية والإجرائية إلاّ أنهما، في رأينا، يبتعدان بعض الابتعاد عن روح النحو الوظيفي وعن بنيته العامة كما رسمت معالمها عبر أدبيات هذا النحو منذ نشأته. لهذا السبب، ارتأينا (المتوكل (قيد الطبع) أن تتم إضافة القالب التداولي بطريقة تتماشى وبنية النحو الوظيفي المعيار (ديك 1989 و1997).

ويمكن تلخيص ما تقترحه في هذا الباب كالتالي:

(1) ترصد في بنية مستقلة طبقتا المستوى العلاقي، الطبقة الإنجازية والطبقة الوجهيّة، كما ترصد فيها الوظائف التداولية، المحور وفروعه والبؤرة وفروعها. وتنتمي هذه البنية إلى القالب التداولي.

(2) ويمثّل لطبقات المستوى التمثيلي، الطبقات الحملية الوصفية والسوريّة والتأطيرية، في البنية التحتيّة المعهودة المنتمية إلى القالب النحوي.

(3) تشكّل البنيتان التحتيتان النحوية والتداولية معاً دَخلين لقواعد التعبير التي تنقلهما إلى بنية مكوّنية (أو تمثيل صرفي – تركيبي) كما هو موضح في الرسم التالي:

(274) **نموذج مستعملي اللغة الطبيعية**

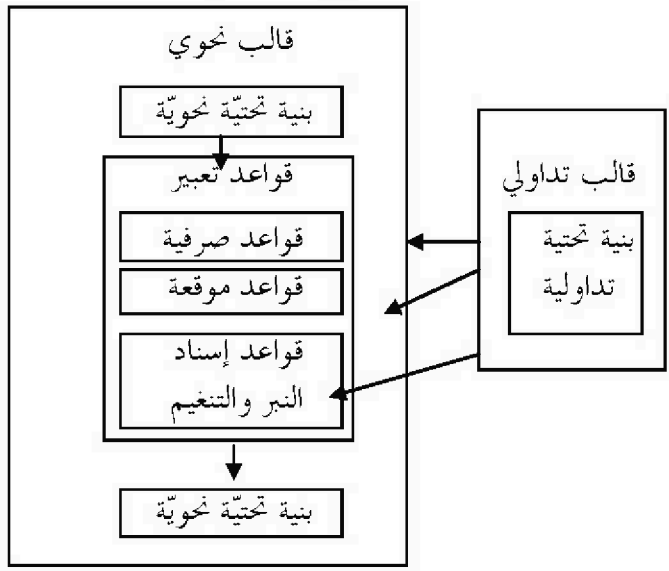

لنأخذ، مثالاً لذلك، الجملة (78) المكرّرة هنا للتذكير:

(78) بصراحة، فعلاً قد صفح خالد بكراً صفعتين البارحة في الشارع.

اقترحنا، في إطار المسطرة التمثيلية المعتمد لحد الآن، أن تكون البنية التحتية لهذه الجملة هي البنية (115) حيث رصدت الطبقات الخمس كلها والعلاقات التي تتضمنها بما في ذلك العلاقات التداولية، أمّا إذا تبنّينا المقاربة القالبية التي نقترحها هنا فإن البنية التحتية لهذه الجملة تصبح بنيتين، بنية تذاولية وبنية نحوية، يمكن صوغهما كالتالي:

(275) [خب وي: [كد **س ي**:[ح ي (س1) مح – عط] بؤجد]].

(276) [وي: [**س ي**: [ثب مض وي: [ري: [تاك ي: [ح ي ص.ف.ع. (فَعَل) ف (ع1 س1: خالد) منف فا (ع1 س2: بكر) متف مف]] (ن2 ص1: صفعة)] حد[(ص2: البارحة) زم (ع1 ص3: شارع) مك] (ص4: فعلاً)] (ص5: صراحة) حا].

في البنية (275)، مُثل لطبقتي المستوى العلاقي مع تحديد قيمها الإنجازية والوَجهيّة في حين اقتصر التمثيل، بالنسبة للمستوى التمثيل، على تحديد الوظيفتين التداوليتين المحور المعطى وبؤرة الجديد. أمّا في البنية (276) فقد قيم بالعكس، حيث رُصدت طبقات المستوى التمثيلي مع قيمها، ما عدا الوظيفتين التداوليتين، في حين لم تحدد قيم طبقتي المستوى العلاقي واكتُفي بالتأشير إليهما على سبيل توضيح العلاقة بين البنيتين. وتشكل البنيتان (275) و(276) كلتاهما دخلين من قالبين مختلفين لقواعد التعبير التي تتكفل، انطلاقاً ممّا توافر فيهما من معلومات، بتحديد بنية الجملة (78) المكوّنيّة.

لسنا في حاجة طبعاً إلى أن نشير إلى أن مسطرة التمثيل الموضحة في الرسم (274) واردة بالنسبة لجميع أقسام الخطاب سواء أتعلق الأمر بجملة أم بقطعة أم بنص، إذ إن المفهوم من البنية النحوية والبنية التداولية أنهما تمثيلان متكاملان للبنية النموذج التي كانت موضوع المباحث السابقة من هذا الفصل.

إن هذين المنحيين، منحى "التداول المدمج" (في النحو) ومنحى "التداول القالبي"، يتكافآن مبدئياً من حيث قدرتهما التمثيلية لمختلف خصائص الخطاب ومن حيث تماشيهما ومبادئ النحو الوظيفي وتنظيمه العام ولا يمكن، في رأينا،

تقويمهما التقويم الصحيح والمفاضلة بينهما إلا بعد بحوث مراسيّة تثبت ورود أحدهما وأفضليّته. في انتظار ذلك، ما يمكن المجازفة بقوله الآن هو أن تفضيل المنحى الثاني متوقف من بين ما يتوقف عليه – على تحديد فحوى القالب التداولي وعلاقته بالقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الشعري.

4-2- القالبية وأنماط الخطاب.

لم تحظ القالبيّة في النحو الوظيفي بما تستحقه من عناية حيث انصبّت الدّراسات الوظيفيّة في مجملها على القالب النحوي وحده في معزل عن القوالب الأخرى إذا استثنينا ما ورد في (ديك) (1990) و(المتوكل (1993) و(1995) و(1999) و(قيد الطبع)) و(فيث (1998)) و(فان دينبيرج (1998)) و(البوشيخي (1998)).

لذلك يجب انتظار أن نعمق البحث في هذه المنطقة من نظرية النحو الوظيفي لمعرفة أدق. ما يمكن قوله، في انتظار ذلك، هو مجموعة من التوقعات نجعلها في ما يلي:

(أ) أهم القوالب جميعاً القالب النحوي. وذلك أمر طبيعي ومتوقّع إذ إن الخطاب المدروس خطاب لغوي. وتكمن أهميته في أمرين:

(1) يمكن الاستغناء، في بعض الحالات، عن بعض القوالب، إلا القالب النحوي الذي هو حاضر في جميع حالات التواصل اللغوي.

(2) يشكل القالب النحوي القالب المركزي في حين تقوم باقي القوالب بدور القوالب المساعدة (أي القوالب "المخازن" التي تمد القالب المركزي بما يحتاجه من معلومات).

(ب) تساهم جميع القوالب في إنتاج الخطاب وتأويله لكن بدرجات متفاوتة. ويؤول التفاوت في إسهام مختلف القوالب إلى نمط الخطاب بالدرجة الأولى. ولعلّ التعميمات التالية ترقى إلى قدر أدنى من الصواب:

(1) يكون الإسهام الأكبر، في الخطاب الذاتي، للقالب التداولي (إذا تبنينا أطروحة "التداول القالبي" المعروض لها في الفقرة السابقة)، إذ تكون السمات الغالبة في هذا النمط الخطابي هي السمات الإنجازية (الحرفية

والمستلزَمة) والسمات الوَجهيّة الذاتية (الانفعالية" منها خاصة) ويكون لهذا القالب الإسهام الأكبر كذلك، في الخطاب "الفني" (أو الإبداعي).

(2) أمّا في الخطاب الموضوعي، سرديّا كان أم وصفيّا، فإسهام القالب التداولي يتضاءل ويتضاءل معه، في هذا النمط الخطابي، إسهام القالب الاجتماعي. فإذا كان خطاباً سردياً احتيج إلى القالب المعرفي في مكونه المعرفي العام. أمّا إذا كان خطاباً علميّاً فإن المكون المعرفي الخاص (العلمي) من هذا القالب هو الذي يرجع إليه.

(3) ويبرز دور القالب المنطقي، كما هو متوقّع، في الخطاب الحجاجي الذي يقوم أساساً على إواليات الاستدلال.

(4) أمّا القالب الإدراكي فإن الحاجة تقل إليه في الخطاب غير المباشر ويكون من القوالب الأساسيّة حين يتعلق الأمر بالعكس، أي بالخطاب المباشر الذي تستغل فيه، عادة وبكيفيّة قصوى، عناصر محيط عملية التخاطب.

(5) أمّا فيما يخص الخطاب الإبداعي فإن من الممكن توقّعه أن يكون للقالب الشعري (أو "التخييلي") الإسهام الأكبر في تحديد خصائصه. ولعل من الممكن توقعه، كذلك، أن يتفاوت إسهام هذا القالب (في تفاعله مع القوالب الأخرى التي تسهم لكن بقدر أدنى) بقدر "الانزياح" إذا صَحّ أن تقاس الإبداعية بدرجات الانزياح. إلاّ أن هذا لا يعدو أن يكون من باب التوقع القبلي إذ ليس لدينا، لحد الآن، من الدراسات الوظيفية للخطاب الإبداعي ما يمكن اعتماده والاستناد إليه في تحديد تفاعل القوالب في هذا النمط من الخطابات.

(ج) إذا صحت سلمية التواصل الناجح (273) المكررة هنا للتذكير:)

(273) **سلمية التواصل**

النص > الجملة > الحد > الكلمة

أمكننا أن نتوقع أن إسهام القوالب يتفاوت، كذلك، وفقاً لأقسام الخطاب. ما يمكن قوله في هذا الباب (وما قد تمت الإشارة اليه في مكان آخر (ديك 1989، المتوكل 1995))، هو أن الحاجة إلى المعلومات غير اللغوية (معلومات مقامية، معارف عامة) تقل بقدر توافر المعلومات اللغوية، أي المعلومات المبلّغة عن طريق

اللغة. لازم ذلك أن الحاجة إلى القوالب الأخرى، غير القالب النحوي، تكبر كلما تقلصت الوحدة الخطابية. ويعلّل ذلك أن الوحدات الخطابيّة الدنيا قد تحتاج من القوالب الأخرى (القالب الإدراكي، جانب من القالب المعرفي...) ما لا تحتاجه الوحدات الخطابيّة العليا (حسب السلمية (273)).

يمكن تلخيص ما أوردناه هنا عن تفاعل القوالب في عمليّتي إنتاج الخطاب وتأويله، على افتراض أن توقعاتنا معقولة، في أن لدى مستعمل اللغة مجموعة من الطاقات، لغوية وغير لغوية، يستخدمها حين التواصل بواسطة اللغة، بقدر ما يتطلبه حجم الخطاب ونمطه.

4-3- افتراض التّماثل بين البنية التحتيّة والبنية السطحية:

إن ما أثبتناه، في المباحث السابقة، عن التماثل البنيوي بين وحدات الخطاب، وارد بالنظر إلى البنية التحتية لا الى البنية السطحيّة. بتعبير آخر، تنتظم عناصر مختلف الوحدات الخطابيّة طبقاً للبينة النموذج (13) في مستوى التمثيل التحتي لكلّ من هذه الوحدات. ذلك ما أوضحناه بالنسبة للحد والجملة (بفروعها) وهو كذلك ما يتعيّن أن يُفهم حين يتعلق الأمر بالنص. فالنص، في المنظور المتبنّى هنا، من حيث بنيته التحتيّة، سلسلة من البنيات التحتيّة للجمل التي تكونه والتي تخضع للبنية النموذج. وتشكّل هذه السلسلة من البنيات التحتيّة الجمليّة، مجتمعة، بنية تحتيّة كبرى تنتظم عناصرها، كذلك، وفقاً لنفس البنية النموذج. مثال ذلك أن البنية (264) التي افترضناها بنية للقطعة الأولى من رواية "خان الخليلي" بنية ممثل لها بكيفية إجمالية. إمّا التمثيل المفصّل لهذه البنية فهو التمثيل التالي:

(277) [خب [ضع [مض ((ر ي:[ح ي ن.ص.ف {افتعَل} ف (س ي: الساعة الثانية) متص...]])...([ري: [ح ع د.ن. و{فَعَل} ف (س ك) منف (ص ك: بواب نوبي) هد]])]]].

هنا يجدر أن نتساءل لماذا يفترض التماثل في مستوى البنية التحتيّة لا في مستوى البنية السطحيّة. ممّا يدعَم اختيار البنية التحتيّة محلاً للتماثل البنيوي الملاحظات التالية:

(أ) لا يمكن القول إن التماثل الملحوظ بين وحدات الخطاب من حيث بنياتها السطحيّة هو التماثل الذي وجدناه بين هذه الوحدات من حيث بنياتها التحتيّة. فليس ثمة تناظر كامل بين المركّب الاسمي والجملة والنص إذا انطلقنا من البنيات السطحيّة لهذه الوحدات[1]. ويمكن أن نلاحظ أن التباين السطحي بين هذه الوحدات يشتد كلما اقتربنا من النص. فإذا كان من الممكن أن نرجع سطحي المركب الاسمي والجملة إلى بنية ثلاثية من قبيل (278).

(278) [محدّد [رأس] فضلة].

فهل يظل هذا الإمكان وارداً حين ننتقل إلى القطعة أو إلى النص الكامل.

(ب) إن ما يشكّل القاسم المشترك بين وحدات الخطاب من الحد إلى النص هو البنية النموذجية (13) التي هي نموذج تنظيم البنيات التحتيّة لهذه الوحدات.

(ج) من المعلوم أن ما هو مشترك بين اللغات الطبيعيّة لا يوجد في البنية السطحيّة بقدر ما هو موجود في البنية التحتيّة. بتعبير آخر، إذا أردنا البحث عن "كليات لغوية" فإن حظوظ رصدها في البنية التحتية أكثر من حظوظ رصدها في البنية السطحية. وتزداد هذه الحظوظ حين تكون البنية التحتية بينة دلاليّة تداوليّة كالبنية المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي مصدراً لاشتقاق العبارات اللغوية.

---

(5) من الأبحاث التي نعتقد أنها ذات فائدة كبرى، في هذا الباب، إذا هي أنجزت، البحث الذي يستهدف استكشاف مدى إمكان افتراض تماثل بنيوي بين مختلف أقسام الخطاب في مستوى السطح أيضاً، خاصة استكشاف مدى تماثل بنيتي الجملة والنص السطحيين، ومن المنطلقات التي يمكن أن توجه هذا النوع من الأبحاث افتراض أن بنية النص التحتية هي مجموع حمول مكوناته (جُمَله وقطعه) وأن عمليةِ، "تسطيح" هذه البنية تتم بكيفية "سلمية" حيث تُسطّح، عن طريق قواعد التعبير، بنيةُ الحد ثم بنية الجملة ثم بنية القطعة فبنية النص. يبقى بعد ذلك، على الباحث أن يسعى في الإجابة على أسئلة أساسية من قبيل:

(أ) هل يخضع ترتيب مكونات النص (جُمله وقطعه) لنفس المبادئ العامة التي تحكم ترتيب مكونات الحد والجملة؟ بتعبير آخر، إذا كان من البيّن أن ترتيب الجمل والقطع في النص الواحد خاضعٌ لمبدإ "الانعكاس" (ديك 1997 ج1)، فإلى أي حدّ يخضع لباقي المبادئ (مبدأ "الإبراز التداولي"، مبدأ "الاستقرار الوظيفي"...)؟

(ب) إلى أي مدى تناظر البنية الرّتبية للنص البنية الرتبية المفترضة في مستوى الجملة؟ بكيفيّة أخصّ، هل تتوافر في بنية النصّ الرتبية مواقع خاصة محفوظة لمكونات خاصة كالموقعين الصّدرين (م1، م Φ) في بنية الجملة.

بناء على ذلك، يمكن القول إن البنية النموذج (13) ليست القاسمَ المشتركَ بين وحدات الخطاب في لغة ما فحسب بل إنها القاسمُ المشتركُ بين وحدات الخطاب في اللغات الطبيعيّة. معنى هذا، أن هذه البنية، إذا روعي ما يطرأ عليها من تغيير كما سبق أن بيّنا، يمكن أن تعدّ في ثوابتها من الكليات اللغوية.

(د) من الأطروحات الأساسية المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي أن جميع قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية "تتحدث نفس اللغة" بمعنى أن المعلومات التي تتضمنها هذه القوالب يُمثّل لها بنفس الشكل وهو التمثيل المقترح في هذه النظرية للبنية التحتيّة.

فإذا تبنينا البنية النموذج (13) وعمّمناها كتمثيل في كلّ القوالب أمكننا التوحيد لا بين وحدات الخطاب في اللغة الواحدة ولا بينها في اللغات الطبيعيّة ككل فحسب بل كذلك بين مكونات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

إذا كانت حظوظ ورود التماثل البنيوي في المستوى التحتي أكثر من حظوظ وروده في مستوى السطح، تعيّن أن توجد إواليات تمكّن من النفوذ إلى المستوى الأوّل فضلاً عن الإواليات التي تتيح العكس. في هذا الباب، نذكر بأن من مطامح نظرية النحو الوظيفي أن يكون الجهاز الواصف قادراً على القيام بدوريه في نفس الوقت، أن يكفل الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحيّة والعكس، أي الانتقال من البنية السطحية إلى البنية التحتية. معنى ذلك، أن المفروض في الجهاز الواصف أن يرصد لا عملية إنتاج العبارات اللغوية فحسب بل أن يرصد كذلك عملية تأويلها، أي أن يكون، بلغة الحاسوب جهاز توليد وجهاز تحليل في الوقت ذاته. حين يتم الانطلاق من البنية التحتيّة، فلا إشكال حيث إن البنية النموذج ماثلة في هذا المستوى بوضوح، بطبقاتها الخمس وقيم مخصّصات هذه الطبقات ومختلف العلاقات القائمة بين عناصرها. حين ننطلق في الاتجاه المعاكس، أي من البنية السطحيّة وهو الاتجاه الغالب في كل المَسَاطر الاستكشافيّة التي يتوسل بها المحلّل لاستجلاء بنية الخطاب فإن العملية تصبح أكثر تعقيداً. ويكون التعتيم إمّا صرفيّا أو تركيبيّا. من مظاهر التعميم الصّرفي أن تشترك سمات مخصّصات طبقات مختلفة في لفظ واحد وهو ما يسمّى عادة بظاهرة"الضّم" التي تحدث في مستوى الحدّ فتشترك مخصّصات مختلفة (زمنية)، جهيّة...) في نفس الصيغة المحمولية والواقع أن ظاهرة

الضم هذه ليست مقصودة على الصّرف إذ إنها تحدث في التركيب كذلك. مثال الضم التركيبي أن تتجمّع لواحق طبقات تحتيّة مختلفة في نفس المقولة التركيبية (في نفس "الاسقاط" التركيبي). هذا ما يحدث، مثلاً، حين تندرج لواحق مختلف طبقات الحدّ تحت مقولة "الفضلة" وفقاً لبنية المركب الاسمي النموذجيّة (278). أمّا التعتيم التركيبي، فمن مظاهره، إضافة إلى ظاهرة الضم، أن مكونات البنية التحتيّة تأخذ، في مستوى السطح، مواقع لا تعكس بالضرورة مواقعها الأصلية. من أمثلة ذلك، تصدير اللواحق الزمنية أو المكانية أو غيرها كما هو الشأن في الجملتين التاليتين اللتين تشكلان إمكانين من إمكانات "تسطيح" البنية (115):

(279) أ – بصراحة، البارحة صفح خالد بكراً في الشارع صفعتين فعلاً.
ب – بصراحة، في الشارع صفع خالد ركراً البارحة صفعتين فعلاً.

في هاتين الجملتين يحتل المكونان "**البارحة**" و"**في الشارع**" موقعاً خارج مجاليهما (أي طبقتهما). ويصدق ذلك على اللاحق الوَجهي "**فعلاً**" كذلك لكونه متوقعاً سطحاً بعيداً عن طبقته (الطبقة الوجهية).

في مواجهة هذا التعتيم الحاجب للبنية النموذج وتسهيلاً لعملية "**التسّرب**" من البنية السطحية إلى البنية التحتيّة، يتوسّل النحو الوظيفي بمبدأين يحكم أحدهما التمثيل التحتي والآخر صياغة قواعد التعبير.

(1) يلاحظ ديك (1994: 354) أنه، بالرغم من التعتيم الصرفي والتركيبي، يظل ترتيب عناصر البنية السطحية عاكسا، إلى حدّ مّا، ترتيبها في البنية التحتيّة. انطلاقاً من هذه الملاحظة، يذهب ديك إلى أن نقل البنية التحتيّة إلى بنية سطحيّة عملية "**إسقاطية**" بمعنى أنها تنزع إلى إسقاط الترتيب التحتي على الترتيب السطحي. بناءاً على هذا المبدأ، مبدأ "الإسقاطية"، يمكن أن نتوقع أن ترتيب الطبقات الخمس ومخصّصاتها الوارد في البنية التحتيّة، ينعكس في مجمله، في البنية السطحيّة. يمكن أن نتوقع، بتعبير آخر، أن تترتب عناصر البنية السطحيّة وفقاً للترتيب التحتي التالي:

(280) Π 5 Π 4 Π 3 Π 2 1 (محمول)

حيث تتقدم الصرفات الإنجازية على الصُّرفات الوَجهية على صرفات طبقات الحمل التي تترتب بدورها على أساس تقدم الصرفات التأطيرية (الزمنية...) على

الصرفات السورية التي تتقدم على الصرفات الوصفية.

توحي المعطيات بأن مبدأ الاسقاطية يحظى بقدر معقول من الـورود. ففـي الجملة التالية مثلاً، يُلاحظ أن صرفة الإنجاز (الهمزة) تسبق صـرفة الوَجـه ("إن") المتقدمة على صرفة الزمن ("كان") التي ترد متقدمة على صُـرفة الجهـة (صـيغة المضارع):

(281) أ – إنّ خالداً كان يقول الشعر في صغره؟

(2) من مطامح النحو الوظيفي أن تتم صياغة قواعد التعبير (الصرفية والتركيبيـة والتطريزية) بكيفية تتيح الانتقال في الاتجاهين معا، من البنية التحتيّة إلى البنية السطحية ومن البنية السطحيّة إلى البنية التحتيّة. مثال ذلك القاعدة الصـرفية التالية:

(282) أ – فا [حد] = حد – رفع

ب – رفع [حد] = حد – (ـُ)

تقرأ القاعدة (282) على أن الوظيفة الفاعل حين تُسنَد إلى حدّ من الحـدود تخوّله الحالة الإعرابية الرفع وأن الحالة الإعرابية الرفع إذا لحقت بالحدّ أخذ هذا الحد العلامة الإعرابية الضمّ.

إذا قرئت القاعدة (282) في هذا الاتجاه مكنت من الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحية. ويمكن أن تقرأ نفس القاعدة في الاتجاه المعاكس على أساس أن الحدّ المضموم يحمل الحالة الإعرابية الرفع وأن من وظائف الحدّ المرفوع أن يكـون فاعلاً، في البنية التحتية.

يمكن أن نقول إن قواعد التعبير المتسمة بهذه الخاصيّة، خاصيّة ازدواج الاتجاه، خاضعة لمبدأ يمكن الاصطلاح على تسميته "مبدأ الشفّافيّة".

من شأن هذين المبدأين، مبدأ الإسقاطية ومبدأ الشفافيّة، أن يضـمنا تخطـي التعتيم الصرفي والتركيبـي وتسهيل عملية التسرّب من البنية السطحية إلى البنيـة المكونيّة. بذلك يضمنان، كذلك تقريب المسافة بين البنيتين وربمـا أتاحـا، بهـذا التقريب، افتراضَ التماثل البنيوي في المستويين معا، المستوى الـتحتي والمسـتوى البنيوي متقاربين أو ربما إلى مظهرين اثنين لبنية واحدة.

خاتمة

بعد عقدين اثنين من الزمن، انصبّت فيهما الدراسات الوظيفية على وحدات خطابية لا تتعدى الجملة، من ناحية، ولا تتعدى نمط الخطاب التواصلي العادي، من ناحية ثانية، آن لنظرية النحو الوظيفي أن تستجيب لما اشترطته على نفسها منذ البدء، أن تكون نظرية خطاب شاملة تصف وتفسّر الوصف والتفسير الملائمين خصائص الخطاب الطبيعي أيّا كانت أشكاله وأنماطه وظروف إنتاجه.

من السبل التي تتوفر لدى نظرية النحو الوظيفي لبلوغ هذا الهدف أن تلجأ إلى غيرها من النظريات اللسانية التي تؤاسرها (نظريات لسانية ذات اتجاه تداولي/وظيفي) لتستمد منها ما تحتاجه من مفاهيم وإواليات تسعفها في مواجهة قضايا الخطاب الذي يتعدى المركّب الاسمي والجملة أو أن تضيف إلى الجهاز الواصف الموضوع للجملة جهازاً واصفاً قالبياً، مثلاً) آخر يضطلع برصد خصائص النص أو أن تحتفظ بجهازها الواصف الأصلي على أساس جعله قادراً لا على مقاربة الجملة ومكوناتها فحسب بل كذلك على مقاربة النصوص بمختلف أنماطها.

أفضل هذه السبل الثالث لكونه الأقل كلفةً والأكثر انسجاماً مع طبيعة التواصل بواسطة اللغات الطبيعيّة الذي تحكمه نفس المبادئ وتُسَخّر له نفس البنية سواء أتحقّق بالكلمة أم بالمركب أم بالجملة أم بالنص الكامل.

يقوم افتراض التماثل البنيوي على أن الخطاب، باعتباره وحدة تواصليّة، يؤول، مهما اختلفت أقسامه وتعدّدت أنماطُه، ورغم التباين السطحي، إلى بنية واحدة قوامها مستويان وطبقات تربط بينها شبكة من العلاقات الدلالية والوجهيّة والتداولية. من مقوّمات هذه البنية، طبقات وعلاقاتٍ، ما يظل ثابتاً ومنها ما يلحقه التغيير وفقاً لنوع الوحدة الخطابيّة أو للنمط الخطابي أو وفقاً لهما معاً، ويتكفّل برصد هذه المتغيرات تفاعل قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعيّة.

ليس افتراض التماثل البنيوي الافتراض الوحيد الممكن في إطار نظرية النحو الوظيفي. إلاّ أنه يتيح، إذا تبنّي، أكثر ما تتيحه الافتراضات الممكنة الأخرى،

خاصة الافتراض المناقض، أي افتراض التباين البنيوي. فبتبنيه نتمكّن من التوحيد بين أقسام الخطاب حيث تصبح بنية الحد وبنية الجملة وبنية النص تحققات (تامة أو جزئية) لنفس البنية النموذج كما نتمكّن من التوحيد بين أنماط الخطاب على أساس أنها، وإن تباينت سطحاً، آيلة إلى نفس البنية. بهذا التوحيد نستطيع أن نستخدم نفس الإواليات، مبادئ وقواعد، لوصف وتفسير جزء هام على الأقل، من خصائص الخطاب بوجه عام. نستطيع، بتعبير آخر، أن نتلافى الوضع القائم الآن حيث توضع أنحاء للجملة وأنحاء للنّص وكأنهما شيئان متباينان تمام التباين، أن نتلافى التمييز الزائف في رأينا بين لسانيات الجملة ولسانيات النص. بتبني أطروحة التماثل البنيوي تتمكن نظرية النحو الوظيفي من تحقيق هدفين أساسين اثنين: **أولاَ**، أن تصل إلى الانسجام الكامل مع مزاعمها ومطامحها الأساسية فتصبح فعلاً نظرية للخطاب في مختلف أحجامه ومختلف أنماطه؛ **ثانياً**، أن تصل إلى هذه الشمولية دون كثير كُلفة، دون أن تُفرز نحواً للجمل ونحواً للنصوص.

فبإمكانها، إن اعتمدت هذه الأطروحة، أن تبقي على جهازها الواصف كما هو على أساس أن مهمته رصد بنية واحدة تظل ثابتة عبر أقسام الخطاب وعبر أنماطه وأن توكل احتواءَ المتغيرات إلى تفاعل القوالب التي يتضمنها نموذج مستعملي اللغة الطبيعيّة من جهة وإلى توزيع طبقات البنية وإسناد قيم مخصّصاتها من جهة ثانية.

وتكفل أطروحة التماثل البنيوي، بافتراض بنية خماسيّة ذات مستويين، مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، إيصال نظرية النحو الوظيفي إلى أحد مراميها الكبرى وهو ربط بنية الخطاب الطبيعي بوظيفته الرئيسية، وظيفة التواصل ويتجلى هذا الربط في تكوين البنية النموذج المفترضة حيث يُمثّل فيها للبُعدين، البعد العلاقي والبعد التمثيلي معاً.

يُفيد مفهوم "القدرة اللغوية" من هذه الأطروحة من وجهين: فهي تُسهم في إمداده بمضمون ملموس على أساس أن من مظاهر قدرة المتكلم التواصلية امتلاكه لبنية واحدة يستعملها في إنتاج وفهم عدد لا متناه من التعابير المختلفة الأحجام والأنماط. وهي تمكن من تلافي تجزيئه إلى قطاعات أو قدرات مستقلة كالقدرة الجملية والقدرة النصّية والقدرة النحوية والقدرة التداولية والقدرة الشعرية. يتبنّي

أطروحة التماثل تصبح هذه القدرات قدرة واحدة يمكن أن تُقسّم إلى ملكات تتفاعل فيما بينها بطريقة قالبيّة.

من الأدلة التي تؤشّر إلى أن البنية النموذج تشكّل جزءاً من القدرة اللغوية أن توافرَها في إنتاج لغوي ما، مهما كان حجمه ونوعه، يجعل منه وحدة تواصلية تامّة حيث إن التواصل يمكن أن يتم بمجرّد أن يجتمع حَمْلٌ يمثل لواقعه ما وقوةٌ إنجازية تربط المتكلم بمخاطبه ووَجهٌ يربط المتكلم بفحوى ما يتلفظ به.

باعتبار البنية النموذج من القواسم المشتركة بين لغات طبيعيّة كثيرة (إن لم نعدّها من "الكليات اللغوية") يتعزز مسعى نظرية النحو الوظيفي نحو ما تجعله من أهدافها الأساسية: الكفاية النمطية. فتحقيق هذا الهدف يسهُل – أو تقل صعوبته – حين نفترض أن أشكال الخطاب الطبيعي وأنماطه آوية إلى بنية واحدة وأن الإواليات التي ترصد هذه البنية صالحة لرصدها في عدد هام من اللغات المتباينة نمطيّا إن لم نقل في كل اللغات. ومما يتيحه، كذلك، اعتبار البنية النموذج من القواسم المشتركة بين اللغات الإسهام في التنظير لعملية الترجمة. فنظرية النحو الوظيفي، كما هو معلوم (فان دير كورست 1987، المتوكل 1995)، تعد الترجمة عملية نقل للبنية التحتيّة للعبارة المصدر إلى البنية التحتيّة للعبارة الهدف. ومما لا يحتاج إلى دليل أن عملية النقل هذه تكون أيسر وأوفى بقدر ما تتماثل البنيتان التحتيتان موضوع النقل. مزايا أطروحة التماثل البنيوي، إذن، مزايا متعددة، نظرية ومنهجيّة ومراسيّة وعمليّة. إلاّ أنها، رغم هذه المزايا، تظل مجرّد افتراض يستلزم أن يمحّص ورودُه بتعميق البحث في بناء الخطاب الطبيعي ووظائفه.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الأوراغي، محمد، (1998) الوسائط اللغوية: تثبيت الوظائف على النحو الخاص. أطروحة دكتوراه. الرباط: كلية الآداب.

أوشان، علي، (1998) اللسانيات والبيداغوجيا. نموذج النحو الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.

البوشيخي، عز الدين، (1998) قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء. أطروحة دكتوراه. مكناس: كلية الآداب.

الزهري، نعيمة، (قيد الإنجاز) التعجب في اللغة العربية. أطروحة دكتوراه. عين الشق الدار البيضاء: كلية الآداب.

المتوكل، أحمد، (1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987 أ) من البنية الحملية إلى البنية المكونيّة: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987 ب) من قضايا الرابط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1988 أ) قضايا معجمية: محمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.

(1988 ب) الجملة المركبة في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.

(1993 أ) الوظيفة والبنية ذ: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1993 ب) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب.

(1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي. الرباط: دار الآمان.

(1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنيـــة المكونـــات أو التمثيـــل الصرفي – التركيبـــي. الرباط: دار الأمان.

غلفان، مصطفى، (1998) اللسانيات العربية الحديثة: دراســـة نقديـــة في المصـــادر والأسس النظرية والمنهجية. عين الشق، الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب.

المراجع باللغة الأجنبية:

Abney, S. The English noun phrase in its sentential aspect. Ph. D. (1987) Cambridge, Mass: MIT.

Almakari, A. Topique et Focus en Hassaniya: approche fonctionnelle. (1987) Thèse de 3e cycle. Rabat. Faculté des letters.

Auwera.J.Van "Getting ahead with predicational terms, noun der, (1990) prédication terms and dominant participles". In: M. Hannay and E. Vester (eds.) Barthes.R S/Z. Paris: Seuil. (1970)

Benkour, A. Les constructions thématiques en arabe marocain. (1987) Thèse de 3e cycle. Rabat: Faculté des lettres.

Benveniste, E. Problèmes de linguistique générale. Paris: Galllimard. (1966)

Berg, M. van "An outline of a pragmatic Functional Gaummar". In: der, (1998) M. Hannay and M. Bolkestein (eds.)

Bolkestein, M. "Cohesivencess and syntactic variation: quantitative vs (1985) qualitative grammar". In: M.Bolkestein et al. (eds. 1985 a)

(1992) "Limits to layering: locatability and other problems". In: M. Fortescue et al. (eds.)

(1998) «What to do with topic and focus ? Evaluating pragmatic information". In: M. Hannay and M. Bolkestein (eds.)

Bolkestein, A.M. Groot, C. de and J. L. Mackenzie (eds.)

(1985 a) Syntax and pragmatics in Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

1985 b) Predicates and Terms in Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

Bouideh, M. Du terme au syntagne en grammaire fonctionnelle. (1990) Thèse de 3 cycl. Rabat: Faculté des lettres.

Boukhris, F. Le focus en berbère: approche fonctionnelle. Mémoire (1984) de CEUS. Rabat: Faculté des lettres.

Chomsky, N. Essays on form and interpretation. Elsevier: North (1977) holland.

Comrie, B. Language universals and linguistic typology. Oxford: (1981) Blackwell.

(1997) Discourse and pragmatics in Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.

Cuvalay, M. «The E-structure in functional grammar: towards a (1995) consistent treatment of Tense, Mood, Aspect and Illocutionary Force". WPFG 59.

Dik, S.C. Functional Grammar. Amsterdam: North-Holland. (1978)

(1980) a) Studies in functional grammar. New York: Academic Press.

b) "Formal and semantic adjustment of derived constructions". In: M. Bolkestein et al. (eds. 1985 b)

(1985) "On the notion "Functional explanation"". WPFG II.

(1989) The theory of Functional Grammar. Part I: The structure of dhe clause. Dardrecht: foris.

(1990) "Some developments in Functional Grammar: predicate formation". In: F. Aart and T. van Els (des.) Contemporary dutch linguistics. Washington: Georgetown University press.

(1994) "Computational description of verbal complexes in English and Latin". In: E. Engberg-Pedersen et al. (des.) Function and Expression in functional Grammar. Berlin: Mouton de Guyter.

(1997 a) The Theory of Functional Grammar. Part II: complex and derived enstructions. Berlin: Mouton de Gruyter.

Dik, S.C. and K. Hengeveld, The hierarchical structure of the clause and the typology of perception verbs. WPFG 37 (1990).

El kettani, O. L'interrogation en Arabe Egyptien. Thèse de 3e cycle (1993) Rabat: Faculté des lettres.

Geluykens, R. a) From discourse process to grammatical (1992) construction: On left-dislocation in English. Amsterdam: Benjamins.
b) On Understanding Grammar. New York: Academic press.
Givon, T. "Topic continuity in spoken English". In: T. Givon (1979) (ed.): Topic continuity in Discourse: a quantitative (1983) crosslinguistic study. Amsterdam: Benjamins.
Grice, H.P. "Logic and Conversation". In: P. Cole and J. Morgan (1975) (eds.) Speech Acts. Syntax and Semantics 3 New York: Academic Press.
Groot. C. de "The structure of predicates and verb agreement in (1981) Hungarian". In: S. Daalder and M. Gertisten (eds.) Linguistics in the Netherlands 1981. Amsterdam: North-Holland.
(1990) "Morphologry and the typology of expression rules". In: M. Hannay and E. Vester (eds.) Working with Functional Grammar: Descriptive and Computational Applications. Dordercht: Foris.
Gulla, J.A. "Combining Functional Grammar and Rhetorical (1997) Structure Theory for discourse representation". In: J. Connolly et al. (eds.)
Halliday, MAK "Language structure and language function". In: J. (1970) Lyons (eds.) New Horizons in Linguistics. Harmondsworth: Penguin.
Hanny. M.and M.A. Bolkestien (eds.) (1998) Functional Grammar and Verbal Interaction. Amsterdam: Benjamins.
Harakat, S. La modalité en Grammaire Fonctionnelle. Thèse de 3e (1998) cycle. Rabat: Faculté des Lettres.
Heugeveld, K. «Illocution, mood and modality in Functional (1988) Grammar of Spanish». Journal of Semantics 6.3/4.
(1990) J. Nuyts; M. Bolkestein and C. Vet (eds.) Layers and Levels of Respresentation in Language Theory. A Functional View. Amsterdam: Benjamins.
(1992) Non-verbal Predication: Theory, Typology, Diachrony. Berlin: Mouton de Gruyter.
(1997) "Cohesion in Functional Grammar". In J. Connolly et al. (eds.)

Jadir, M. Topicalité, focalité et structure du texte narrative: Etude (1993) appliqué à Germinal de Zola. Thèse de 3e cycle. Rabat: Falculté des Lettres.

Jakobson, R. Essais de linguistique genérale. Paris: Minuit. (1966)

Johnson-Laird, Mental Models. Cambridge: CUP. P.N. (1983)

Jong, J. de "On the treatment of Focus phenomena in Functional (1981) Grammar". In: T. Hoekstra et al. (eds.) Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

Keizer, E. "Predicates as referring expressions". In: M. Fortescue (1992) et al. (eds.) Layered Structure and Reference in a Functional Prespective: Amsterdam: Benjamins.

Korst, van der "Twelve sentences: a translation procedure in terms of (1987) Functional Grammar". WPFG 19.

Kroon, C. "Discourse markers, discourse structure and Functional (1997) Grammar". In: J. Connolly et al. (eds.)

Lyons, J. Semantics. Cambridge: CUP. (1997)

Mackenzie, L. "The basis of syntax in the holophrase". In: M. (1998) Hannay and M. Bolkestein (eds.)

Moutaouakil, A. «le Focus en Arabe: Vers une analyse fonctionnelle". (1984) Lingua 64.

(1988) Essais en Grammairs Fonctionnelle. Rabat: SMER.

(1991 a) On representing implicated illocutionary force: grammar or logic? WPFG 40.

(1991 b) "On constraining intra-clausal pragmatic function assignment". Paper. Rabat: Faculté des letters.

(1992) "Discourse continuity maintenance in standard modern Arabic". In: G/Bernini and D. Ricca (eds.) Eurotyp working papers ½.

(1993 a) On the layering of the underlying clause structure in functional Grammar. WPFG 45.

(1993 b) Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. Paper. Rabat: Faculté des Lettres.

(1996) "On the layering of the underlying clause structure in

Functional Grammar". In: B. Devriendt et al. (eds.) Complex structure: A Functionalist Perspective. Berlin: Mouton de Gruyter.

(1999 a) Reflections en the Layered Underlying Representation in Functioal Grammar. Casablanca: Afrique-Orient.

(1999 b) Exclamation in Functional Grammar: sentence type, illocution or modality? WPFG 69

Msougar, A. La politesse dans le langage: son statut, sa fonction et (1998) son expression. Thèse de 3e cycle. Rabat: faculté des Lettres.

Nacer-Idrissi, A. La force illocutionnaire dans la phrase enchâssée: (1994) Problèmes d'existence et de représentation. Thèse de 3e cycle. Raat: Faculté des Lettres.

Oussikoum, S. Pragamatique et ordre des constituants en Berbère. (In prep) Doctorat national. Rabat Faculté des Lettres.

Reboul, A. «What (if anything) in accessibility? A relevance (1997) oriented criticism of Ariel's Accessibility theory of referring". In: J. Connolly et al. (eds.)

Rijkoff, J. The noun phrase: a typological study of its form and (1992) structure. Ph. D. Dissertation. Amsterdam: University of Amsterdam.

Risselada, R. Imperatives and other Directive Expressions in Latin: a (1993) study in the pragmatics of a dead language. Amsterdam: Gieben.

Steuten, Ans "Business conversations from a conversation analytical A. G. and a Functional grammar perspective". In: J. Connolly (1997) et al. (eds.)

Vet, C. "The multilayered structure of the utterance: about (1998) illocution, modality and discourse moves". In: M. Hannay and M. Bolkestein (eds.).